

متطلبات تحويل المصارف التقليديه إلى المصارف الإسلامية في ليبيا

" دراسة ميدانية على مصرف الجمهوريه فرع طبرق "

رسالة الماجستير

مقدمة لجامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية بمالنج

لإستيفاء شرط من شروط الحصول على درجة الماجستير

في الإقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

موسى أحمد عبدي عمر

رقم التسجيل/14800022



جمهورية إندونيسيا

قسم الإقتصاد الإسلامي

كلية الدراسات العليا

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

2016 م

متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا

" دراسة ميدانية على مصرف الجمهوريه فرع طبرق "

رسالة الماجستير

مقدمة لجامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية بمالنج

لإستيفاء شرط من شروط الحصول على درجة الماجستير

في الإقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

موسى أحمد عبدي

رقم التسجيل/14800022



جمهورية أندونيسيا

قسم الإقتصاد الإسلامي

كلية الدراسات العليا

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

2016 مارس

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ]

{ سورة البقرة : ( 278 ) }

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

" مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرِّبَا إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قِلَّةٍ \*"

\* رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب التجارات ، باب تغليظ الربا . وصححه الحاكم ووافقه الألباني ، أنظر : الألباني ، محمد ناصر الدين ، "صحيح الترغيب والترهيب" ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الخامسة ، (ب.ت)، 180/2.

## الإهداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر ، وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح ، و التوجيه  
في الكبر ، أبي رحمة الله عليه ، وأمي أطال الله في عمرها

إلى من شملوني بالعطف ، وأمدوني بالعون ، وحفزوني للتقدم ، إخوتي ، وأخواتي  
حفظهم الله

إلى من كان لي سند ومحفز للوصول إلى هذه المرحلة  
زوجتي وابني أحمد  
رعاهم الله

إلى كل من علمني حرفاً ، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم ، والمعرفة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي ، ونتاج هذا العمل المتواضع .

## الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد.

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بذكرك، ولا يطيب العمل إلا بالإخلاص لك... بعد أن من الله تعالى علي بإتمام هذه الرسالة ، فإنني لا أنسى أن أقدم الشكر لكل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة حتى خرجت في قلبها الحالي .

وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) \* واعترافاً بالفضل لأهله، فإنني أتقدم أولاً بالشكر والعرفان إلى جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية كلية الدراسات العليا، ممثلةً في :

- 1- البروفيسور الدكتور الحاج موجيا راهرجو، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج .
- 2- عميد كلية الدراسات العليا الاستاذ الدكتور بحر الدين، مدير مدير الدراسات العليا، والدكتور أسناوي رئيس قسم الإقتصاد الإسلامي جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج .
- 3- الدكتور أحمد جلال الدين، بصفته المشرف الأول . والدكتور مصباح المنير بصفته المشرف الثاني ، اللذان وجهها الباحث وأرشدها- حتى وصلت الرسالة إلى ماهي عليه الآن .
- 4- كما أشكر جميع الأساتذة في الدراسات العليا المحترمين ، والأصدقاء اللذين لايسع المقام لذكرهم جميعا ، هذا وأعود إلى حيث بدأت أشكر الله أولاً وأخيراً على مننه وفضله وأسأل الله القبول ، وأن يكون هذا العمل المتواضع نافع ومفيد للعباد والبلاد ، اللهم آمين .

\*. محمد بن إسماعيل البخاري، "الأدب المفرد" ، باب من لا يشكر الناس ، مذيل بأحكام الألباني ، وقال عنه الألباني: صحيح في ذيل الكتاب ، تحقيق محمد فؤاد عبد

الباقي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1409 هـ - 1989 م ، ص 8.

موافقة المشرفين

بعد الإطلاع على رسالة الماجستير التي اعددها الطالب :

الإسم : موسى أحمد عبدي عمر .

رقم التسجيل : 14800022

العنوان : متطلبات تحويل المصارف التقليديه إلى المصارف الإسلامية في ليبيا

" دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق " .

وافق المشرفان على تقديمه مجلس المناقشة .

المشرف الأول، الدكتور أحمد جلال الدين

رقم التوظيف : 197307192005011003

المشرف الثاني، الدكتور مصباح المنير

رقم التوظيف : 197507072005011005

إعتماد رئيس قسم الإقتصاد الإسلامي

الدكتور نور أسناوي

رقم التوظيف: 197112111999031003

## الموافقة وإعتماد اللجنة المناقشة

عنوان الرسالة: متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا  
" دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية بطبرق "

التي اعددها الطالب / موسى أحمد عبيد عمر رقم التسجيل / 14800022.

وقد دافع الطالب المذكور اعلاه هذه الرسالة أمام اللجنة المناقشة وتقرر قبوله لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، وذلك يوم الخميس: بتاريخ، 3 مارس 2016م.  
وتتكون لجنة المناقشة من السادة :

رئيسا ومناقشا

.....

مناقشا

.....

مشرف أول ومناقشا

.....

مشرف ثان ومناقشا

.....

الدكتور منير العابدين

رقم التوظيف: 197204202002121003

الدكتور نورأستاوي

رقم التوظيف: 197112111999031003

الدكتور أحمد جلال الدين

رقم التوظيف: 197307192005011003

الدكتور مصباح المنير

رقم التوظيف: 197507072005011005

اعتماد عميد كلية الدراسات العليا

أستاذ دكتور بحر الدين

.....

رقم التوظيف: 1956123119883031032

## إقرار الطالب

انا الموقع ادناه ، وبياناتي كالاتي :

الأسم بالكامل : موسى أحمد عبدي عمر

رقم التسجيل : 14800022

عنوان الرسالة : متطلبات تحويل المصارف التقليديه إلى المصارف الإسلامية في ليبيا " دراسة ميدانية على مصرف الجمهوريه فرع طبرق " .

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي بكلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج حضرتها وكتبتها بنفسي ومازورتها من إبداع غيبي أو تأليف آخر . وإذا ادعى أحد انها ليست من تألفي فأنا أتحمل المسؤولية ذلك ، ولن تكون المسؤولية على المشرفين ولا على كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج . هذا، وحرر هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولم يجبرني أحد على ذلك.

مالنج، 28 مارس/2016

توقيع صاحب الإقرار

.....

الباحث : موسى أحمد عبدي عمر

## مستخلص الدراسة

موسى أحمد عبدي، 2016، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق" قدمت الرسالة لجامعة مولانا مالك إبراهيم لنيل درجة الماجستير قسم الإقتصاد الإسلامي. تحت إشراف: (1) د. أحمد جلال الدين، (2) د. مصباح المنير.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان متطلبات عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على مصرف الجمهورية بطبرق، كما قام الباحث ببيان العقبات التي تواجهها عملية التحول والدوافع الأساسية للتحول نحو المصرفية الإسلامية.

حيث إستخدم الباحث المنهج الكيفي في هذه الدراسة، من خلال وصف وتحليل ظاهرة متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، إن الدوافع الأساسية التي دفعت مصرف الجمهورية بطبرق للتحول نحو المصرفية الإسلامية هي الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم الدوافع القانونية، والنجاح الذي حققته المصارف الإسلامية بالدول الإسلامية خاصة وفي العالم عامة.

وكانت اهم نتائج الدراسة، إن المتطلبات الأساسية للتحول نحو المصرفية الإسلامية في ليبيا هي المتطلبات السياسية من حيث توفير الأمن بالبلاد، ومن بعدها تأتي المتطلبات الشرعية بضرورة تعيين مراقب شرعي بالمصرف، ومن ثم المتطلبات القانونية من خلال وضع قوانين مستقلة للمصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، ومن ثم تأتي المتطلبات الإدارية، ودور الإعلام وتدریس تخصص الإقتصاد الإسلامي بالجامعات الليبية، وأن أهم العقبات التي تقف في وجه مصرف الجمهورية فرع طبرق هي العقبات السياسية الخارجية المتمثلة في عدم إستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد والعقبات الشرعية الداخلية، ومن ثم العقبات القانونية الخارجية، ومن ثم العقبات الإدارية الداخلية، ثم عدم إقامة حملات إعلامية ومؤتمرات في المؤسسات التعليمية والمحطات التلفزيونية، وعدم تدریس تخصص العلوم والمالية والمصرفية الإسلامية في الجامعات الليبية.

## ABSTARCT

Mousa Ahmed Abdo Omar. 2016. The Claim of the Transition of Bank Conventional into Bank Sharia in Libya (Field Study in State Bank Branch Thubruq). Thesis. Department of Islamic Economy, Postgraduate of Maulana Malik Ibrahim Islamic State University, Malang. Advisor I : Dr. Ahmad Jalaludin. Advisor II : Dr.Mousbah ul Munir.

---

**Keywords :** Claim, Transition, Conventional Bank, Sharia Bank

This research aims to explain the claim of transitional processes of conventional bank into sharia bank in Libya through field study which has done by the researcher in state bank in Thubruq and also to explain the obstacle which is faced in the transitional processes iand the main motivation in it into sharia bank.

The researcher uses qualitative method by describing and analyzing the claim phenomenon of conventional bank into sharia bank.

The result of this research shows that the main motivation which supports state bank branch Thubruq to transition into sharia bank with the commitment to run the law of Islamic sharia, then the law motivation by the success of sharia banks in some Islamic nations around the world. The biggest claim to trans into sharia bank in Libya has done by the politics to keep the stability of nation's security. The demands of religion is to control the sharia bank after the demands to make the special law for sharia bank. The management, media and Islamic economy study also give the same demands in some universities in Libya. The obstacle faced by the state bank branch Thubruq is the obstacle of foreign politics, internal management, no media activity, and *muktamar* in some educational institutions and television stations, and no study of financial and sharia banking in some universities in Libya.

## ABSTRAK

Mousa Ahmed Abdo Omar. 2016. *Tuntutan Peralihan dari Bank Konvensional Menjadi Bank Syariah di Libya (Studi Lapangan di Bank Negara Cab. Thubruq)*. Tesis. Jurusan Ekonomi Islam, Sekolah Pascasarjana UIN Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing I : Dr. Ahmad Jalaluddin. Pembimbing II : Dr.Mousbah ul Munir .

---

**Kata Kunci:** Tuntutan, Peralihan, Bank Konvensional, Bank Syariah.

Penelitian ini bertujuan untuk menjelaskan tuntutan proses peralihan bank konvensional menjadi bank syariah di Libya melalui studi lapangan yang dilakukan oleh peneliti di bank negara di Thubruq. Dan juga untuk menjelaskan hambatan-hambatan yang dihadapi dalam proses peralihan serta motivasi utama dari peralihannya menjadi bank syariah.

Peneliti menggunakan metode kualitatif dalam penelitiannya dengan cara mendeskripsikan, menganalisis fenomena tuntutan peralihan bank konvensional menjadi bank syariah.

Hasil penelitian ini menunjukkan bahwa motivasi utama yang mendorong bank negara cab. Thubruq untuk beralih menjadi bank syariah adalah komitmen menajalnkan hukum-hukum syariat islam, kemudian motivasi undang-undang dan termotivasi oleh kesuksesan yang diperoleh oleh bank-bank syariah yang ada di beberapa negara islam dan dunia. Adapun tuntutan terbesar dalam hal peralihan menjadi bank syariah di Libya adalah tuntutan politik, dimana untuk menjaga stabilitas keamanan negara, kemudian tuntutan agama yang menuntut adanya pengontrol syariah untuk bank, setelahnya tuntutan undang-undang berupa pembuatan undang-undang khusus untuk bank syariah yang berbeda dengan undang-undang bank konvensional, kemudian tuntutan manajemen dan yang terakhir adalah peran media dan pembelajaran ekonomi islam di beberapa universitas di Libya. Begitujuga dengan hambatan-hambatan yang dihadapi oleh bank negara cab. Thubruq adalah hambatan politik luar negeri berupa ketidak stabilan kondisi keamanan negara, hambatan agama yang bersifat internal, hambatan undang-undang luar negeri, hambatan-hambatan manajemen internal, tidak adanya gerakan media dan muktamar di beberapa lembaga pendidikan dan stasiun televise, dan juga tidak ada pembelajaran ilmu keuangan dan perbankan syariah pada beberapa universitas di Libya.

## محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	واجهه الدراسة.....
ب	الإستهلال .....
ج	الإهداء.....
د	الشكر والتقدير.....
هـ	إعتماد المشرفين.....
و	إعتماد لجنة المناقشة.....
ز	إقرار الطالب.....
ح	مستخلص الدراسة باللغة العربية.....
ط	مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية.....
ي	مستخلص الدراسة باللغة الإندونيسية.....
ك	محتويات الدراسة.....
ع	فهرس الجداول والأشكال.....

### الفصل الأول : الاطار العام والدراسات السابقة

1	أ- خلفية الدراسة .....
6	ب_ مشكلة الدراسة.....
7	ج- أسئلة الدراسة.....

7	..... د- أهداف الدراسة
8	..... ه- أهمية الدراسة
9	..... و- حدود الدراسة
10	..... ز- مصطلحات الدراسة
13	..... ح- الدراسات السابقة

### الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

#### المبحث الأول : مفهوم المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ونشأتها وتطورها

21	..... أ- مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها وتطورها
21	..... 1- مفهوم البنوك التقليدية
22	..... 2- المراد بتحول المصرف التقليدي
23	..... 3- نشأة وتطور المصارف التقليدية
29	..... ب- مفهوم و نشأة وتطور المصرفية الإسلامية وخصائصها
28	..... 1- مفهوم المصارف الإسلامية
29	..... 2- نشأة وتطور المصارف الإسلامية وخصائصها
40	..... ج- أهم الفروق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية
40	..... 1- أوجه الاختلاف
46	..... 2- أوجه التشابه

#### المبحث الثاني : تجارب التحول وأشكال وأساليب التحول

47	..... أ- تجارب التحول نحو المصرفية الإسلامية
47	..... 1- في مصر

52	..... 2- في السودان
56	..... 3- في الكويت
58	..... 4- في الإمارات
62	..... 5- في السعودية
64	..... 6- في ماليزيا
68	..... 7- في إندونيسيا
79	..... ب- أشكال وأساليب التحول
79	..... 1- أشكال التحول
82	..... 2- أساليب التحول
المبحث الثالث: دوافع التحول ومتطلبات ومعوقات عملية التحول	
87	..... أ- دوافع عملية التحول
91	..... ب- متطلبات عملية التحول
104	..... ج- معوقات عمليات التحول
الفصل الثالث : منهجية الدراسة	
107	..... أ- المنهج المستخدم في الدراسة
108	..... ب- مصادر البيانات
109	..... ج- طرق جمع البيانات
113	..... د- أسلوب تحليل البيانات
115	..... هـ- هيكل الدراسة

## الفصل الرابع : عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

### المبحث الأول : البيانات الأساسية عن مصرف الجمهورية في ليبيا

- أ- مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي ..... 119
- ب- مصرف الجمهورية فرع طبرق ..... 120

### المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات عن دوافع تحول المصارف التقليدية

#### إلى المصارف الإسلامية في ليبيا مصرف الجمهورية طبرق

- أ- عرض البيانات ..... 123
- ب- تحليل البيانات ..... 128

### المبحث الثالث : عرض وتحليل البيانات عن متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى

#### المصارف الإسلامية في ليبيا مصرف الجمهورية طبرق

- أ- عرض البيانات ..... 132
- ب- تحليل البيانات ..... 136

### المبحث الرابع : عرض وتحليل البيانات عن عقبات عملية تحول مصرف الجمهورية

#### في ليبيا فرع طبرق وماهي الحلول للتغلب علي هذه العقبات

- أ- عرض البيانات ..... 141
- ب- تحليل البيانات ..... 151

### المبحث الخامس : مناقشة البيانات

- أ- مناقشة بيانات دوافع التحول ..... 156
- ب- مناقشة بيانات متطلبات التحول ..... 159
- ج- مناقشة بيانات عقبات التحول وسبل التغلب عليها ..... 162

## الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

166	.....	أ- النتائج الدراسة
168	.....	ب- توصيات الدراسة
171	.....	ج- مقترحات الدراسة
172	.....	قائمة المصادر والمراجع
183	.....	قائمة الملاحق
195	.....	السيرة الذاتية للباحث



## فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
23	نشأة وتطور المصارف التقليدية	(1/1)
30	نشأة وتطور المصارف الإسلامية	(2/1)
41	الفروق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	(3/1)
70	أصول المصرفية الإسلامية في إندونيسيا	(4/1)
73	نوع وطبيعة التحول لبعض الدول الإسلامية	(5/1)
122	التعريف بعينة الدراسة	(6/1)
157	مناقشة دوافع هذه الدراسة والدراسات السابقة	(7/1)
160	مناقشة متطلبات هذه الدراسة والدراسات السابقة	(8/1)
163	مناقشة عقبات هذه الدراسة والدراسات السابقة	(9/1)
الأشكال		
91	حجم اصول المصارف الاسلامية في العالم	(1/1)

## الفصل الأول

### الإطار العام والدراسات السابقة

أ- خلفية الدراسة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، أما بعد :

لقد أنعم الله على الأمة الإسلامية بأن أكمل لها دينها وأتم عليها نعمته بأن شرع لها الإسلام ديناً فقال في محكم التنزيل سبحانه وتعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: 3] ، لذا فإن من ضروريات شرعه سبحانه وتعالى الإلتزام بأحكامه وتطبيقه وحده لا شريك له ؛ لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الجاثية : 18] ، ومن المعلوم بأن الشريعة الإسلامية ما أنزلت أصلاً إلا لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة ، وذلك بالإتيان بالخير لهم ، ودفع الشر والضرر عنهم ، وأن كل حكم شرعي مانزل إلا لتأمين المصالح ، أولدفع المفساد ، أو لتحقيق الأمرين معاً ، وأنه مامن مصلحة في الدنيا والآخرة إلا وقد رعاها المشرع ، وأوجد لها الأحكام التي تكفل إيجادها والحفاظ عليها ، وأن المشرع لم يترك مفسدة للناس في الدنيا والآخرة ، إلا وبينها للناس

، وحذرهم منها، وأرشدهم إلى اجتنابها والبعد عنها<sup>1</sup> وجملة الأحكام التي بيّنتها ونظمتها الشريعة الإسلامية أحكام المعاملات المالية ، وذلك للأهمية التي منحتها الشريعة الإسلامية للمال ، إذ اعتبرته إحدى الضرورات الخمس التي لا تستقيم الحياة إلا بها ، وعليه فإن من مقتضيات هذا التشريع إلزام المصارف والمؤسسات المالية بأحكامه بإعتباره الشريان الأساسي الذي تمر من خلاله معظم المعاملات المالية بين الأفراد والجماعات على حد سواء ، مع نجاح فكرة المصارف الإسلامية<sup>2</sup> بدأت الأنظار تلتفت إليها لتحاط بعد سنوات قليلة باهتمام دولي كبير حتى من قبل الدول الغربية، حيث تطوّر الاهتمام الدولي بالصناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي بعد الأزمة العالمية عام 2008، والتي ما زالت توابعها تلقي بظلالها على الأسواق الدولية جزاء الديون الدولية والتعامل بالمداينات، فأضحى الاهتمام بالتمويل والمصارف الإسلامية واقعا ملموسا على الساحة الاقتصادية الدولية، فزاد بذلك عدد المصارف الإسلامية في العالم ليصل سنة 2013 إلى حوالي 500 مصرف في 60 دولة. ويقدر رصيد التمويل بالمصارف الإسلامية تريليون و200 مليار دولار، إلى جانب ما لا يقل عن 330 بنك تقليدي يقدم منتجات مصرفية إسلامية، وبلغ رصيد التمويل بتلك المصارف 300 مليار دولار. ويتوقع مصرفيون ومختصون اقتصاديون أن يصل عدد المصارف الإسلامية في العالم إلى 800 مؤسسة مصرفية بحلول عام 2015، لا سيّما بعد أن أطلقت الإمارات العربية المتحدة مبادرة (دبي

<sup>1</sup> . محمد الزحيلي، "التدرج في التشريع والتطبيق في الشريعة الإسلامية"، للجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة ، الديوان الأميري ، الكويت ، ط1 ، 2000، ص 18 .

<sup>2</sup> . مقالة بعنوان : البنوك الإسلامية تتحدى الريا... نجاح علمي .. وعقبات في الجزائر، "أخبار اليوم الجزائرية" ، مجلة مستقلة تصدر عن شركة أخبار اليوم للطباعة و النشر و التوزيع ، 1/ أكتوبر 2014.

عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي)، ووفق تقديرات شركة (أرنست أند يانج) إحدى أهم الشركات المهنية في العالم من المتوقع أن تبلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية عام 2015 حوالي 2 تريليون دولار مقابل 1.5 تريليون دولار تم تسجيلها شهر مارس من العام الماضي. هذا، وتمارس المصارف الإسلامية نشاطها بالاستفادة من أبواب المعاملات في الفقه الإسلامي، والاستفادة من التجارب العملية للمصارف التجارية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، ثم باستقراء الأحكام الفقهية في الجوانب المستحدثة والجديدة من المعاملات المصرفية عن طريق الاجتهاد والاستنباط من الفقهاء وعلماء الشريعة في العصر الحاضر على ضوء الأصول الشرعية المقررة الثابتة والنصوص الفقهية الواسعة، مع الاستفادة من التقنية الحديثة كإدخال الحاسب الآلي في المصارف الإسلامية وأجهزة الصرافة الآلية المتطورة وخدمة البنك الناطق.

وقد واكب ظاهرة انتشار المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الميلادي المنصرم ظاهرة أخرى وهي ظاهرة تحول\* البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية. كانت البداية في مصر عام 1980، حين انشأ بنك مصر أول فرع إسلامي له في منطقة الأزهر بالقاهرة وهو ( فرع الحسين للمعاملات الإسلامية) ثم تلاه افتتاح فروع أخرى لنفس البنك بلغ عددها 29 فرعاً كما قامت بنوك تقليدية أخرى بمصر بفتح فروع للمعاملات الإسلامية.

\*. أينما ظهرت كلمة تحول في هذه الدراسة يقصد بها تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، أي تحول من مصرف ربوي إلى مصرف يعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية .

ثم تلتها السعودية في عام 1990 حيث قام البنك الأهلي التجاري بإنشاء أول فرع إسلامي له بمدينة جدة ، ثم تلاه إنشاء وتحويل فروع أخرى لنفس البنك وصل عددها إلى 161 فرعاً في بداية عام 2005م ، وقد حذا حذوها أغلب البنوك السعودية ، حتى أصبح العمل المصرفي الإسلامي يقدم في كل بنوك الجهاز المصرفي السعودي ولكن بدرجات متفاوتة حسب درجة تحول كل بنك نحو المصرفية الإسلامية.<sup>3</sup> ثم انتقلت الظاهرة إلى العديد من دول العالم مثل: الكويت ، وماليزيا ، واندونيسيا<sup>4</sup> .

وأثبتت دراسة أجريت في ليبيا<sup>5</sup> بأن دوافع التحول في ليبيا تبين النتائج أن 79% موافقون على توفر المقومات الأساسية للقيام بعملية التحول، وأن 82.3% من أفراد العينة لديهم الرغبة في تحرير المجتمع الليبي من التعامل المصرفي الربوي، كما أن لدى 91% منهم قناعة كبيرة بأن الدافع الرئيسي للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه من التعامل بالربا.

وانبثقت مشكلة الدراسة بعد الإطلاع على بعض الدراسات والبحوث السابقة للمصارف التقليدية في ليبيا، والتي اتضح من خلالها وجود العديد من المشاكل والصعوبات في المرحلة الراهنة والمتمثلة في إنعدام الثقة بالمعاملات التي تقدمها المصارف التقليدية مثل (الفائدة، والقروض)، وضعف الطلب عليها، إضافة إلى تعارض القوانين المصرفية والمالية مع الشريعة الإسلامية .

<sup>3</sup> . أنظر "أهم الفروق الجوهرية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وأوجه التشابه " ، من هذه الدراسة ص37.

<sup>4</sup> . أنظر " تجارب بعض الدول الإسلامية في التحول نحو المصرفية الإسلامية " ، من هذه الدراسة ، ص 58-66 .

<sup>5</sup> . : مصطفى علي أبوحمزة ونوري محمد اسويسي "تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية" دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، ص31.

ومن المتوقع أن يدخل قرار المؤتمر الوطني الليبي بحظر المعاملات الربوية بين الفرد الطبيعي والفرد المعنوي (الشركات والمؤسسات) في المصارف حيز التنفيذ في الفترة المقبلة<sup>6</sup>. وجاء القرار بعد نقاشات واسعة بين اللجان المالية والأوقاف والدستورية بالتشاور مع اللجنة المنبثقة عن مصرف ليبيا المركزي للصيرفة الإسلامية. وتركت اللجنة المالية بالمؤتمر حظر الربا سواء بين الأفراد أو جهات للمصارف على مدى عامين إلى حين انتظام التعاملات الإسلامية. وينطلق القرار الليبي من الدعوات الشعبية، على حد قول رئيس اللجنة المالية عبد السلام نصيه في مقابلة مع الجزيرة نت، أشار فيها إلى أن المجتمع الليبي متدين بطبيعته ولا يرغب في المعاملات الربوية.

وقام الباحث بالدراسة الميدانية على مصرف الجمهورية بطبرق، وذلك لأنه فرع من فروع مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي في ليبيا وحيث يعتبر مصرف الجمهورية أقدم وأكبر المصارف التقليدية في ليبيا وهو أكثرها أصولاً وأرباحاً<sup>7</sup>، وهو أكثر مصرف دعماً لفكرة المصرفية الإسلامية في ليبيا، وهو أول المصارف الليبية من حيث تقديم صيغة التمويل الإسلامي بالمراجعة للأمر بشراء، حيث توقف مصرف الجمهورية بطبرق عن تقديم المراجعة الإسلامية في نهاية سنة 2013، وذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية بالبلاد.

وإنطلاقاً من قول النبي (عليه وسلم): عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع

<sup>6</sup>. مقالة بعنوان : "أراء ليبية بعد حظر الربا بالمصارف"، منشورة على موقع ليبيا المستقبل، 15-1/2013.

<sup>7</sup>. مصرف ليبيا المركزي، "ورقة حول: تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا"، خلال الفترة (2008 إلى 2014)، ص: 17-19.

فقبله، وذلك أضعف الإيمان"<sup>8</sup>، فإن من الواجب على المسلمين عامة، وعلى المتخصصين المصرفيين خاصة، السعي نحو تغيير كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال بيان مواطن الخلل وإيجاد البدائل الشرعية المناسبة من المختصين الشرعيين، وبما أن معظم المصارف في ليبيا لا تلتزم في ممارستها للأعمال المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبين متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وعقبات التحول إلى المصرفية الإسلامية، وماهي الحلول لمواجهةها، من خلال الدراسة الميدانية على مصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق .

#### ب - مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة وذلك لكثرة المعاملات الربوية في المصارف العاملة بليبيا ، حيث اتضح وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المصارف في المرحلة الراهنة والمتمثلة في إنعدام الثقة بالمعاملات التي تقدمها المصارف التقليدية مثل (الفوائد ، والقروض)، وضعف الطلب عليها ، إضافة إلى تعارض القوانين المصرفية والمالية مع الشريعة الإسلامية .

ولعدم وجود دراسته تناولت متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا وعقبات عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية ، وماهي الحلول للتغلب على عقبات التحول نحو المصرفية الإسلامية .

<sup>8</sup> . أخرجهم مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد . أنظر: محي الدين ، النووي ، المنهاج شرح صحيح المسلم بن الحاج ، ترقيم وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي ، تحقيق عرفان حسونة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، المجلد الثاني ، ص 103.

## ج- أسئلة الدراسة :

س1: ماهي دوافع مصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق للتحويل نحو المصرفية الإسلامية ؟

س2 : ماهي المتطلبات عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية بمصرف الجمهورية

بليبيا فرع طبرق ؟

س3: ماهي معوقات عملية التحويل التي يواجهها مصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق للتحويل نحو

المصرفية الإسلامية وماهي الحلول الواجب توافرها للتغلب على تلك العقبات ؟

## د- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان متطلبات تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف تقدم

خدماتها بطريقة تنسجم وتتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

1- معرفة دوافع عملية التحويل نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية في ليبيا.

2- بيان المتطلبات الواجب توافرها لتحول مصرف الجمهورية طبرق ليبيا نحو المصرفية الإسلامية .

3- معرفة العوائق التي تواجه مصرف الجمهورية طبرق ليبيا عند تحوله إلى المصرفية الإسلامية وسبل

التغلب على هذه العوائق .

## هـ - أهمية الدراسة :

### - الأهمية النظرية :

1- تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية الحديثة، فهي تعتبر قطب الرحى لهذا الاقتصاد الذي بدونها يقف عن الدوران. ولما كانت المصارف التقليدية تصطدم وتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في ليبيا، كان لابد من البحث عن وسيلة يمكن بها ترشيد عملياتها الربوية، ولعدم وجود دراسة تناولت متطلبات تحويل المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف اسلامية، تكمن أهمية هذا الموضوع.

2- إجريت هذه الدراسة على فرع من فروع مصرف الجمهورية ، ويعتبر مصرف الجمهورية من أقدم المصارف التقليدية في ليبيا وأكثرها أصولا وأرباحا ومن حيث الودائع والإئتمان، وأول مصرف تقليدي في ليبيا يخوض تجربة المصرفية الإسلامية من حيث تقديم المراجعة بالأمر بشراء .

### - الأهمية العلمية :

تنبع أهمية هذه الدراسة العلمية من خلال الأتي :

1- من نجاح التجارب العربية والإسلامية التي قامت بالتحول نحو المصرفية الإسلامية<sup>9</sup>، والنمو

الاقتصادي الملحوظ فيها، وتنوع المنتجات التي تلبي رغبات العملاء.

2- إن هذه الدراسة ستشجع المصارف العاملة في ليبيا للتحول السريع والتخلص من النظام

الربوي وذلك من خلال معرفة المتطلبات وعقبات التحول، وماهي الوسيلة للتغلب عليها

للتحول نحو المصرفية الإسلامية، وتتجلى خطورة المصارف التقليدية (الربوية)، وعواقبها في

القرآن الكريم، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ

الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ

الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ

عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [ البقرة: 275 ].

ز- حدود الدراسة :

1. الحدود الموضوعية للدراسة:

تناولت هذه الدراسة متطلبات تحويل المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية دراسة

ميدانية على مصرف الجمهورية ليبيا فرع طبرق .

2. الحدود المكانية:

<sup>9</sup> . أنظر: "تجارب بعض الدول الإسلامية في التحول نحو المصرفية الإسلامية"، من هذه الدراسة، ص 25 .

أقتصرت الحدود المكانية لهذه الدراسة على مصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق ليكون محل

للداسة الميدانية.

### 3. الحدود الزمنية:

أقتصرت مدة هذه الدراسة على سنة 2015-2016 .

### 4. الحد البشري :

العاملين بمصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق .

ح- تحديد مصطلحات الدراسة : يقصد بمصطلحات الدراسة التعريفات التي يعتمد عليها

الباحث في دراسته، وهي:

1- متطلبات : مُتَطَلَّبَاتُ الْحَيَاةِ<sup>10</sup> : مُفْتَضِيَّاتُهَا وَحَاجِيَّاتُهَا وَمَتَطَلَّبَات : جمع مُتَطَلَّبٍ متطلبَات

اسم مفعول من تَطَلَّبَ أمر أو عمل يُطَلَّبُ تحقيقه ،شيء أساسي لا غنى عنه مُتَطَلَّب

جامعيّ : مُقَرَّرٌ يجب على جميع طلاب الجامعة دراسته قبل التخرُّج .

<sup>10</sup> . : أنظر : "معنى متطلبات في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي" من خلال الكتاب الإلكتروني الرابط :

<http://www.almaany.com/ar/dict/ar->

[.ar/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA)

وفي هذه الدراسة عرفها الباحث بأنها : هي تلك الحاجيات السياسية والقانونية،  
والشرعية، والإدارية، وتأهيل الموارد البشرية ،حتى تتم عملية تحول المصرف المراد تحويله  
بالشكل المطلوب وناجح .

## 2- عقبات : <sup>11</sup> عَقَبَاتُ الْجَمْع : عَقَبَاتٌ عِقَابٌ وَ الْعَقْبَةُ : الْمَرْثَى الصَّعْبُ مِنَ الْجِبَالِ

، وعائقٌ ما يعترض سيرَ العمل ، أو يحول دون تحقيق شيء وبلوغه،  
و الْعَقَبَاتُ : الصَّعَابُ ، الْمَصَاعِبُ ، الْمَوَانِعُ ، الْعَوَائِقُ .

ويقصد بها في هذه الدراسة : هي الصعوبات التي يواجهها المصرف وتمنعه من التحول نحو  
المصرفية الإسلامية سواء كانت تلك العقبات داخلية أو خارجية فهي التي تقف في طريق المصرف  
الذي يرغب في التحول وتمنعه أو تصعب عملية التحول بنجاح .

## 3- التحول : والتحول في اللغة: يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال

إلى حال، والاسم الحَوْل، ومنه قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾  
[الكهف: (108) ] أي: تحولاً وتغيراً وانتقالاً.

أما في الاصطلاح: فهو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً<sup>12</sup>،

ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات

<sup>11</sup> . المرجع السابق .

10 . سعود محمد الربيعة، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، ط1، الكويت، من منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 1412هـ .  
ص15.

المصرفية المخالفة لأحكام الشرع، وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، هو محرم شرعاً لما ينطوي عليه من الإضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعاشية وحاجتهم الاقتصادية.

4- الفائدة المصرفية: <sup>13</sup> هي العائد الذي تحصل عليه المصارف التقليديه عند منح القروض

والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات ،وهي ما يحصل عليه المودعون والمدخرون مقابل مدخراتهم في تلك المصارف.

5- الربا: <sup>14</sup> هو الزيادة المشروطة في القرض بحسب مبلغه ومدته والتي تحدد بنسبة مئوية ، سنوية

أو غير ذلك ، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة المصرفية ، والتي اتفق معظم علماء الشريعة الإسلامية على تحريمها واعتبارها من الربا الذي حرمه الله سبحانه وتعالى بقوله ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقره: 275).

<sup>13</sup> . يزن خلف العطييات ، "تحول المصارف التقليديه للعمل وفق للأحكام الشرعية الإسلامية" مرجع سبق ذكره ،ص25.

<sup>14</sup> . المرجع السابق ، ص25.

## ل - الدراسات السابقة :

من خلال البحث واستقصاء الدراسات التي لها علاقة بهذه الدراسة تحصل الباحث على عدد من الدراسات ، وقد قام الباحث بترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، وهي على النحو الآتي :

1- دراسة مريم رستم (2014) ؛ "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"<sup>15</sup>

هدفت هذه الدراسة تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الاسلامي مع اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سورية، وكانت نتائج هذه الدراسة، على النحو الآتي :

وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها أن مدخل التحول الكلي أدى إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة والربحية والنشاط ) للمصرف محل الدراسة، كما توصلت أيضاً إلى أن مدخل التحول الكلي هو المدخل الافضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية حيث حقق المصرف أعلى نسبة توظيف لموارده مقارنة بالمصارف الاخرى محل الدراسة؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى استطاع مدخل التحول الكلي امتصاص الخسارة التي تكبدها المصرف دون أن يتعرض لمخاطري السيولة حيث استطاع المصرف المحافظة عمى

<sup>15</sup> . مريم سعد رستم ، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية ، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والاسلامية ، جامعة حلب سوريا ، 2014.

نسبة سيولة ضمن الحدود المثلى لها، من أجل ذلك أوصت الباحثة بضرورة استفادة المصارف التقليدية الخالصة والتي تحولت جزئياً إلى العمل المصرفي الإسلامي - سواء من خلال افتتاح فروع أو نوافذ إسلامية- من تجارب المصارف التي تحولت بشكل كلي إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لما أثبتته الدراسة من نجاح هذا المدخل وقدرته على تحسين مؤشرات السيولة والربحية والنشاط لدى المصرف محل الدراسة، كما أوصت بضرورة تعديل القوانين والتشريعات المصرفية السورية بحيث تستوعب عملية التحول الكلي، وأخيراً أوصت الباحثة المصارف التقليدية في سورية بالتدرج في التحول وذلك ابتداء من النموذج المقترح لكونه يشكل نمذجة مبسطة لكيفية التحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي، وصولاً إلى تصميم نموذج متكامل يراعي كافة الجوانب (القانونية الادارية، الهيكل التنظيمي) للمصارف التقليدية المتحولة.

2- دراسة السرحي(2010)؛ " الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح":<sup>16</sup>

تناولت هذه الدراسة ماهية الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها الضوابط الشرعية والضوابط المالية و الضوابط المحاسبية و الإدارية وغيرها من الضوابط.

<sup>16</sup>. لطف محمد السرحي، "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 2010.

وقد توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات و التحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية و معوقات ذات صلة بالموارد البشرية و معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي و الإلتزام الشرعي و الإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة.

### 3- دراسة العطيات والحكيم (2010)؛ "أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها":<sup>17</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معنى التحول للمصرفية الإسلامية مفهومه، ودوافعه، وأشكاله، وأساليبه، وحكمه الفقهي.

و أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها و استعراض تجارب عملية لأثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، و مدى إمكانية استفادة القطاع الليبي من التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها ، وتوصل الباحثين إلى النتائج الآتية :

<sup>17</sup> . زين خلف العطيات ومنير سليمان الحكيم؛ "أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010.

- تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية أمر واجب شرعاً، وأسلوب التدرج يعتبر من أنجح الأساليب المتبعة في تنفيذ التحول، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
  - هناك رغبة من قبل القائمين على المصارف التقليدية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الرغبة وحدها لا تؤثر في التحول للمصرفية الإسلامية.
  - يعتبر توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهم متطلبات التحول للمصرفية الإسلامية.
  - إنّ تشريع القوانين والأنظمة المصرفية التي تسهّل وتنظّم وتضبط وتوضّح عملية التحول ومتطلباتها، سيؤثر بشكل كبير في التحول للمصرفية الإسلامية.
  - إن تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية يساهم بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها.
  - إن إمكانية تحول المصارف التقليدية في ليبيا للمصرفية الإسلامية متاحة بكافة أشكالها وصورها التي تتلاءم وطبيعة المجتمع الليبي.
- 4- دراسة العطيّات (2007)؛ "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية" :18
- هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحول ، ودوافعه ، ومصادره ، وأنواعه ، وأهم المتطلبات والعقبات التي تواجه تنفيذه ، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول

<sup>18</sup>. يزّن خلف سالم العطيّات ، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية " ط1، من منشورات دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .

، وأهم المسائل الفقهية الناجمة عنه ، كما هدفت إلى التعرف إلى أبرز العوامل ومتغيرات التي قد تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد تم بيان الجوانب النظرية والعلمية والفقهية لموضوع التحول بالاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة بالرسائل الجامعية ، والأبحاث العلمية ، والكتب ، والمقالات ، والتقارير ، وغيرها ، أما الجانب التطبيقي ، فقد تمت صياغته اعتماداً على المصادر السابقه بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية للتعرف على العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية . وتم التوصل للعديد من النتائج في هذه الدراسة أهمها :

- لا يجب على المصرف شرعاً أن يتخلص من الأموال الربوية المقبوضة الناتجة عن أعماله السابقة وقبل اتخاذه لقرار التحول .
- أثبت الواقع العملي نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
- تؤثر معظم المتغيرات التي احتوتها فرضيات الدراسة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
- إن توفر سوق مالي يقدم الأدوات المالية المتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية يؤثر بشكل ملحوظ في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

- يعتبر نجاح المصارف الإسلامية عموماً من أكثر متغيرات الدراسة تأثيراً في إمكانية تحول

المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

##### 5- دراسة مصطفى (2006)؛ " تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية -

دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية -":<sup>19</sup>

تناولت هذه الدراسة نشأت وتطور المصرفية الاسلاميه وبيان الخصائص المميزه لها ثم تناولت واقع ظاهرة تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي عربيا وعالميا بشكل عام وتطورها وانتشارها في السعودية بشكل خاص من خلال التركيز على أربع تجارب تفصيلية تمثلت في بنك الأهلي التجاري وبنك الجزيرة وبنك الرياض والبنك السعودي البريطاني ، حيث أبرزت أهم الدوافع التي اعتمدها في التحول كما استعرضت آراء الاقتصاديين والشرعيين حول ظاهرة التحول من مؤيد ومعارض، كما بينت حكم التعامل مع المصارف التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية ، وبعد ذلك بينت آثار ظاهرة التحول والمعوقات التي تعترضها ، وكان من أهم نتائجها مايلي :

- كان لظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي آثار عديدة من أهمها

إثراء الفكر المصرفي الإسلامي لدى العاملين والمتعاملين والمجتمع ، وإثراء فقه المعاملات

<sup>19</sup> مصطفى إبراهيم محمد "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية" ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجامعة الأمريكية المفتوحة ، قسم الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، 2006 .

وزيادة اجتهادات الفقهاء وحركة الفتوى في مجال المصرفية الإسلامية ، وإذكاء روح

المنافسة بين الفروع والوحدات الإسلامية في البنوك التقليدية وبين المصارف الإسلامية .

- ارتباط التوسع في تقديم المصارف التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية برغبة العملاء

في الحصول على هذه المنتجات .

- تعدد مداخل تقديم المصارف التقليديه للمصرفية الإسلامية من مصرف لآخر.

#### ❖ التعليق على الدراسات السابقة :

مما لاشك فيه إن الدراسات السابقة ساهمت بشكل كبير في نجاح عملية تحول المصارف

التقليدية إلى المصارف الإسلامية، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن تلك الدراسات فيما يلي :

1- تم التعرف في هذه الدراسة إلى متطلبات جديدة لم يتم التعرف عليها في جميع الكتب

والدراسات السابقة، وهي المتطلبات السياسية وأيضاً تم التعرف إلى العقبات السياسية من

ناحية توفير الامن والاستقرار في الدولة التي تريد ان تحول مصارفها التقليدية إلى مصارف

تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، وهي تعتبر من أهم متطلبات وعقبات عملية التحول

حيث انه بلا آمن لا يمكن تحقيق اي خطوة للتحول نحو المصرفية الإسلامية.

2- إن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها، في ليبيا حيث لا يوجد دراسة تناولت المتطلبات الواجب توافرها في عملية التحول، والعقبات التي تواجهها، وماهي السبل للتغلب على تلك العواقب.

3- قامت هذه الدراسة بتطرق لأهم تجارب التحول في بعض الدول الإسلامية، وبيان سلبيات وإيجابيات تلك التجارب، وتوضيح نوع التحول في كل تجربة، وطبيعة التحول لكل تجربة .

4- ركزت هذه الدراسة على فرع من فروع مصرف الجمهورية بلبيبا وهو مصرف الجمهورية فرع طبرق ليكون محلا للدراسة الميدانية، حيث ان النجاح الأكبر في التحول يكمن في تحول الفرع أكثر بكثير من المصرف المركزي لأن المخاطر فيه اقل من المركزي وكذلك مدة التحول فيه أقل من مدة التحول في المصرف المركزي .

## الفصل الثاني

### الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم ونشأة البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية وأهم الفروق

بينهما:

قد يكون من المناسب قبل أن نستعرض مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية أن نعرض لمفهوم البنك التقليدي ومفهوم المصرف الإسلامي ، ونشأة كل منهما ، ثم نتعرف على خصائص المصارف الإسلامية، والفروق الجوهرية بينهما ، وأوجه التشابه .

أ- مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها وتطورها :

1- مفهوم البنوك التقليدية:

يعرف البنك التقليدي بأنه مؤسسة مالية<sup>20</sup> ، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداءً ، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين ، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الإقتراض والإقراض .

<sup>20</sup> . أنظر: " جدول مقارنة البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية " ، من هذه الدراسة ، 37 .

ويرى الباحث أن المصرف التقليدي هو الوسيط، والنشاط المصرفي يفترض وجود طرفين (المدخر، والمقترض)، والهدف هو تقديم الخدمة لكلا الطرفين وذلك بهدف الحصول على الأرباح مقابل الوساطة المالية .

## 2- المراد بتحول المصرف التقليدي:

يقصد بتحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإن عمل المصارف التقليدية يكمن في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وفي طبيعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية هدفها تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية<sup>21</sup>، وذلك كله بناء على أن الأصل الشرعي للتحويل مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله، والإقلاع عن التعامل بالربا أخذًا أو إعطاءً.

وهذا التحول حتى يتم لا بد من صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والحصول على

الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي .<sup>22</sup>

21 . نايف الجمعان ، " تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة " ، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية ، العدد (23) ربيع الآخر 1435هـ فبراير 2014م ، ص152 .

22 . أنظر: حسين حامد، حسان، " خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي " . بحث مقدم لمؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002، كتاب الوقائع ، ص20 .

ويرى الباحث بأن التحول في هذه الدراسة هو: "هو إقلاع المصارف التقليدية عن أعمالها المخالفة

للشريعة الإسلامية ، وعدم العودة إليها ( التوبة ) ، وذلك من خلال القيام بعدة خطوات وإجراءات من الناحية

السياسية، والشرعية، والإدارية، والقانونية، وتأهيل الموارد البشرية.

### 3- نشأة وتطور المصارف التقليدية :

نشأت المصارف في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال

النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة، دفعت نحو تطوير هذه المصارف وإيجاد

نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات<sup>23</sup> ، والجدول التالي يوضح نشأة وتطور

المصارف التقليدية:

الجدول (1/1) يبين نشأة المصارف التقليدية في العالم		
الدولة	الحدث	السنة
إيطاليا	إنشاء أول مصرف بمفهومه الحديث وذلك في مدينة البندقية	1157
على مستوى دول العالم	نشأة أول مصرف مركزي والمتمثل بـ Riksbanken والذي سمي مصرف السويد المركزي ومن ثم تم إنشاء المصرف المركزي البريطاني ثم المصرف المركزي الفرنسي.	1668

<sup>23</sup>. أنظر في :

- حمدان محمود، وفاضل مرشد، 2005، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 13.

- أنظر: العبادي عبدالله ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، دار السلام، مصر، 1994، ص 246.

على مستوى دول العالم	انتشار المصارف في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم	القرن الثامن عشر وما بعده
على مستوى الدول الرأسمالية	افتتاح أول مصرف تقليدي في دولة إسلامية والذي تمثل بـ " مصرف الاهلي المصري" الذي تأسس برأس مال قدره 500,000 جنيه إسترليني .	1889
على مستوى دول العالم	تعرضت العديد من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وأزمات سيولة أدت إلى إفلاس معظمها، مما أدى إلى وقوع الاقتصاد العالمي في العديد من الازمات والتي من أهمها (أزمة الكساد العظيم في عام 1929 وأزمة المديونية في عام 1980 وأزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997)	القرن العشرين

<p>على مستوى دول العالم</p>	<p>شهد القرن الواحد والعشرون أيضاً عدة أزمات أهمها أزمة البرمجيات والاسهم الصناعية في عام 2002-2000، ثم أزمة البورصات الخليجية في عام 2006 إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي تعد الاسوء من نوعها والتي أثبتت للعالم أن النظام الرأسمالي المرتكز على الفائدة المصرفية نظام غير صالح فيه نظام أزمات متكررة ومن جهة أخرى بينت الازمة متانة الاسس التي تقوم عليها المصارف الاسلامية مما أفسح المجال لمصرفية الاسلامية متمثلة في المصارف الاسلامية، وأصبحت المصارف الاسلامية منافساً قوياً للمصارف التقليدية في العالم بأسره، وفي أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص إذ اتجهت بعض المؤسسات المالية العالمية على تطوير منتجات وخدمات ذات طابع إسلامي مثل بنكي مورغن ستانلي وسي تي بنك، كما قامت بعض الدول (بريطانيا فرنسا) بإجراء تعديلات مالية وقانونية تتيح لمؤسسات المالية مزاوله أنشطة التمويل الاسلامي .</p>	<p>القرن الواحد والعشرون حتى الان</p>
<p>ليبيا</p>	<p>أسس اول مصرف في ليبيا عام 1850 ميلادى ابان الحكم العثماني في ليبيا ،وكان اول مصرف هو المصرف الزراعي في مدينة بنغازى ثم افتتح له فرعاً اخر في طرابلس ،استمر في العمل لمدة 5 سنوات ثم اقفل نتيجة تدهور الدولوة العثمانية ان ذاك ،ثم ابان الاستعمار الايطالى افتتح ثانى مصرف في ليبيا وهو بنك روما في مدينة طرابلس عام 1911 م ،استمر</p>	<p>1850 حتى الآن</p>

<p>في هذا العمل الخاص بالجالية والمستعمرين الايطالين ان ذاك ،وبعد هزيمة ايطاليا احتلت بريطانيا ليبيا وافتتح بنك باركليز في بنغازي وطرابلس عام 1934 تقريبا واستمر في ذلك</p> <p>ثم في عهد الاستقلال ليبيا عام 1951 استمر الدولة الليبية في ذلك الوقت في فتح المصارف انشئ اول مصرف وطني (البنك الوطني الليبي ) عام 1954 م، ثم تطور وتغير اسمع الى (البنك المركزى الليبي ) عام 1956م، وكانت هناك عدة مصارف اخرى مثل المصارف الايطالية والانجليزية والامريكية والعربية مثل فروع المصارف المصرية والجزائرية والتونسية فروع صغيرة ثم افتتح مصرف القافلة ولكن لم يستمر كثيرا عام 1965 م، ثم مصرف الصحارى وكان اول مصرف تجارى يكون لىي 100% عام 1967 ،جاء نتيجة تأمين المصرف الامريكى في طرابلس ومصرف القافلة الليبي وفي عام 1965 دخل العمل المصرف الصناعى العقارى وكان مؤسس من عدة شركات تجارية وصناعية وعقارية، الجهاز المصرفي ويحدد أساليب وأدوات إدارة السياسات النقدية.</p> <p>بعد الثورة الليبية 1969 م اتجهت الجهود نحو تأمين وتليب القطاع المصرفي وتحضيره ليمارس دور أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية، وتحولت المصارف الأجنبية إلى مصارف وطنية مملوكة لليبيين وولدت العديد من المصارف منها، مصرف الأمة، ومصرف الصحارى، المصرف التجاري</p>	
--	--

	<p>الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، وما يميز هذه المصارف أنها تأسست على أنقاض المصارف الأجنبية المؤممة، بالإضافة إلى أنها كانت على الأغلب مملوكة للقطاع العام.</p> <p>في الحقبة الأخيرة توجهت السلطات النقدية نحو توسيع دائرة ملكية القطاع المصرفي وفتح المجال للقطاع الأهلي والخاص لتملك جزء من القطاع المصرفي، كما أنه تم فتح المجال للقطاع الأجنبي للمساهمة في تملك وإدارة جزء من القطاع المصرفي الليبي. وتمخضت هذه الجهود حديثا في بيع حصة 19% من مصرف الصحارى لائتلاف بي إن بي الفرنسية، كما تم بيع حصة بنسبة 19% من مصرف الوحدة للمصرف العربي، ويحق لهذين المصرفين زيادة حصتها إلى 49%، كما أنه بحق لهما الاشتراك في مجلس الإدارة والإشراف على إدارة المصرفين وفقا لحصتهما المتوقع والمسموح لهما تملكها.</p>	
--	---	--

المصدر إعداد الباحث بالإستناد على : (مریم سعد رستم ، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى

مصارف إسلامية"، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم

المالية والاسلامية، جامعة حلب سوريا، 2014، ص3.

## ب- مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها وتطورها:

### 1- مفهوم المصارف الإسلامية:

تعددت رؤى الباحثين حول مفهوم المصرف الإسلامي :

في دراسة علمية<sup>24</sup> ضمت آراء 27 عالماً من المنظرين الأوائل لتجربة المصرفية الإسلامية، وكذا عدداً من الممارسين والمهتمين بها، انتهت الدراسة إلى إجماع كل الآراء على ضرورة إلتزام المؤسسة المالية التي تحمل إسم المصرف الإسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها المصرفية والإستثمارية ، باعتبارها جزءاً من النظام الإقتصادي الإسلامي ، وتمثل أحد أجهزته الهامة ، وعلى أن النظام الإقتصادي الإسلامي يعد جزءاً من المنهج الإسلامي الشامل لكل مناحى الحياة الدينية والإجتماعية والإقتصادية ، للعبادات والمعاملات والأخلاق في كل لا يتجزأ.

فمنهم<sup>25</sup> من عرف المصرف الاسلامي على أنه: "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع إلتزامها بإجتناّب التعامل بالفوائد أخذاً أو عطاءً، وإجتناّب أي عمل مخالف للشريعة الإسلامية .

<sup>24</sup> -- مصطفى ، إبراهيم محمد " تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية" مرجع سبق ذكره ، ص 20.

<sup>25</sup> . مرجع سعد ، رستم ، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

وعرفها آخرون<sup>26</sup> على أنها: "عبارة عن مؤسسات مالية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لأعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها، مع التزامها بإجتناح التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً".

ويرى الباحث بأن المصارف الإسلامية : هي تلك المؤسسات المالية عامة كانت أو خاصة والتي تلتزم في أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالربا أخذاً ولا إعطاءً.

## 2- نشأة وتطور المصارف الإسلامية وخصائصها :

### - نشأة وتطور المصرفية الإسلامية :

إن نشأة المصارف الإسلامية لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت تكميلاً لمسيرة العمل الجاد على مر العديد من السنوات، والذي يهدف إلى بث الفكر الإسلامي في المعاملات الإقتصادية التي تسيطر عليها المصارف الربوية، والتي تعتمد على القوانين الوضعية التي تتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن تلخيص نشأة المصارف الإسلامية وتطورها من خلال هذا الجدول<sup>27</sup>، على النحو التالي :

<sup>26</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة .

<sup>27</sup> . انظر في : نادر، نجاد، "مقومات نجاح المصارف الإسلامية في سورية" دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30 (العدد 3)، 2008، ص 87.

الجدول (1-2) نشأة وتطور المصارف الإسلامية		
الدولة	الحدث	السنة
ماليزيا وباكستان	ويعود تاريخ أول محاولة للعمل المصرفي الإسلامي عندما أنشأت ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة ، و بعد ماليزيا بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية.	من 1940 إلى 1950
جمهورية مصر العربية	أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي وذلك من خلال إنشاء مصارف أطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية والتي أسسها الدكتور أحمد النجار.	1963
جمهورية السودان	بعد السودان أول دولة عربية وإسلامية تعمل على أسلمة قطاعها المصرفي بأكمله، وقد جاء ذلك بالتدرج، بعد أن قامت الثورة المهدية بتأسيس نظام سياسي ومالي وفق الأحكام الشرعية، وبدأت جامعة أم درمان الإسلامية بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة أساسية في تلك الفترة ، وقامت الجامعة بتقديم فكرة إنشاء مصرف لا	1966

	يتعامل بالربا.	
جمهورية مصر العربية	إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي والذي يعد أول المصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً. اتسمت معاملاته بالنشاط الاجتماعي وليس المصرفي.	1971
المملكة العربية السعودية	بدأ الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية.	1972
دولة الإمارات العربية المتحدة	البداية والولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بتأسيس مصرف دبي الإسلامي.	1975

المملكة العربية السعودية	إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974 وباشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه عام 1977 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.	من سنة 1974 وحتى سنة 1973
على مستوى دول العالم	عربياً وعالمياً، حيث بلغت قيمة إنتشارالمصارف الإسلامية طبقاً للشرعة الإسلامية عام 2007 على الصعيد العالمي الإستثمارات حوالي 450 مليار دولار بعد أن كانت 201 مليار دولار عام 2004.	1980 ولغاية ما قبل الازمة المالية العالمية
على مستوى دول العالم	في ظل الازمة المالية العالمية لقيت المصارف الإسلامية صدى واسعاً على المستوى العالمي، فقد بلغ معدل نموالصيرفة الإسلامية خلال فترة الازمة المالية العالمية 23.46% ليصل سنة 2013 إلى حوالي 500 مصرف في 60 دولة ويقدر رصيد	من الازمة المالية العالمية حتى الآن

<p>التمويل بالمصارف الإسلامية ترليون و200 مليار دولار، إلى جانب ما لا يقل عن 330 بنك تقليدي يقدم منتجات مصرفية إسلامية، وبلغ رصيد التمويل بتلك المصارف 300 مليار دولار. ويتوقع مصرفيون ومختصون اقتصاديون أن يصل عدد المصارف الإسلامية في العالم إلى 800 مؤسسة مصرفية بحلول عام 2015، لا سيما بعد أن أطلقت الإمارات العربية المتحدة مبادرة (دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي)، ووفق تقديرات شركة (أرنست أند يانج) إحدى أهم الشركات المهنية في العالم من المتوقع أن تبلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية عام 2015 حوالي 2 ترليون دولار مقابل 1.5 ترليون دولار تم تسجيلها شهر مارس من العام الماضي.</p>
---

المصدر: إعداد الباحث .

## - خصائص المصارف الإسلامية :

إن إضافة كلمة " إسلامي " إلى المؤسسة المالية<sup>28</sup> التي تقوم بأعمال البنوك التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب ، حيث يركز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي.

فالإسلام دين شامل للعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق في كل واحد لا يتجزأ ، فقد خلق الله الإنسان من أجل عبادته، وسخر له كل ما في الأرض ورسم له طرق العبادة بمعناها الواسع ، وحدد له رسالته ، وهي الإستخلاف وإعمار الأرض. وعلى ذلك فيجب أن تتسم المؤسسات المالية التي تتصف بالإسلامية بسمات وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية.

وفيما يلي عرض لأهم خصائص المصرف الإسلامي :

### 1 - الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية :

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين<sup>29</sup> ، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات ، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه ، وإعتماد الشريعة الإسلامية أساسا لجميع

<sup>28</sup> . مصطفى إبراهيم محمد " تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية " مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>29</sup> . المرجع السابق ، ص 15 .

التطبيقات ، وإتخاذها مرجعا في ذلك ، وسندنا في ذلك أن الذي أمرنا بالصلاة في قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء : 103]، هو الذي قال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَتُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة : 1] ، وقال ﴿لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء : 5] .

إن فلسفة العمل المصرفي الاسلامي تعتمد مبدأ " إن ملكية الإنسان لما في يده من أموال ملكية مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون " ، وتستند إلى الإستخلاف الذي يقوم على أساس أن المال مال الله - عز وجل - وأن الإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض ، وهذا ليس إجتهدا فقهييا ولا فكريا وإنما هو من صميم التشريع السماوي، جاءت به نصوص صريحة في القرآن والسنة ، من ذلك قوله تعالى (وإلى نُمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) [هود : 61] ، وقوله تعالى ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد : 7].

بناء على ما تقدم يجب على المصارف الإسلامية أن تضمّن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية ، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة ، للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى والاجراءات وأدلة العمل والنماذج التي

إعتمدها، ولها أن تستعين في ذلك بإدارة أو وحدة للرقابة والتدقيق الشرعي تكون حلقة الوصل بينها وبين إدارات وفروع المصرف الإسلامي.

وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين المعيار الشرعي<sup>30</sup> الذي ينظم كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها وتخصصاتهم ونطاق عملهم والتقارير الصادرة عنهم، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.

## 2 - عدم التعامل بالربا :

أجمع الفقهاء على حرمة التعامل بالربا الذي حرمه الله في كتابه وحرمه رسوله صلى الله عليه وسلم ومن بعده الصحابة والتابعون ومن بعدهم<sup>31</sup>.

يعرف الربا لغة: بالزيادة والنمو والعلو والإرتفاع ، يقال ربا الشيء: أى علا وارتفع مثل قوله تبارك وتعالى (وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ) [الحج : 5]، وتفسير كلمة "ربت" أي ارتفعت ومثل قوله تبارك وتعالى (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ) [البقرة : 276] أي يزيدها وينميها ، والربوة هي : المكان المرتفع من الأرض.

وقد اعتمد الفقهاء في تدليلهم على حرمة الربا على ما جاء في القرآن الكريم ،

والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

<sup>30</sup>. "هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين" المعيار الشرعي رقم (4) لعام 1997م.

<sup>31</sup>. مصطفى ، إبراهيم محمد "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية" مرجع سبق ذكره، ص 17 .

فقد ورد تحريم الربا في ثمانى آيات قرآنية موزعة على أربع سور من سور القرآن الكريم ( منها خمس آيات في سورة البقرة [الآيات: 275 - 279]، وواحدة في كل من سورة آل عمران [الآية: 130 - 134]، والنساء [الآية: 160 - 161]، والروم [الآية: 39] ) .

وقد تدرج التحريم، حيث بدأ بالمقارنة بين مضار الربا وفوائد الزكاة ، كما ورد في سورة الروم ، حيث قال تعالى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رَّبًّا لَّيْرُتُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْتُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم : 39] ، إلى أن أعلن الله الحرب على آكل الربا كما ورد في سورة البقرة، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ٢٨٠ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة : 278-279] .

### 3- الفائدة المصرفية تعد من الربا المحرم :

مارست البنوك التقليدية عملها في الدول العربية والإسلامية منذ ما يزيد على قرن من الزمان وفقا لذات الآلية التي تعمل بها في الدول الغربية (سعر الفائدة) ومع انتشار الوعي الإسلامى<sup>32</sup> ، تساءل بعض الفقهاء والإقتصاديون والممارسون، هل أعمال هذه البنوك بوضعها الحالى وآلياته حلال أم حرام ؟

<sup>32</sup> . المرجع السابق ، ص18 .

وقد تصدى للإجابة على هذا السؤال مجمع البحوث الإسلامية<sup>33</sup> والذي حضره خمسة

وثمانون عالما وفقهيا ممثلين لـ 35 دولة إسلامية في ذلك الوقت بعد دراسة مستفيضة إستمرت

ثلاثة سنوات ، حيث قرر المجمع الآتي :

(الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى

بالقروض الإستهلاكية أو ما يسمى بالقروض الإنتاجية ، لأن نصوص الكتاب والسنة في

مجموعها قاطعة في تحريم النوعين ، وإن كثير الربا وقليله حرام ، وإن الإقراض بالربا محرم لا

تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والإقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت اليه الضرورة

، وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته .)

وقد أكدت المؤتمرات الإسلامية المتتالية على حرمة فوائد البنوك، ومن تلك

المؤتمرات :

• المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي<sup>34</sup> الذي حضره أكثر من ثلاثمائة من علماء

و فقهاء و خبراء الإقتصاد والبنوك وأكد على حرمة فوائد البنوك.

• المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي<sup>35</sup> والذي أكد على أن ما يسمى بالفائدة في

إصطلاح الإقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعا.

<sup>33</sup> . " مجمع البحوث الإسلامية " الذي عقد بالقاهرة ، عام 1385 هـ / 1965 م .

<sup>34</sup> . " المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي " ، المنعقد في مكة المكرمة عام 1396 هـ / 1976 م

<sup>35</sup> . " المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي " ، المنعقد في الكويت في المدة من 6 - 8 جمادى الآخر 1403 هـ / مارس 1983 م

- مجمع الفقه الإسلامى الدولى المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى<sup>36</sup> والذى نص على أن " كل زيادة أو فائدة على الدين الذى حل أجله وعجز المدين على الوفاء به مقابل تأجيله ، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد ، هاتان صورتان ربا محرم شرعا ، كما قرر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف الإسلامية القائمة والتمكين لإقامتها في كل بلد إسلامى لتغضى حاجة المسلمين كيلا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته.
- مجمع الفقه الإسلامى التابع لرابطة العالم الإسلامى<sup>37</sup> الذى أكد في على أن كل ما جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعا كما دعا المجلس المسئولين في البلاد الإسلامية والقائمين على المصارف الربوية إلى المبادرة الجادة لتطهيرها من رجس الربا.
- فتوى فضيلة مفتى مصر في ذلك الوقت تنص على: أن إيداع الأموال في البنوك أو إقراضها أو إقتراضها بأى صورة من الصور مقابل فائدة محددة مقدما حرام.<sup>38</sup>
- يضاف إلي كل ما سبق ذكره فتاوى العديد من الهيئات العلمية: كالمجامع الفقهية في البلدان الإسلامية ولجان الفتوى والندوات و المؤتمرات العلمية وفتاوى أهل العلم والمختصين في شؤون الإقتصاد وأعمال البنوك في العالم الإسلامى كلها أكدت على

<sup>36</sup> " مجمع الفقه الإسلامى الدولى المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى " ، في دورة مؤتمره الثانى: المنعقد في جدة في المدة من 10-16 ربيع الآخر 1406 هـ / ديسمبر 1985م.

<sup>37</sup> " مجمع الفقه الإسلامى التابع لرابطة العالم الإسلامى " ، في مكة المكرمة ، دورته التاسعة المنعقدة في الفترة من 12-19 رجب عام 1406 هـ / 1986م

<sup>38</sup> . الدكتور محمد سيد ، طنطاوي ، (فتوى دار الإفتاء المصرية رقم 1989/515 م) ، في 14 رجب عام 1409 هـ / فبراير 1989م.

هذا المعنى بحيث تشكل في مجموعها إجماعاً معاصراً على تحريم فوائد البنوك لا يجوز مخالفته .

بناء على ما تقدم فإن الإسلام ينظر الى النقود على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء ، وليست سلعة تباع وتشتري ، وإن المصارف الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على عقد المضاربة الشرعية وعلى القاعدة الشرعية الغنم بالغرم في تشغيل الأموال ، إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعاً. كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي إعتدتها البنوك التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال .

ج- أهم الفروق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وأوجه التشابه:

1- أهم الفروق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية :

إن طبيعة وطريقة العمل المتبعة في كلا النظامين التقليدي والإسلامي تفرض وجود أوجه اختلاف وفروق بينهما ، أهم أوجه الاختلاف بين النظامين<sup>39</sup> من خلال مقارنة واضحة ومبسطة تبرز أهم أوجه الاختلاف ، وذلك من خلال الجدول التالي رقم ( 1 / 3 ):

<sup>39</sup> .عبد الحميد محمود ، البعلي ، "تقييم تجربة المؤسسات الإسلامية" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للمؤسسات المالية الإسلامية ، بعنوان " المصارف الإسلامية النموذج الامثل " ، ص 40 .

الجدول رقم ( 1 / 3 ) يبين أهم الفروق بين المصارف التقليدية والمصارف التقليدية			
1.	النشأة	نزعة فردية مادية للتجار في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية.
2.	المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
3.	طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين.	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.
4.	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.

<p>- صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان.</p> <p>- صاحب حساب استثماري فهو رب مال.</p> <p>- مشتري / بائع - مؤجر/مستأجر في جميع أنواع البيوع الحلال.</p> <p>- مشارك.</p>	<p>- مُودع ومُدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة.</p> <p>- مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.</p>	<p>صفة المتعامل معه</p>	<p>5.</p>
<p>- يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتمتلك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.</p>	<p>- يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة.</p> <p>- يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله.</p> <p>- يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.</p>	<p>المحظور والجائز</p>	<p>6.</p>

7.	الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار أسهم ممتازة .	يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين.
8.	الموارد المالية الخارجية	الودائع والقروض على أساس الفائدة.	حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة. والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة.
9.	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
10.	الوظيفة الرئيسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال. كما يكون ربّ مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب في ممارسته لنشاطه.
11.	الادخار وتتمية الوعي	طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك	الادخار تأجيل إنفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى

جميع الأفراد أغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.	يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.	الادخاري	
يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.	يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.	المتاجرة على الملكية	12.
يتحقق بأسبابه الشرعية من : المال - العمل - الضمان - وفق المعايير الشرعية.	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	الربح	13.
يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة ويقدر رأس المال دائماً في المشاركات.	يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	الخسارة	14.
الأهمية النسبية لشخصية المتعامل أكثر. الاهتمام بالقدرة الإنتاجية وطبيعة أعماله ونشاطاته التي يقوم بها وآليتها في الممارسة العملية أكثر.	الأهمية النسبية للضمانات أكثر. الاهتمام برأس المال والقدرة الإنتاجية أقل.	عناصر منح الائتمان	15.

16	الرقابة	نوعان من الرقابة : من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.	ثلاثة أنواع من الرقابة : الرقابة الشرعية ، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية .
17	صندوق الزكاة	لا مكان له فيه.	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.
18	مقاصد الشريعة وأولوياتها	ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.	من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.

المصدر: على عبد الحميد محمود ، البعلي ، "تقييم تجربة المؤسسات الإسلامية " ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للمؤسسات المالية الإسلامية ، بعنوان " المصارف الإسلامية النموذج الامثل " ، ص 40 .

## 2- أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

إن أوجه الاختلاف السابق ذكرها لا تنفي وجود أوجه للتشابه بين المصارف الإسلامية

والمصارف التقليدية، ويتمثل هذا التشابه<sup>40</sup> في الأوجه التالية:

1. كلاهما مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح .
2. كلاهما وسيط مالي<sup>41</sup> بين طرفين .
3. كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء، كالصرافة والحوالات، والحساب الجاري، وغيرها.
4. كلاهما يتبع المعايير المهنية، والأعراف المصرفية، والقوانين السائدة فيما لا يتعارض مع الأسس القائم عليها، مثل الاحتفاظ بالسيولة وغيره.

<sup>40</sup> . لمزيد من التفصيل في أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية بشكل عام، انظر:

- محمد حسن، حنون، "الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية"، دراسة مقارنة، ٢٠٠٥، ص ٤٣ وما بعدها.  
 - يونس إبراهيم، التميمي، "المصارف الإسلامية"، اتحاد المصارف العربية"، بيروت، ط1، ١٩٨٩م، ص ٨٣ وما بعدها.  
 - فليح حسن، خلف، "البنوك الإسلامية"، جدارا للكتاب العالمي"، عمان، ط1، ٢٠٠٦، ص ١٠٧-٩٩.

<sup>41</sup> . عبد الحميد محمود، البعلي، "الأخلاق المهنية في المؤسسات المالية الإسلامية"، اللجنة الاستشارية العليا، الديوان الأميري، الكويت، موقع اللجنة  
 www.sharea.gov.kw، ص 17 وما بعدها .

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول الاسلامية في عملية التحول نحو المصرفية

الإسلامية وأشكال وأساليب التحول :

أ- تجارب بعض الدول الاسلامية في التحول نحو المصرفية الإسلامية:

1- في مصر:

كانت البداية من مصر حيث كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي إتجهت إلى إنشاء فروع متخصصة تقدم فقط المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية ، أطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية " .<sup>42</sup>

تطور الصيرفة الاسلامية في مصر بشكل متسارع وتأخذ منحى تصاعدياً في السوق المصرية. ونتج هذا عن زيادة كبيرة في الطلب على الصيرفة الإسلامية في مصر من جهة، وسعي المصارف إلى تلبية رغبات شريحة كبيرة من المواطنين تفضل هذه النوع من الخدمات المالية من جهة أخرى. وتسعى المصارف الإسلامية المصرية إلى تقديم منتجات مصرفية لتلبية احتياجات العملاء وخاصة في بعض الجوانب التي لم تكن تتعامل فيها من قبل.

حيث يبلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة في مصر 3 مصارف، هي بنك البركة، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي، هذا إضافة إلى 11 مصرفاً تقليدياً

<sup>42</sup> . مصطفى ، إبراهيم محمد ، "تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الاسلامية " ، مرجع سابق ذكره، ص30 وما بعدها .

تقدم خدمات ومنتجات إسلامية<sup>43</sup>. وتجدد الإشارة إلى أن دخول مصرفين خليجيين هما بنك قطر الوطني وبنك الإمارات دبي الوطني إلى السوق المصرية، سيعزز نشاط الصيرفة الإسلامية والمنافسة بشكل ملحوظ لما للمصرفين المذكورين من تجربة جيدة في هذا القطاع. وتشير التقديرات عن حجم الصيرفة الإسلامية في مصر إلى أنها فاقت 100 مليار جنيه بنهاية العام 2013، ويُتوقع نمو الأصول المالية الإسلامية بما لا يقل عن 10% خلال العام 2014.

وقد بدأت الصيرفة الإسلامية في مصر بالنجاح في تلبية احتياجات العملاء وتقديم منتجات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، قدم تحالف مصرفي (ضم بنك مصر، ثاني أكبر المصارف الحكومية) بنهاية العام 2013 أول تمويل إسلامي مشترك بصيغة الاستصناع والإجارة بقيمة 245 مليون دولار لتمويل إنشاء مصنع لإنتاج الحديد. كما أبرم بنك مصر في بداية العام 2014 عقد تمويل إسلامي بقيمة 41 مليون دولار بصيغة المشاركة المتناقصة مع شركة كهرباء حكومية<sup>44</sup>.

وتوقع خبراء مصرفيون في مصر نمو نشاط المصارف الإسلامية خلال السنوات المقبلة، إلا أن البنية التشريعية لعمل تلك المصارف لا تزال غير كافية وتحتاج إلى تطوير كبير. كما أن قلة المنتجات المالية الإسلامية المتوفرة لا تزال عائقاً أمام انتشارها. يضاف إلى ذلك ضعف

<sup>43</sup>. "مجلة اتحاد المصارف العربية الأمانة العامة" - إدارة الدراسات والبحوث، العدد 418 شهر/ سبتمبر 2015.

<sup>44</sup>. المرجع السابق.

الكفاءات البشرية التي تتعامل بالتمويل الإسلامي وتضارب الفتاوى الشرعية الخاصة بالتعاملات المالية، وقد أصدر البنك المركزي المصري كتاباً دورياً ينظم عمل فروع المعاملات الإسلامية حيث إشتراط على البنك التقليدي الذي يرغب في فتح فرع إسلامي أن يتقيد بالآتي<sup>45</sup> :

- تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي ، تعيينهم الجمعية العمومية بناء على إقتراح مجلس الإدارة ، وتكون مهمتها تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ويكون لها في هذا الصدد ما لمراقبي الحسابات من وسائل وإختصاصات .
  - إعداد ميزانية للفرع في نهاية كل سنة مالية مع مراعاة طبيعة الفرع كمصرف إسلامي ، وبما لا يتنافى مع القواعد المحاسبية المتبعة في إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والبيانات الدورية التي تقدم للبنك المركزي من حيث شمولها لكافة وحدات البنك وفقاً للتبويب والمسميات المعدة بمعرفة البنك المركزي المصري.
  - يشترط أن يكون العاملون في البنك من المسلمين المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي .
- ورغم أن مصر كانت الدولة الأولى في المنطقة العربية التي قدمت بنوكها التقليدية المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة ، إلا أن هذا التوجه لم يستمر في النمو كما حدث في دول أخرى مثل السعودية ،

<sup>45</sup> - البنك المركزي المصري ، كتاب دورى بعنوان :ضوابط الموافقة على فتح بنوك أو فروع اسلامية، بدون تاريخ.

حيث لم تلق التجربة المصرفية الدعم الكافي من الأجهزة الرقابية ، وكان الدافع الأساسي لها - في الغالب- جذب شريحة من العملاء من أصحاب الفوائض المالية الذين يتخرجون من التعامل بنظام الفائدة المصرفية كما كان لفتاوى شيخ الأزهر وفتوى مجمع البحوث الإسلامية الأخيرة<sup>46</sup> بحل التعامل بالفائدة المصرفية أثرا سلبيا على إنتشار ونمو ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في مصر.

### إيجابيات وسلبيات تجربة مصر:

#### - الإيجابيات :

- 1- الأرباح : وصل حجم الصيرفة الإسلامية في مصر إلى أنها فاقت 100 مليار جنيه بنهاية العام 2013، ويُتوقع نمو الأصول المالية الإسلامية بما لا يقل عن 10% خلال العام 2014.
- 2- صيغ التمويل : وقد بدأت الصيرفة الإسلامية في مصر بالنجاح في تلبية احتياجات العملاء وتقديم منتجات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، قدم تحالف مصرفي (ضم بنك مصر، ثاني أكبر المصارف الحكومية) بنهاية العام 2013 أول

<sup>46</sup>. نص فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الموقع من شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي في 27 رمضان 1423هـ 2002/2/4م (الذين يتعاملون مع البنوك بتقديم أموالهم ومدخراتهم إلى البنك ليكون وكلاء عنهم في استثمارها في معاملته المشروعة مقابل ربح يصرف لهم ويحدد مقدما في مدد يتفق مع المتعاملين معه عليها ، هذه المعاملة بتلك الصورة حلال ولا شبهة فيها ، لأنه لم يرد نص في كتاب الله أو السنة النبوية يمنع هذه المعاملة التي يتم فيها تحديد الربح أو العائد مقدما ، مادام الطرفان يرتضيان هذا النوع من المعاملة ، وأن هذه المعاملة من قبيل المصالح المرسله وليست من العقائد أو العبادات التي لا يجوز التغيير أو التبديل فيها ) .

تمويل إسلامي مشترك بصيغة الاستصناع والإجارة بقيمة 245 مليون دولار لتمويل إنشاء مصنع لإنتاج الحديد.

3- كما أبرم بنك مصر في بداية العام 2014 عقد تمويل إسلامي بقيمة 41 مليون دولار بصيغة المشاركة المتناقصة مع شركة كهرباء حكومية .

#### - السليبات :

- 1- أن البنية التشريعية لعمل تلك المصارف لا تزال غير كافية وتحتاج إلى تطوير كبير.
- 2- أن قلة المنتجات المالية الإسلامية المتوفرة لا تزال عائقاً أمام انتشارها.
- 3- ويضاف إلى النقاط السابقة ضعف الكفاءات البشرية التي تتعامل بالتمويل الإسلامي وتضارب الفتاوى الشرعية الخاصة بالتعاملات المالية .
- 4- أن دولة بحجم مصر وهي أول التجارب من حيث النشأة وتقديم مصارفها التقليدية للمنتجات الإسلامية ، حيث ان التجربة المصرية لم تلقى الدعم الكافي من الأجهزة الرقابية ، مثل ما حدث في دول أخرى مثل السعودية ، وكان الدافع الأساسي لها - في الغالب- جذب شريحة من العملاء من أصحاب الفوائض المالية الذين يتخرجون من التعامل بنظام الفائدة المصرفية.

## 2- في السودان :

يعد السودان أول دولة عربية وإسلامية تعمل على أسلمة قطاعها المصرفي بأكمله، وقد جاء ذلك بالتدرج، بعد أن قامت الثورة المهدية بتأسيس نظام سياسي ومالي وفق الأحكام الشرعية، وبدأت جامعة أم درمان الإسلامية بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة أساسية منذ عام 1966ف، وقامت الجامعة بتقديم فكرة إنشاء مصرف لا يتعامل بالربا.

ونشأت تجربة المصارف الإسلامية عام 1973ف، ثم أنشئ في عام 1975ف مصرف الادخار السوداني بغرض إيجاد البديل للتعامل الربوي، نظراً لأن هناك قطاعاً كبيراً من المواطنين وخاصة في الريف، ورجال الأعمال الذين يجمعون عن التعامل مع المصارف التقليدية، فقد جاءت هذه التجربة متوافقة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة في منتصف السبعينات (1976ف) وجاءت شروط عملها أيضاً مثل الشروط التي تعمل بها المصارف المشتركة في البلاد، إلا أنها أعفيت من متطلبات وأحكام المادة (42) من قانون مصرف السودان الخاصة بالفوائد تمشياً مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(47)</sup>.

ونظراً لحدثة هذه التجربة وتشجيعاً لها منذ البداية فقد تم إنشاء مصرف فيصل الإسلامي السوداني عام 1977ف بقانون خاص تم بموجبه إعفاء المصرف من الضرائب حتى يكفل

47. مصرف السودان المركزي، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، الجزء الثالث، "دور مصرف السودان في أسلمة الجهاز المصرفي"، 2006ف، ص48. نقلاً عن : مصطفى علي أبوخميرة ونوري محمد اسويسي "تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية" مرجع سبق ذكره، ص 5.

للتجربة الحماية والصمود أمام منافسة المصارف التقليدية الأخرى<sup>(48)</sup>، وباشرة المصرف أعماله في عام 1978 ف، تبعه بعد ذلك إنشاء عدة مصارف إسلامية (التضامن، الإسلامي السوداني) عام 1981 ف، وفي العام 1982 ف تم الإعلان عن توجيه المصارف المتخصصة (الزراعية، الصناعية، العقارية) للتحويل عن الربا، ورفعت رؤوس أموالها لمواجهة متطلبات التحويل نحو الصيرفة الإسلامية، وتحويل كلاً من: المصرف الإسلامي لغرب السودان، ومصرف البركة في العام 1984 ف، علاوة على تأسيس العديد من الشركات الإسلامية العاملة في مجال التمويل، والتأمين<sup>(49)</sup>، وكانت الدولة قد أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة في السودان وذلك في (سبتمبر) 1983 ف، كما تضمن كل من قانون الإجراءات المدنية (1983 ف)، وقانون المعاملات المدنية (1984 ف) نصوصاً تحرم التعامل بالربا واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي.

وفي شهر كانون (ديسمبر) 1984 ف أعلن مصرف السودان المركزي (CBOS) أسلمة جميع المصارف القائمة في السودان (وطنية وأجنبية)، بعد صدور المرسوم الرئاسي عام 1984 ف والذي يطلب فيه من جميع المصارف التقليدية وقف معاملاتها الربوية فوراً، والتفاوض بشأن تحويل الودائع، والسلف القائمة على أساس الفائدة إلى أشكال مقبولة شرعاً، في حين سمح المرسوم باستمرار المعاملات الخارجية على أساس الفائدة مؤقتاً، وفي العام 1985 ف تم تحويل

34. مصرف السودان المركزي، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" مرجع سبق ذكره، ص 49.

49. مصطفى علي أبوحميرة ونوري محمد اسويسي "تحويل المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

النظام المصرفي بالكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وشمل التحول عدد (5) مصارف

متخصصة، وعدد (6) مصارف أجنبية، وعدد (11) مصرفاً مشتركاً.

وتميزت التجربة المصرفية الإسلامية في السودان إلى جانب التفرد في الساحة المصرفية بالمزايا

والإيجابيات، كما يوجد لها سلبيات، من خلال الآتي:

### الإيجابيات والسلبيات في تجربة السودان:

- الإيجابيات :

1. تلاقي الإرادة الشعبية مع الإرادة الرسمية، للانتقال الشامل نحو الأسلمة الكاملة للنظام المصرفي للبلاد.
2. اعتمدت عملية التوجه نحو الأسلمة على وجود قاعدة للعمل المصرفي الإسلامي، وعلى نجاح المصارف الإسلامية، التي حظيت بقبول شعبي واسع، ودعم من السلطات الرسمية.
3. مرت التجربة السودانية، بفترة من التعايش مع المصارف الإسلامية، أثبتت فيها قدرتها على المنافسة، وجذب العديد من فئات المجتمع ممن لم يسبق لهم التعامل مع المصارف من قبل.
4. تتابع صدور القوانين لتنظيم الانتقال المتوازن نحو الأسلمة الشاملة، ومنها:
  - أ. صدور قانون تنظيم العمل المصرفي عام 1991ف، وذلك وفق النظام الإسلامي المعلن.
  - ب. صدور لائحة الجزاءات المالية والإدارية للمخالفات المصرفية عام 1992ف.

ج. إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية عام 1992 ف لتعميق الأسلحة وتفعيل صيغ التمويل

الإسلامية وتعميق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، وتضم الهيئة عضويتها (10) أشخاص

من:

- علماء الشريعة مع مراعاة الخبرة في المعاملات المصرفية.

- علماء الاقتصاد مع الخبرة والإلمام بالاقتصاد الإسلامي.

- خبراء للعمل المصرفي.

د. إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994 ف لتفعيل دور القطاع المصرفي

الإسلامي.

هـ. المصرف صندوق ضمان الودائع المصرفية عام 1995 ف.

وبهذا تظل التجربة السودانية الوحيدة والفريدة نحو أسلمة النظام المصرفي بالكامل في

الوطن العربي.

- السليبات :

إن تجربة التحول تركز على البنية القانونية والمسميات، لكن لم ينجم عن التجربة

السودانية تجربة مصرفية إسلامية بارزة لعدم تمكن هذه المصارف من تطوير آليات وأسواق

ومنتجات إسلامية متطورة.

### 3- في الكويت:

شهدت دولة الكويت منذ التسعينيات رغبة أميرية سامية لتوسعة دائرة المعاملات الإسلامية إلى ان صدر القانون رقم 30 لسنة 2003م، من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية، فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي<sup>50</sup> على أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة أو أن يتبنى البنك التقليدي الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية مبدأ التحول الكلي وفق خطة زمنية معلنة ، حيث يرفض البنك المركزي الكويتي فكرة الإزدواجية في التعامل داخل البنك الواحد سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية ، مع إستمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدي. وقد إشتراط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئي ، ومن أهم هذه الشروط مايلي :

1. إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها البنك المركزي.
2. إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.
3. إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.
4. تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.
5. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك المحول.

<sup>50</sup> . مصطفى ، إبراهيم محمد ، "تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية " ،مرجع سبق ذكره، ص 33 .

وقد بدأ البنك العقارى الكويتى فى تنفيذ خطة التحويل الكلى للعمل المصرفى الإسلامى فى ضوء التعديل الذى أدخله البنك المركزى الكويتى على القانون بشأن تأسيس بنوك إسلامية أو التحويل الكامل للمصرفية الإسلامية

كما يوجد عدد 42 شركة تمويل وإستثمار خاضعة لرقابة البنك المركزى الكويتى تم تحويل 13 منها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فى ضوء القانون الجديد .

كما تقدم البنك الوطنى الكويتى بطلب لإنشاء فروع إسلامية وجرى دراسة طلبه<sup>51</sup>.

### الايجابيات والسلبيات فى تجربة الكويت :

#### - الايجابيات :

1- تبنت دولة الكويت التحويل الكلى لجميع المصارف التقليدية، بوضع خطة للمصرف أو المؤسسة الراغبة فى التحويل وذلك برجوع للمصرف المركزى بالكويت .

2- يوجد عدد 42 شركة تمويل وإستثمار خاضعة لرقابة البنك المركزى الكويتى تم تحويل 13 منها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فى بناء على قانون المصرف المركزى الكويتى .

#### - السلبيات :

- تضع القوانين الكويتية عقبات أمام إنشاء نوافذ إسلامية للبنوك التقليدية حيث

تشرط أن يقوم مساهمو البنك التقليدى بإنشاء شركة جديدة مستقلة وتقوم هذه

الشركة بإنشاء بنك إسلامى جديد<sup>52</sup> .

<sup>51</sup>. المرجع السابق، ص 31.

- رفض بنك الكويت المركزي طلب البنك التجاري الكويتي تحويله من بنك تقليدي

إلى بنك إسلامي، مبرراً رفضه برغبته في حدوث توازن ما بين البنوك الإسلامية

والتقليدية في الوقت الحالي. وبحسب مصادر فإن البنك المركزي الكويتي يرى أنه لا

حاجة في الوقت الراهن إلى زيادة عدد البنوك الإسلامية.<sup>53</sup>

#### 4- في الإمارات العربية المتحدة:

أسس العمل المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات في منتصف سبعينات القرن الماضي، وكان

ذلك من خلال بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر أول بنك إسلامي أنشئ في منطقة الخليج العربي

في مارس 1975م، ومع مرور الزمن توسعت هذه الصناعة في الدولة؛ حيث تم تأسيس العديد

من المصارف الإسلامية؛ لتصل إلى نحو 8 مصارف إسلامية، منها:

1- بنك دبي الإسلامي:<sup>54</sup> يعد البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، تم

تأسيسه عام 1975م من قبل الحاج سعيد لوتاه. يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات

والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلاً إسلامياً عن الخدمات المصرفية التقليدية.

2- بنك أبوظبي الإسلامي:<sup>55</sup> تأسس البنك عام 1997م بموجب مرسوم أميري أصدره آنذاك

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - على شكل شركة

<sup>52</sup> . نجاج المصارف الإسلامية يستقطب البنك التجاري الكويتي ، صحيفة العرب ، نشر في 2014/04/08، العدد: 9522، ص(10) .

<sup>53</sup> . "دار الامتثال للمالية الإسلامية"، رفض طلب البنك التجاري الكويتي بالتحويل إلى مصرف إسلامي ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية -11- 2014 /5 .

<sup>54</sup> . الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي <http://www.alislami.ae/Home> .

<sup>55</sup> . الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي الإسلامي <http://www.adib.ae/ar> .

مساهمة عامة، وبدأ تقديم خدماته بعد عام من تأسيسه، فيما تم افتتاحه رسميًا عام 1999م، يقدم المصرف خدمات، مثل: التمويل والحسابات المصرفية.

3- مصرف الشارقة الإسلامي:<sup>56</sup> تأسس المصرف الذي كان يحمل اسم: بنك الشارقة الوطني

عام 1975م بموجب مرسوم أميري أصدره آنذاك صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة، وفي عام 2002م تم تحويله إلى مصرف إسلامي.

4- مصرف عجمان:<sup>57</sup> يتبع حكومة عجمان، ويعتبر من المصارف الإسلامية التي تم إنشاؤها مؤخرًا؛ حيث بدأ المصرف أعماله بداية عام 2008م، برأس مال يقدر بمليار درهم، وتم طرح 55% منها للاكتتاب العام.

5- مصرف الإمارات الإسلامي:<sup>58</sup> يتبع مجموعة الإمارات دبي الوطني المصرفية، تأسس عام 2004م، ويقدم خدمات مطابقة للشريعة الإسلامية.

6- مصرف دبي:<sup>59</sup> يتبع كبرى الشركات العاملة في دبي، وتأسس عام 2002م. يقدم مصرف دبي أنشطة مصرفية؛ طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

<sup>56</sup> . الموقع الإلكتروني لمصرف الشارقة الإسلامي <http://www.sib.ae/ar>.

<sup>57</sup> . الموقع الإلكتروني لمصرف عجمان <http://www.ajmanbank.ae/ar/Pages/default.aspx>.

<sup>58</sup> . الموقع الإلكتروني للإمارات الإسلامي <http://www.emiratesislamicbank.ae>.

<sup>59</sup> . الموقع الإلكتروني لمصرف دبي <https://www.dubaibank.ae>.

وأظهر تحليل أجرته (مجلة الاقتصاد الإسلامي)<sup>60</sup> لأداء القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي لعام 2014 أن المصارف الإسلامية الإماراتية أضافت موجودات جديدة بلغت قيمتها نحو 30.9 مليار درهم، فففز إجمالي الموجودات مخترقاً حاجز الـ300 مليار درهم إلى نحو 315.93 مليار درهم في نهاية العام الماضي مقابل 285.08 مليار درهم مليار درهم في نهاية عام 2013 بنمو سنوي بلغت نسبته 10.82%، حيث استحوذت البنوك الإسلامية الخمسة المساهمة العامة على ما نسبته نحو 13.6% من إجمالي أصول المصارف العاملة بالدولة البالغ عددها 49 مصرفاً والبالغ قيمة أصولها حوالي تريليونين و323 مليار درهم بنهاية عام 2014.

### الايجابيات والسلبيات في تجربة الإمارات :

#### - الايجابيات :

- 1- أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي بنك الشارقة .
- 2- ان لهذه الخطوة التحول دور ايجابي في التطور والنمو في دولة الامارات ، حيث تم تحويل القواعد المحاسبية ونظم المعلومات للتعق مع الشريعة الإسلامية .
- 3- تكوين هيئة فتوى من أكفأ العلماء المسلمين ، والملمين بالعمليات المصرفية ، وذلك لتطوير المنتجات والرقابة الشرعية على العاملين .

<sup>60</sup>. " مجلة الاقتصاد الإسلامي"، المصارف الإسلامية الإماراتية تتجاوز النضج.. وتجي ثمار سياساتها المتوازنة  
كتب في: 9 مارس، 2015 .

4- استحوذت البنوك الإسلامية المساهمة العامة على ما نسبته نحو 13.6% من إجمالي

أصول المصارف العاملة بالدولة البالغ عددها 49 مصرفاً والبالغ قيمة أصولها حوالي

تريليونين و323 مليار درهم بنهاية عام 2014.

#### - السليبات :

1- عدم توافر التشريعات الرسمية والقوانين المنظمة للمعاملات الإسلامية، وقلة الكفاءات

البشرية المتخصصة اللازمة لإدارة البنوك الإسلامية بشريحتها الفقهية والمصرفية.

2- عدم توحيد أو تقريب الأسس المحاسبية، وتطبيق المعايير المحاسبية المتاحة حالياً من قبل

هيئة المراجعة للمؤسسات المصرفية والمالية في البحرين، وغياب مصرف مركزي إسلامي ،

ومن وجهة نظر الباحث في عدم توحيد المعايير، والمصرف المركزي الاسلامي ، هذه

مشكلة في جميع الدول ليست في الإمارات فقط .

#### 5- في السعودية :

بعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة على إدخال العمل المصرفي الإسلامي في البنوك

التقليدية بالمملكة العربية السعودية ، والتي بدأت بتحويل احد فروع البنك الاهلي التجاري عام

١٩٩٠ ليقترن نشاطه على تقديم المنتجات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، اصبح

العمل المصرفي الإسلامي يقدم في كافة البنوك التقليدية بالمملكة وعددها تسعة بنوك بدرجات

متفاوتة، وذلك فضلاً عن شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وبنك البلاد الذي يقتصر نشاطهما

على تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية حسب نظامهما الأساسي. يأتي البنك الأهلي التجاري في مقدمة البنوك التي خطت خطوات واسعة نحو التحول للمصرفية الإسلامية ، حيث انتهى من تحويل (١٦١) فرعاً حتى نهاية عام ٢٠٠٦ ، وقرر مجلس ادارته تحويل باقي فروع الـ (٨٧) لتقديم المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في مدة اقصاها نهاية عام ٢٠٠٦<sup>61</sup> .

ويأتي بنك الجزيرة في المرتبة الثانية حيث اعلن عن توجهه الإسلامي منذ عام ١٩٩٨ وتم تحويل كامل فروع وعدادها (١٧) فرعاً ليقترن نشاطها على تقديم المنتجات المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ، وتجري تطوير باقي المنتجات التقليدية في اعمال الخزينة وتمويل الشركات لتتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية<sup>62</sup> .

ويحتل بنك الرياض الترتيب الثالث في التحول نحو المصرفية الإسلامية حيث تم تحويل (٨٠) فرعاً للمصرفية الإسلامية من مجموع فروعها البالغة (١٩٣) فرعاً. ويأتي بعد ذلك البنك السعودي البريطاني حيث انتهى من تحويل (٨) فروع من اجمالي (٦٩) فرعاً ، ثم مجموعة سامبا المالية (البنك السعودي الامريكى) التي انتهت من تحويل (٣) فروع من اجمالي (٦٥) فرعاً حتى نهاية عام 2006

63

<sup>61</sup> عبد الباسط الشيبى ، "البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي" ، مجلة آفاق الأهلي ، نشرة دورية تصدر عن البنك الأهلي التجاري ، جدة - المملكة السعودية 2006، ص 38-41.

<sup>62</sup> عمر زهير حافظ ، ، "رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية" ، مجلة الأموال ، العدد الأول، 1996، ص 60 .

<sup>63</sup> محمد سعيد الغامدي ، "كيف يمكن أن يتحول بنك تقليدي إلى المصرفية الإسلامية" ، نشرة دورية تصدر عن بنك الجزيرة ، المملكة السعودية، ٢٠٠٥ ، ص 4-5 .

## الايجابيات والسلبيات في تجربة السعودية :

### - الايجابيات :

- 1- اعتمدت هذه المصارف منهج التدرج في التحول نحو المصرفية الإسلامية، ولقد حققت نجاح كبير، البنك الأهلي التجاري في مقدمة البنوك التي خطت خطوات واسعة نحو التحول للمصرفية الإسلامية ، باشر في التحول 1990 وانتهى من تحويل (١٦١) فرعاً حتى نهاية عام 2006 .
- 2- تعد المملكة العربية السعودية من أنشط الدول العربية في تحويل بنوكها التقليدية نحو المصرفية الإسلامية ، حيث تقدم المصرفية الإسلامية في كل بنوكها التقليدية التسع بدرجات متفاوتة.
- 3- ان تجربة السعودية في التحول للمصرفية الإسلامية ، تعتبر من أفضل نماذج التحول من حيث العدد والاسلوب ، حيث أن عدد المصارف التقليدية 11 بنك 3 منها تحولت بالكامل، والآخرى جميعها تقدم المنتجات الإسلامية.

### - السلبيات :

- رغم النجاح الكبير التي حققته السعودية في التحول نحو المصرفية الإسلامية إلا انها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب ،مقارنة بإقتصاد الدولة ومكانتها الإسلامية من حيث توافر العلماء الشرعيين والمختصين المصرفيين ، حيث من المفترض أن يكون التحول فيها كلي وليس جزئي الى هذه اللحظة .

## 6- في ماليزيا:

يؤكد الدكتور عمر محمد إدريس أن ماليزيا تعتبر من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية<sup>64</sup>، وأن الذي ساعدها على ذلك هو الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيراً إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت بحكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، بل وغيرت في قوانينها وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره.

بينما يوضح الدكتور عزمان محمد نور أستاذ الفقه والأصول في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا أن ماليزيا نجحت في الصيرفة الإسلامية بسبب الدعم الحكومي أولاً<sup>65</sup>، ولأن الأيدي العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية مستعدة للتغيير ثانياً، إضافة إلى مساهمة المشايخ والفقهاء والعلماء في الدول الإسلامية الأخرى ومساندتهم ودعمهم المستمر لتجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا. على صعيد متصل أوضح الدكتور يونس صوالحي أن الذي يميز التجربة الماليزية هو الدعم الكلي والمكثف من طرف السلطة الحاكمة خاصة المصرف المركزي الماليزي، فهو من أكثر الجهات تحمساً لهذا النظام المالي الإسلامي، وهم يعتبرونه نظاماً فعالاً، ويلبي حاجات المسلمين، خاصة بعد أن أثبت جدارته، فبعد 27 سنة من الخبرة في هذا المجال وجد الماليزيون أن هذا النظام لا يهتم

<sup>64</sup>. يونس صوالحي، وعمر إدريس، وآخرون، موقع الاقتصاد الإسلامي، مقالة بعنوان: هل نجحت ماليزيا وأصبحت رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، سبتمبر/2015، من خلال الرابط التالي : <http://www.giem.info/article/details/ID/606#.Ve8ayhGqqko> .  
<sup>65</sup>. المرجع السابق .

به المسلمون فقط بل حتى أن غير المسلمين أيضا يهتمون به، فنسبة العملاء غير المسلمين في عدد من المصارف الإسلامية فاقت نسبة العملاء المسلمين.

ويضيف الدكتور صوالحي: إن ماليزيا نجحت في إظهار هذا النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً ليس خاصاً بالمسلمين وحدهم<sup>66</sup>، بقدر ما هو نظام ثانٍ أو مكمل للنظام التقليدي لا يحمل أي ايدولوجية معينة ولا يهدف إلى تحويل غير المسلمين إلى الإسلام وليس هو واجهة أخرى لما يسمى بالتطرف أو الدولة الدينية، كما أن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً مالياً أخلاقياً وعادلاً وأنه لا يحمل في طياته أية ايدولوجية أو أجندة لأسلمة المجتمع أو لإجبار غير المسلمين على تبني نظم إسلامية معينة، وماليزيا دولة مسلمة ولكنها تميل إلى التوازن بين الأعراق الموجودة فيها، وحتى تنجح تجربة مثل هذه فلا بد من إظهار النظام المالي الإسلامي على اعتبار أنه نظام وطني، الكل يستفيد منه بغض النظر عن ديانته أو عرقه، ولا يحرص فقط عليه المسلمون، وإن كان تمّ وضعه في الأساس تلبية لرغبة المسلمين في ماليزيا لتكون معاملاتهم المالية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فان اختاره غير المسلمين فهذا شئ طيب وإن لم يختاروه فلديهم المصارف التقليدية والتي عندها حصة الأسد في النظام المصرفي العام.

ويقول الدكتور يونس صوالحي: انتهت ماليزيا إلى المالية الإسلامية منذ 27 أو 28 عاماً

تقريباً وتحديداً في العام 1982م<sup>67</sup>، وطرحت الفكرة، وتجسدت على شكل أول مصرف إسلامي

<sup>66</sup> . المرجع السابق .

<sup>67</sup> . المرجع السابق .

في عام 1983م وتزامن ذلك مع سن قانون جديد هو قانون المصرفية الإسلامية وهو عبارة عن قانون عام يرخص للمصارف الإسلامية، ويحدد بعض الشروط التي يجب أن تلتزم بها، وكان هدفها الرئيس هو تلبية حاجات شريحة معينة من المجتمع الماليزي وهم المسلمون تحديدا الذين يريدون أن تكون معاملاتهم متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وكان هذا هو المنطلق وكانت الفكرة في ذلك الوقت جريئة وبسيطة في نفس الوقت... لكن سرعة الاستجابة من الشعب الماليزي الملاوي المسلم أكد للمصرف المركزي الماليزي أن هذه التجربة يجب إثرائها، ويجب تنميتها وتطويرها، وبجسد ذلك بعد 10 سنوات بعد أن كان هناك مصرف واحد إسلامي بفروعه العديدة تم فتح مصرف آخر إسلامي وكانت مرحلة ما يسمى تأسيس المصرفية الإسلامية، أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة فتح النوافذ الإسلامية والتي تحول بعض منها إلى مصارف إسلامية خالصة، ثم جاءت المرحلة الثالثة وهي مرحلة التوسع حيث أن ماليزيا توسعت في إنشاء المصارف الإسلامية، ثم جاءت مرحلة الانفتاح وفيها فتحت ماليزيا أبوابها لمصارف إسلامية خارجية مثل مصرف التمويل الكويتي ومصرف HSBC امانة ومصرف الراجحي السعودي، وذلك بهدف خلق بيئة تنافسية بين المصارف المحلية والمصارف الإسلامية الدولية أو العالمية، ومن ثم تحسين أداء هذه المصارف لتصبح أكثر كفاءة وقدرة على تقديم الخدمات والتمويلات والاستثمارات.

وأكد د. صوالحي أنه في عام ١٩٨٣ حددت ماليزيا سقف توقعاتها أنها بعد ١٥ سنة أو ٢٠

سنة تصبح ما تسمى نسبة اختراق المالية الإسلامية للسوق أو نسبة استحواذ المالية الإسلامية

للسوق الماليزية حوالي ٢٠٪، وقد حققت ماليزيا هذا الهدف قبل عامين أو ثلاث سنوات حيث أصبح القطاع المصرفي الإسلامي يستحوذ على ٢٠٪ من القطاع المصرفي العام و في العام ٢٠١٢ م صار يستحوذ على ٢٣٪ من القطاع المصرفي العام بمعنى فاق واقع الخطة المحددة سابقاً<sup>68</sup>.

### إيجابيات وسلبيات تجربة ماليزيا :

#### - الإيجابيات :

- 1- أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيراً إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت بحكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم.
- 2- أن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً مالياً أخلاقياً وعادلاً وأنه لا يحمل في طياته أية ايدولوجية أو أجندة لأسلمة المجتمع أو لإجبار غير المسلمين على تبني نظم إسلامية معينة حيث أصبحت المنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك في ماليزيا ، هدف لغير المسلمين أكثر من المسلمين وهذا دليل على اعترافهم بنجاح المصارف الإسلامية .

#### -السلبيات :

إن ماليزيا دولة إسلامية بنسبة 60 %، وقويه إقتصاديا ، ومن المفترض على دولة تمتلك هذه المقومات، أن تضع خطة مستقبلية للتحويل الكلي للمصارف التقليدية العاملة بها ، ومن المفترض

<sup>68</sup> . المرجع السابق .

ان يكون عدد المهتمين المسلمين بالصيرفة الإسلامية أكثر من عدد الديانات الأخرى الموجوده في البلاد .

## 7- في إندونيسيا :

حققت المؤسسة إسلامية في إندونيسيا خلال الفترة من 1992 إلى 2005 نموا ملحوظا. بدأ تاريخ العمل المصرفي الإسلامي في عام 1992 مع تأسيس القانون رقم 1/1992 الذي أعطى فرصة لفتح بنك تقاسم الأرباح. في عام 1992، عقدت ورشة عمل حول MUI الاقتصادية الإسلامية تليها إنشاء أول مصرف إسلامي، وهما بنك معاملات اندونيسيا في الفترة 1992-1998،<sup>69</sup> كان هناك بنك إسلامي واحد و 78 من البنوك الريفية الإسلامية. حزب العدالة والتنمية والمساعدات العينية، (2002).

في عام 1998، أصدرت الحكومة القانون رقم 10/1998 اندونيسيا، كبديل للقانون القديم (رقم 7/1992)، والذي أكد أن إندونيسيا دخلت عهد النظام المصرفي المزدوج اي ان البنوك الإسلامية تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية. حيث قدمت هذا القانون بإعتباره الأساس القانوني لإنشاء مصرف إسلامي. وعلاوة على ذلك، ذكر القانون رقم 23/1999 بشأن البنك المركزي أن البنك المركزي في اندونيسيا، والسلطة النقدية ، يجب أن توفر التنظيم والتسهيلات لعمل البنوك الإسلامية. بعد تنفيذ هذه القوانين، وتشكيل البنوك الإسلامية شهدت البنوك تطو يشكل

<sup>69</sup>. أري ويداندو كونكارا ، "حظر الفوائد والأداء المالي للبنوك الإسلامية: أدلة اندونيسية" ، قسم المحاسبة جامعة سيلاس ماريت، بحوث إدارة الأعمال الدولية، 2008، ص3.

ملحوظ. كما هو الحال في بنك المعاملات الشرعية مانديري (BSM)، كمصرف إسلامي ثاني، افتتح في عام 1999 تليها بعض البنوك التقليدية التي فتحت الوحدات المصرفية الإسلامية. الحدث الهام التالي، أصدر بنك اندونيسيا المركزي "مخطط التنمية المصرفية الإسلامية في إندونيسيا"<sup>70</sup>. وكان الهدف من هذه الخطة تحديد التحديات الرئيسية للتنمية المصرف الإسلامية في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت هذه الخطة أيضا رؤية ورسالة وهدف لتطوير بنك إسلامي، بحيث كان لtakeholders البنك الإسلامي توجيهات واضحة لمزامنة رؤيتهم والطموح (البنك المركزي إندونيسيا، 2002). وعلاوة على ذلك، أصدر مجلس العلماء فتوى المذكورة بوضوح عن حظر الفائدة والربا<sup>71</sup>.

كما هو الحال في كثير من المجتمعات الإسلامية الأخرى، وقد شجعت الدولة التي أدت إلى نمو الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا وتطوير المنتجات المالية الإسلامية كجزء من الجهود التي السلطوي النظام الجديد سوهارتو استمالة الجماعات الإسلامية. رجال الأعمال المحليين، ومع ذلك، لفتت على نماذج من أي مكان آخر في العالم الإسلامي لتطوير مؤسسات مالية جديدة إلى المستوى الذي يجبر الردود تنظيمية أكثر تطورا. منذ سقوط سوهارتو في عام 1998، والدولة الديمقراطية الجديدة أشرفت

<sup>70</sup> "البنك المركزي اندونيسيا"، مخطط التنمية الشرعية المصرفية اندونيسيا- جاكارتا: 6-7، 2002.

<sup>71</sup> "فتوى مجلس علماء اندونيسيا"، بحظر التعامل بالربا والفائدة، في 24 يناير 2004/1.

على التوسع الكبير في قطاع التمويل الإسلامي، ولكن كانت الحكومات المتعاقبة ثابتة في حفظ ما يعرف في اندونيسيا (الإقتصاد الإسلامي) بالقوة تحت السلطة التنظيمية للدولة<sup>72</sup>.

حيث تقوم المصارف الإسلامية - حديثة التأسيس - بمزاولة نشاطاتها في إطار الشريعة جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية .

ومن بين الدول التي لجأت إلى مثل هذا النظام ، اندونيسيا والتي تعتبر أكبر بلد إسلامي، حيث لديها مصارف إسلامية إلى جانب المصارف التقليدية ، وتقدر قيمة موجودات المصارف الإسلامية الإندونيسية 14.4 مليار دولار عام 2011 أي ما يعادل 4% من مجموع الموجودات المصرفية الإندونيسية<sup>73</sup>.

الجدول (4/1) يوضح الأصول المصرفية الإسلامية في إندونيسيا (في ترليون IDR)					
2014	2013	2012	2011	2010	الوحدات الإسلامية
272.3	242.3	195.0	145.5	975	البنوك التجارية والأعمال الإسلامية
6.6	5.8	4.7	3.5	2.7	البنوك الريفية الإسلامية
278.9	248.1	199.7	149.0	100.3	مجموع الأصول

المصدر: هيئة الخدمات المالية إندونيسيا (OJK).

<sup>72</sup>. تيم ليندسي، "بين التقوى والحكمة": الدولة الشرعية وتنظيم الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا سيدني مراجعة قانون. 34: 107-127.

<sup>73</sup>. "صندوق أموال المودعين" مقالة بعنوان: المصارف الإسلامية نشأة وتجربة: كتب بتاريخ مايو 19، 2013.

في الواقع فإن الحكومة الإندونيسية حريصة على تحويل إندونيسيا إلى مركز عالمي رئيسي للصيرفة الإسلامية وهذا من شأنه تعميق الأسواق المالية في إندونيسيا، وبالتالي جعل البلاد أقل عرضة للآثار السلبية للإضطراب الاقتصادي العالمي في هذا السياق، هيئة الخدمات المالية في اندونيسيا (OJK) وضعت وأطلقت خارطة طريق لمدة خمس سنوات في وقت سابق من هذا العام، والتي تهدف إلى ثلاثة أضعاف الحصة السوقية للمصارف الإسلامية إلى 15 في المئة بحلول عام 2023. وتشمل هذه خارطة الطريق استراتيجيات مختلفة، مثل الحد من الرسوم على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية (كما الإطار المؤسسي والموارد البشرية تحتاج إلى تحسين). فإنه ينطوي أيضا على تكثيف التنسيق بين الحكومة المركزية والقطاع الخاص فضلا عن تعزيز الرصد في الصناعة المصرفية الإسلامية وتعزيز اليقين القانوني. خارطة الطريق كما يدعم توحيد المصارف الإسلامية المملوكة للدولة والتجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم رؤوس الاموال في البنوك، وتعزيز الفعالية من حيث التكلفة، والسماح زيادة الاكتتاب في قطاعي الشركات والبنية التحتية.

الإيجابيات و السلبيات في تجربة اندونيسيا :

- الإيجابيات :

1- ارتفاع حجم الأصول في المصارف التي تقدم منتجات إسلامية حيث كان في سنة 2010م

، 100.3 ترليون روبية وأصبح 278.9 ترليون روبية في سنة 2014م دليل على نجاح

المصارف الإسلامية في الدولة.

2- وضعت هيئة الخدمات المالية في اندونيسيا (OJK) وأطلقت خارطة طريق لمدة خمس

سنوات ، والتي تهدف إلى ثلاثة أضعاف الحصة السوقية للمصارف الإسلامية إلى 15 %

بحلول عام 2023.

3- وتشمل هذه خارطة الطريق استراتيجيات مختلفة، مثل الحد من الرسوم على المنتجات

المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4- تكثيف التنسيق بين الحكومة المركزية والقطاع الخاص، توحيد المصارف الإسلامية المملوكة

للدولة والتجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم رؤوس الاموال في البنوك، وتعزيز الفعالية

من حيث التكلفة، والسماح بزيادة الاكتتاب في قطاعي الشركات والبنية التحتية.

- السليبات :

1- ان الأنشطة التنفيذية غائبة إلى حد كبير في البنوك الإسلامية، في حين كانت حاضرة على

نطاق واسع في البنوك التقليدية.

2- أن معدلات العوائد المدفوعة للمودعين من قبل المصارف الإسلامية لم يتم تحديدها<sup>74</sup>.

<sup>74</sup>. تيم ليندسي ، "تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في اندونيسيا " ، 2012، ص 7.

الجدول رقم (1\5) يبين نوع وطبيعة التحول في بعض الدول الإسلامية		
الدولة	نوع التحول	طبيعة التحول
مصر	التحول الجزئي من خلال الفروع والنوافذ.	التحول كان في الأول بإرادة الشعب في العام 1963 م حيث تأسست بنوك ادخار ، تعمل وفق الشريعة الإسلامية ، وتعد هذه التجربة أول تجربة مسجلة في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ونتيجة لعدم تعاملها بالفائدة حظيت هذه المصارف المحلية بتشجيع من مواطني الريف ودعمهم لها حيث بلغ عدد المودعين فيها حوالي (59000) مودع خلال ثلاث سنوات من عملها ، ثم حظيت بإهتمام الدولة حيث أصدرت قانون من خلال الكتاب الدوري الذي ينظم عمل الفروع الإسلامية وهم شروطه

<p>تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي، وإعداد ميزانية للفرع في نهاية كل سنة مالية مع مراعاة طبيعة الفرع كمصرف إسلامي وتقديمها للمصرف المركزي، وأن يكون العاملون في البنك من المسلمين المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي.</p>		
<p>ألتقت الإرادة الشعبية مع الإرادة الحكومة جاء ذلك بالتدرج، بعد أن قامت الثورة المهدية بتأسيس نظام سياسي ومالي وفق الأحكام الشرعية، وبدأت جامعة أم درمان الإسلامية بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة أساسية منذ عام 1966 ف، وقامت الجامعة بتقديم فكرة إنشاء مصرف لا يتعامل بالربا.</p>	التحول الكلي	السودان

<p>كان التحويل في الكويت بإرادة الدولة وحيث أصدرت القانون رقم 30 لسنة 2003م بوضع خطة للمصرف أو المؤسسة الراغبة في التحويل وذلك برجوع للمصرف المركزي بالكويت .</p>	<p>التحويل الكلي</p>	<p>الكويت</p>
<p>من قبل الحاج سعيد لوتاه. مواطن عادي حيث تم تأسيس أول مصرف إسلامي في العالم عام 1975م بنك دبي الإسلامي يقدم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلاً إسلامياً عن الخدمات المصرفية التقليدية.</p>	<p>التحويل الجزئي من خلال الفروع والنوافذ وتقديم المنتجات الإسلامية .</p>	<p>الإمارات</p>
<p>لم يجد الباحث اي مصدر يثبت طبيعة المصرفية من ناحية الشعب او الحكومة واقتصر في توضيح ذلك من حيث أول</p>	<p>التحويل جزئي ثم التدرج حتى وصلت للتحويل الكلي</p>	<p>السعودية</p>

<p>مصرف من حيث النشأة وهو البنك الأهلي التجاري السعودي وهو في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987م تم إنشاء أول صندوق إستثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمراجحة ، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990م ، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامياً في منتصف عام 2005م موزعة على مختلف مدن المملكة .</p>	
--	---

<p>أن ماليزيا نجحت في الصيرفة الإسلامية بسبب الدعم الحكومي أولاً، ولأن الأيدي العاملة في مجال المصرفية الإسلامية مستعدة للتغيير ثانياً، إضافة إلى مساهمة المشايخ والفقهاء والعلماء في الدول الإسلامية الأخرى ومساندتهم ودعمهم المستمر لتجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، فنسبة العملاء غير المسلمين في عدد من المصارف الإسلامية فاقت نسبة العملاء المسلمين ، فهذا دليل واضح على نجاح التجربة .</p>	<p>التحول الجزئي من خلال تقديم المنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية .</p>	<p>ماليزيا</p>
<p>إن التحول في إندونيسيا كان في البداية برغبة من الشعب، ومن ثم قامت الدولة بالاستجابة لهذه الرغبة من خلال تأسيس القانون رقم 1992/1 الذي أعطى فرصة لفتح بنك تقاسم الأرباح، في عام 1998، أصدرت الحكومة القانون رقم 1998/10</p>	<p>التحول الجزئي حيث تعمل البنوك التقليدية جنب إلى جنب مع المصارف الإسلامية .</p>	<p>إندونيسيا</p>

<p>اندونيسيا، كبديل للقانون القديم (رقم 1992/7)، والذي أكد أن إندونيسيا دخلت عهد النظام المصرفي المزدوج اي ان البنوك الإسلامية تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية.</p> <p>شهدت البنوك تطوياً بشكل ملحوظ. كما هو الحال في بنك المعاملات الشرعية مانديري (BSM)، وكان لفتوى مجلس العلماء اندونيسيا بحظر الفائدة والربا ، دور كبير في تطور المصارف الإسلامية في اندونيسيا.</p>		
--	--	--

المصدر: من إعداد الباحث .

## ب- أشكال وأساليب التحول :

### 1- أشكال التحول: ويقصد بشكل التحول: الطريقة التي اختار المصرف التقليدي أن يمارس

من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة، وفيما يلي أهم أشكال التحول:

- التحول الكلي من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان

الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة

الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها التعامل بالربا،

ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول، إذ إنّه مبني على الابتعاد عن

ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وقد نفذت العديد من المصارف التقليدية

هذا الشكل من التحول، مثل بنك الجزيرة، ومصرف الشارقة، ومصرف الإمارات، وبنك

الكويت الدولي.

- التحول من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع

أحكام الشريعة الإسلامية، ويقدمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية

التقليدية، إذ تقوم المصارف التقليدية بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة،

والمضاربة، والمرابحة، والاستصناع، والإجارة، وبيع السلم،<sup>75</sup> وقد شاع استخدام هذا الشكل

من التحول في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي، وخاصة السعودية، مثل

<sup>75</sup> . سعيد بن سعد، المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية"، مرجع سابق، 436/1.

البنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض.<sup>76</sup> والملاحظ في هذا الشكل أنَّ المصرف التقليدي لا يمنح الصيغ والخدمات الإسلامية أيَّ استقلالية عن باقي الصيغ والخدمات التقليدية التي يقدمها، بحيث تشكّل الخدمات والصيغ المصرفية التي يقدمها المصرف مزيجاً بين ما هو مباح شرعاً وآخر محرم.

- التحول من خلال إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات وصيغ مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في المصرف التقليدي يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>77</sup> والملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئاً من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنَّها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي، ومن المصارف التي اشتهرت باستخدام هذا الشكل بنك HSBC، ومجموعة Citi Group وغيرها.

- تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة لذلك. وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى

<sup>76</sup>. "المرجع السابق"، 436/1.

<sup>77</sup>. فهد الشريف، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 13.

فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة. وقد اشتهرت المصارف التقليدية في مصر باستخدام هذا الشكل ويعتبر بنك مصر أول مصرف تقليدي أنشأ فروعاً تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في عام 1979م، ثم تبعه المصرف الوطني المصري، والبنك الأهلي التجاري في السعودية. ويعتبر هذا الشكل من التحول أكثر الأشكال شيوعاً، الأمر الذي استدعى وضع الشروط والضوابط التي تحكم عمله من قبل بعض السلطات النقدية كما حدث في مصر<sup>78</sup> وقطر وغيرها. والملاحظ في هذا الشكل أنه يمتاز عن سابقه بالاستقلالية المكانية، وفي بعض الحالات الإدارية عن باقي أعمال المصرف التقليدي، مما يتيح إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي.

- **التحول من خلال إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،** وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات والصيغ المصرفية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن المصرف التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا المصرف أو جزء منها تعود إلى المصرف التقليدي. ويعتبر هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعاً وانتشاراً، إلا أن هناك عدة حالات تمت فعلاً، ففي الأردن<sup>79</sup> قام البنك العربي بإنشاء وتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي، وفي

<sup>78</sup>. سعيد بن سعد، المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية"، مرجع سابق، 435/1.

<sup>79</sup>. سفر، أحمد، "العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغته وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص 207.

السودان<sup>80</sup> قامت مجموعة فرنسبنك مع مجموعة من المؤسسات المالية الكويتية بإنشاء مصرف استثماري إسلامي تحت اسم "كابيتال بنك"، وفي لبنان<sup>81</sup> قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الإسلامي اللبناني، كما قام بنك لبنان والمهجر بإنشاء مصرف إسلامي تحت اسم بنك لبنان والمهجر للتنمية.

**2- أساليب التحول:** ويقصد بأسلوب التحول: الطريقة التي يتبعها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهم أساليب التحول:

- **التحول الجزئي:** ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروع أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون المصرف التقليدي أمودجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعها، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>82</sup> وهذا كله على افتراض أن الشكل المرغوب التحول للعمل من خلاله هو التحول الكلي، أما إذا كان هدف

<sup>80</sup> اتحاد المصارف العربية، "النشرة المصرفية العربية"، بيروت، الربع الأول، 2006، ص 37.

<sup>81</sup> "المرجع السابق"، ص 36.

<sup>82</sup> سعود محمد، الربيع، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي"، مرجع سابق، ص: 542.

المصرف في التحول العمل من خلال أحد الأشكال الأخرى، فإن الأمر يتم بنفس الطريقة بحيث يبدأ تجربته بشكل جزئي، وبعد نجاحها يقوم المصرف بتعميمها.

### ومن إيجابيات استخدام هذا الأسلوب ما يلي:

1. تتمتع بدرجة مرتفعة من الأمان، وذلك فيما لو تعرضت التجربة لأي خسارة، فإن ضررها سيكون محصوراً في مجال تنفيذ التجربة، ولن يتأثر المصرف الرئيسي وسائر فروع الأخرى بهذه الخسارة مقارنة بتأثيرها فيما لو حدثت أثناء تحول المصرف الرئيسي مع جميع فروع في آن واحد.

2. إتاحتها لإدارة المصرف اكتساب الخبرة اللازمة في مجال التحول، والكفيلة بتقليل عدد الأخطاء والمشاكل التي قد يقع فيها المصرف مستقبلاً.<sup>83</sup>

### أما أهم سلبيات هذا الأسلوب فتتلخص فيما يلي:

1. صعوبة تحقيق استقلالية الفرع النموذجي عن المصرف الربوي إدارياً ومالياً، وبالتالي فشل المصرف التقليدي في إقناع المجتمع بجدية تحوله ومشروعية أعماله، بسبب استمراره في ممارسة الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. إن أية خسائر يتعرض لها الفرع النموذجي ستفتح الباب للتراجع عن فكرة التحول والتخاذل عنها، ومن ثم سيهدد ذلك استمرارية هذا الفرع ووجوده.<sup>84</sup> وانعكاس صورة

<sup>83</sup>. "المرجع السابق"، ص: 543.

<sup>84</sup>. "المرجع السابق"، ص: 544.

سلبية عن موضوع التحول بشكل عام، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحجام المصارف

التقليدية عن التفكير في حوض تجربة التحول.

- **التحول دفعة واحدة:** ويتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد

برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي<sup>85</sup> ، على أساس تحديد

موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة، وإحلال النظام المصرفي الإسلامي

محله، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي أشكال التحول الأخرى، فإن المصرف يقوم بالتحول إلى

الشكل الذي اختاره دفعة واحدة، حيث تعمم الفكرة على جميع فروع المصرف في آن واحد.

ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة

كبيرة قد تفضي إلى مخاطر جسيمة، وذلك لأن التضحيات والخسائر التي سيتكبدها المصرف

نتيجة التحول بهذا الأسلوب ستكون كبيرة، وقد يعرض المصرف لأزمة سيولة أو ضائقة مالية

خائفة تشل حركة بعض أنشطته التجارية والمصرفية، أو يتعرض لموقف عدم تلبية طلبات

سحب أصحاب الودائع، ومع الاستمرار بهذا الحال يعرض نفسه للمساءلة القضائية عن

حقوق المودعين وكيفية استرجاعها، وهذا يفتح على المصرف بابا هو في غنى عنه، يشغله عن

الاهتمام بمفرزات التحول الطبيعية أثناء فترة التحول، مثل المشكلات القانونية والإدارية

والتدريبية والفقهية وغيرها.

<sup>85</sup> . "المرجع السابق"، ص: 545-546.

كما توجد لهذا الأسلوب سلبيات أخرى تتمثل في:

1. ارتفاع معدل أخطاء العمل.
  2. انخفاض معدل الأداء من حيث الكم والكيف، لعدم تلقي القوى العاملة التدريب اللازم لمواجهة أعباء مهامهم الجديدة.
  3. زيادة نفقات العمل.
  4. ارتفاع حدة الإشراف.
  5. انخفاض مستوى الروح المعنوية لدى القوى العاملة في المصرف.
- وكل هذا سيضر بتجربة التحول أبلغ الضرر، وسيعاني المصرف من هذه الأضرار عدة سنوات، بالإضافة إلى ما قد يسببه هذا الأسلوب من انطباع لدى المصارف التقليدية الأخرى حول تجربة التحول.
- التحول المرحلي (التدرج): وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقاً لبرنامج مرحلي، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنياً وفقاً لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، ويتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول، لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل.

وقد يكون هذا الأسلوب أفضل من الأسلوبين الأول والثاني، وذلك لأنه يتجاوز مساوئ الأسلوب الأول، وهو التحول بإقامة فرع يكون نموذجا مصغرا لمصرف إسلامي وما فيه من طول في الزمن لا مسوغ له، ويتفادى مخاطر الأسلوب الثاني، وهو التحول دفعة واحدة وما له من سلبيات.

**فالأسلوب الثالث**، وهو التحول المرحلي، يقوم على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام المصرف وفروعه بشكل متوازن ومتساوٍ، وعلى مراحل زمنية محددة، بحيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحويل.

فهذا الأسلوب من التحول لا يكاد يلمس فيه أي مساوئ ذات أهمية، وإن وجدت فهي من مستلزمات التحول إذا ما قورنت بعدم التحول، لأن التحول من نظام إلى نظام آخر لا بد أن يكون فيه خسائر وتضحيات بغض النظر عن الأسلوب الذي عولج به التحول.<sup>86</sup>

<sup>86</sup>. "المرجع السابق"، ص: 547.

## المبحث الثالث: دوافع ومتطلبات ومعوقات عملية التحول :

### أ- دوافع عملية التحول :

من المعلوم أن أي تغيير أو انتقال من وضع معين إلى وضع آخر لا بد وأن يكون له سبب، فإما أن يكون الانتقال من الوضع الحالي بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلا بد لتجاوزها من تغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر، وأن الانتقال إليه سيجعلهم أحسن حالا من الوضع الذي هم عليه حالياً، وبناء عليه فسنحاول فيما يلي التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي إلى تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>87</sup> :

#### 1. السعي نحو تعظيم الأرباح:

وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب، وقد أجريت دراسة ميدانية<sup>88</sup> من خلال توزيع استبيانات على أصحاب القرار في المصارف

<sup>87</sup> . انظر: سعيد بن سعد، المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية-تجربة بنك الأهلي التجاري"، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، ط1، 2005، 438. و فهد، الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 30/5 - 2/6/2005م، ص 11.

<sup>88</sup> . مصطفى، إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 127 وما بعدها.

التقليدية التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لمحاولة التعرف على أهم الدوافع التي كانت وراء اتخاذ قرار التحول، وفيما يلي نتائج هذه الدراسة:

- 82% من المصارف\* كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المحافظة على العملاء الحاليين للمصرف التقليدي والذين قد يرغبون بتنوع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
  - 47% من المصارف كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويرفضون العمل المصرفي المخالف لها والمتمثل بالربا.
  - 24% من المصارف كان من أهم الدوافع لها على التحول هو ارتفاع معدلات عائد الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة مقارنة بمعدلات العائد في الصيغ المصرفية التقليدية.
- كما أنّ هناك دوافع ثانوية لتحول المصارف التقليدية ترتبط بدافع السعي نحو تعظيم الأرباح ارتباطا وثيقا ولم يشير إليها في الدراسة السابقة وهي:
- توسيع مجال العمل المصرفي والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وغير مسموح التعامل بها في ظل النظام المصرفي التقليدي.

\* مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد الدوافع التي كانت وراء تحول كل مصرف على حدة.

- ضعف المصارف التقليدية في السوق المصرفي التقليدي وعجزها عن المنافسة، واحتمال تعرضها للانهيار في المستقبل القريب، فيلجأ إلى إعادة إنعاش المصرف من خلال الإعلان عن التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:

وهذا يعني أنّ الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، هو الدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>89</sup>، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

## 3. محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية :

إن النجاحات التي حققتها المصرفية الإسلامية والتطور المستمر لمعدلات نموها خلال العقود الأخيرة، تعد من الأسباب الأساسية التي دفعت العديد من المصارف التقليدية لتوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي.

فالاهتمام الحقيقي بالتعاملات المالية والمصرفية الإسلامية يعود إلى عام 1972 ومن ثم أخذ هذا القطاع بالتوسع الكبير والنمو (زيادة عدد المصارف الإسلامية، زيادة حجم الأصول، استقطاب

<sup>89</sup> . سعود محمد، الربيع، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، مرجع سبق ذكره، ص 5 - 4.

- عبد الحميد، البعلي، "نحو إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي والقانوني"، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، الكويت، ص 13-14 .

الكثير من العملاء)<sup>90</sup> فقد استطاع هذا القطاع من رفع حصته من إجمالي الموجودات المصرفية من 8.8% في نهاية عام 2002 إلى 13.4% حتى عام 2008 كما زاد صافي أرباح هذا القطاع بمعدل سنوي هائل خلال الفترة ما بين 2003-2007 ليبلغ 49% وقد زاد أيضاً إجمالي الودائع بنسبة وصلت إلى 27% سنوياً خلال الاعوام الثلاثة المنتهية في العام 2006.

وقد توقع خبراء في صناعة التمويل الاسلامي، بأن تصل قيمة الاصول التي تديرها المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية على مستوى العالم بحلول عام 2020 إلى نحو 4 تريليونات دولار أمريكي<sup>91</sup>.

إن توزيع الأصول المالية يختلف في الدول العربية عنه في الدول الإسلامية، فنجد إيران تحتل المرتبة الأولى بنسبة 35% من إجمالي الأصول المالية وذلك بقيمة 388 مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 152 مليار دولار، ثم ماليزيا 133 مليار دولار، أما باقي الدول فكانت القيمة 83 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

<sup>90</sup> . دراسة قام بها " المجلس العالمي للاقتصاد الاسلامي " وتم نشر نتائج هذه الدراسة بواسطة: شركة الاضواء الدولية للاستشارات التسويقية والمشاريع، 2008، تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الاسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية، عمان، الاردن، ص5.

<sup>91</sup> . خبراء: توازن النظام المالي العالمي مرهون بمتنامي أعمال المصرفية الإسلامية"، 2010، المجلة الاقتصادية، العدد 6193، مقال منشور على الموقع : [http://www.aleqt.com/2010/09/25/article\\_446308.html](http://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446308.html)

## الشكل (1/1) يوضح حجم اصول المصارف الاسلامية في العالم



المصدر: بن زكورة لعونية وعدوكة لخضر، "مكانة الأدوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري" مقاله منشورة على موقع الاقتصاد الاسلامي العالمي .

### ب\_ متطلبات عملية التحول :

إن تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأسسها ونشاطاته، لذا فإن طبيعة الاختلاف الجوهرية بين كلا النظامين تفرض على عملية التحول مواجهة العديد من المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية، والعامه.

وفيما يلي عرض لأهم متطلبات عملية التحول<sup>92</sup>:

## 1- المتطلبات القانونية للتحول:

يقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطار القانوني، ويتجنب بذلك المساءلة.\* وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويراعى في اجتماع الجمعية العمومية للمصرف التقليدي كافة المتطلبات القانونية التي تمنح القرار الصادر عنها الصفة القانونية مثل ضرورة توجيه مجلس الإدارة دعوة برسائل مسجلة إلى جميع المساهمين - مهما كان حجم حصصهم - لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بصفة غير عادية، وضرورة تحقيق النصاب الواجب توافره من أعضاء الجمعية العمومية لصحة انعقاد اجتماع الجمعية العمومية، وغيرها من الأمور الفنية التي يحددها قانون الشركات التجارية، ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف التقليدي للعمل وفق

<sup>92</sup> . زين العظيات، والحكيم سليمان ، 2010، "أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية ووظيفتها"، مرجع سبق ذكره، ص 11 وما بعدها .

\* . جاء في المادة الرابعة من القانون رقم 30 لسنة 2003 من قانون بنك الكويت المركزي ما نصه: يجوز للبنوك القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون، وترغب في مزاوله أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أن تقوم بتعديل أوضاعها وفقاً لأحكام القانون الخاص بالبنوك الإسلامية وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن.

أحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل مجلس الإدارة على تقديم القناعات الكافية والدلائل القوية على رشد مشروع التحول وصلاحيه تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغييرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة إجراء التعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

- ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره، أو بأية معاملة محرمة شرعا في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.
- تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.<sup>93</sup>
- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي،<sup>94</sup> ومعلوم أنه لا يتم اعتماد أي تعديل على النظام الأساسي للمصرف أو عقد تأسيسه دون الحصول على موافقة الجهات المختصة متمثلة بالمصرف المركزي، وقد جاء في قانون البنك المركزي الأردني ما نصه: "لا يجوز للبنك إجراء أي تعديل على عقد تأسيسه

<sup>93</sup>. سعود محمد، الربيعية، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، مرجع سابق، ص 358-359.

<sup>94</sup>. حسان، حسين حامد، "خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي - تجربة مصرف الشارقة الوطني"، مرجع سبق ذكره، ص 158.

أو نظامه الأساسي إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي.<sup>95</sup> كما أنّ الجهات المختصة ممثلة بالمصرف المركزي قد تضع شروطاً ومتطلبات يجب على المصرف التقليدي الالتزام بها عند تقدمه بطلب للحصول على الموافقة للتحويل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه الشروط ما يلي:

- ضرورة قيام المصرف الراغب بالتحويل بإجراء دراسة جدوى لعملية التحويل،<sup>96</sup> بحيث تبين جدوى التحويل في تحقيق أهداف المصرف متضمنة دراسة السوق وتوجهات العميل، والنتائج المتوقعة خلال السنوات الأولى من التحويل، وتصور الدراسة كذلك أنواع المخاطر وفرص عملية التحويل.<sup>97</sup>
- وضع خطة زمنية للتحويل متضمنة الإجراءات التي سوف يتم إتباعها من أجل عملية التحويل.
- إعداد لجنة تتكون من الإدارات المعنية بعملية التحويل لمتابعة الإجراءات والخطوات.
- تهيئة العميل لعملية التحويل من خلال حملة إعلامية.

<sup>95</sup>. قانون البنك رقم 28 لعام 2000 وتعديلاته، المادة رقم 16: النظام الأساسي وعقد التأسيس، الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي الأردني: [www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo).

<sup>96</sup>. المادة الرابعة من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 30 لسنة 2003، قانون بنك الكويت المركزي، والمنشور في الجريدة الرسمية لحكومة الكويت، الكويت اليوم، العدد 618، تاريخ 2003/6/1.

<sup>97</sup>. طارق، خالد المسفر، "ملاح شروط بنك الكويت المركزي لتحويل البنوك التقليدية إلى إسلامية"، مقال منشور في مجلة المستثمرين، العدد رقم 21، الموقع الإلكتروني للمجلة: [www.mosgcc.com](http://www.mosgcc.com).

■ تعديل عقد التأسيس على أن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد الأمور التي يجب أن تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد المصرف المركزي، والالتزام بالحد الأدنى من رأس المال.

■ إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للمصرف، وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد وتأهيلهم مع تدعيم الكادر الوظيفي بما يتناسب مع طبيعة النشاط الجديد.

- تكليف إدارة الشؤون القانونية في المصرف التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والآثار القانونية المترتبة عليه من حيث تسوية حقوق والتزامات المصرف مع كل من المساهمين أو العملاء أو المصارف الأخرى، والاستعداد التام لمواجهة أي اعتراضات قانونية قد تواجه عملية التحول، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2- المتطلبات الشرعية للتحويل:

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، ويحقق مراد الله سبحانه وتعالى من الالتزام بأوامره واجتنب النواهي التي فرضها الله سبحانه وتعالى لتنظيم المعاملات المالية.

## وفيما يلي أهم هذه المتطلبات الشرعية:

1. التوبة عن التعامل بالربا، والعزم على عدم الرجوع إلى التعامل فيه، وتحقيق معنى التوبة الشرعية يستلزم

القيام بما يلي:

- الإقلاع عن الذنب فوراً والمتمثل في التعامل بالربا والندم على ما صدر منه سابقاً من المداومة على التعامل بالربا، والمحاولة قدر المستطاع التكفير عن هذا الذنب من خلال الإكثار من فعل الخيرات وإنفاق الأموال في وجوه البر والإحسان وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: "إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ" [هود/114].
- عقد النية على عدم العودة إلى التعامل بالربا، أو أي من العقود المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تدارك ما أمكن تداركه من رد الحقوق لأصحابها لأن من أهم شروط التوبة رد المظالم لأصحابها.<sup>98</sup>
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية\* تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول المصرف التقليدي نحو

<sup>98</sup>سعود محمد الربيع، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، مرجع سبق ذكره، ص 90 .

\* هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: اسمها مستمد من طبيعة عملها وهو أساسا العمل على تطبيق أو مراعاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أعمال ونشاطات المؤسسة المالية المعنية، وجوهر الدور الذي تقوم به هو " الإفتاء والرقابة الشرعية " كرقابة سابقة ورقابة لاحقة، وأن الفتوى مُلزمة لها إذا طلبت منها، كما أنها في خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية تتوفر لها الأسباب التي تجعلها ملزمة لتلك المؤسسات باختيارها لذلك ابتداء وهو ما يوجهه عليها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي وكذلك طبيعة عملها. لمزيد من التفاصيل حول موضوع هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، انظر: البعلي، عبد الحميد، "تقنين أعمال الهيئات الشرعية"

المصرفية الإسلامية تحت إشرافهم وإطلاعهم، لأن التحول يعني الانتقال من الوضع السابق - التقليدي- إلى الوضع الجديد والذي يقتضي توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتأكد من صحة تطبيق هذا الانتقال لا بد من أن يكون تحت إشراف متخصصين في الشريعة الإسلامية وذلك لضمان نجاح المسيرة الشرعية للمصرف التقليدي أثناء وبعد التحول، وامثالاً لقوله تعالى: " فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ". [النحل، الآية: 43].

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده، طبقاً لما هو وارد في معيار الضبط رقم 3 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي،<sup>99</sup> وذلك بهدف ضمان سير الإجراءات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

- استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المشتغل على الربا، وإحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:

أ. إلغاء أو تعديل الموارد المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في:

و"الرقابة الشرعية الفعالة" و"استقلالية الهيئة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية"، اللجنة الاستشارية العليا، الديوان الأميري، الكويت، موقع اللجنة، [www.sharea.gov.kw](http://www.sharea.gov.kw).

<sup>99</sup> . عبد الستار، أبو غدة، "الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية"، بحث منشور في حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، ص 32.

- الودائع النقدية التي يتعهد المصرف التقليدي لأصحابها بدفع ما يسمى بالعرف المصرفي التقليدي "فوائد"، ومن هذه الودائع، الودائع لأجل، والودائع الخاضعة لإشعار، وودائع التوفير، وما شابهها من مسميات أخرى كشهادات الادخار والاستثمار والإيداع وغيرها.

- القروض التي يتلقاها المصرف التقليدي إما من المصارف التقليدية الأخرى، وإما من المصرف المركزي أو غيره من المؤسسات، وتكون هذه القروض مشروطة بنسب "فائدة" تتفاوت حسب مدة وحجم القرض.<sup>100</sup>

ب. إلغاء أو تعديل أساليب استخدامات الأموال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>101</sup> بسبب اشتغالها على الربا أو الغرر أو الغبن أو الجهالة أو غيرها من المخالفات الشرعية، ومن أمثلة هذه الاستخدامات القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب، وأذون الخزانة، والقروض والسلف بأشكالها، والمساهمة في الشركات القائمة على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية كالتجارة في الخمر، أو الترويج للفساد الأخلاقي، وغيرها من

ج. إلغاء أو تعديل أساليب التعامل المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية مع المصارف التقليدية الأخرى أو المصرف المركزي، ومن أبرز الأمثلة على هذا التعامل: تنفيذ وتمويل المصرف لعمليات الاعتماد

<sup>100</sup> . لمزيد من التفاصيل حول حكم وأنواع الموارد والاستخدامات المالية للمصرف التقليدي، انظر:

عبد الحميد، البعلي، "تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى"، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة، الديوان الأميري، الكويت، ص 43 وما بعدها.

<sup>101</sup> . سعود محمد الربيع، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، مرجع سابق، ص 251.

المستندي على أساس القرض بفائدة، وعمليات السحب على المكشوف التي يتم التعامل معها

على أساس القرض بفائدة، وترصد الفائدة بناء على مدة انكشاف الحساب وقيمه.<sup>102</sup>

**الخلاصة:** مما سبق يتضح أنه يتوجب على المصرف التقليدي تنفيذ كافة الأمور التي تجعله ملتزما

بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها، والابتعاد عن كافة الأمور المخالفة لها، و التخلص

من جميع أشكال التعامل المحرم وأوله الربا، وذلك كي يصح تحوله من الناحية الشرعية.\*

### 3- المتطلبات الإدارية للتحويل:

وهي عبارة عن الإجراءات التي تمس النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية التحويل، نظرا

لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات التحويل

الأخرى،<sup>103</sup> ومن المعلوم أن الموارد البشرية تشكل الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف

وذلك لما تؤديه من دور مهم في الارتقاء بمستوى الأداء، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف

التقليدي عند التحويل أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للمصرف بما يناسب وضعه

الجديد وذلك من خلال ما يلي:

<sup>102</sup> . المرجع السابق، ص 321.

\* . وقد تناول الربيعه في الباب الثاني من دراسته " تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي " موضوع تعديل أو إلغاء موارد واستخدامات وأعمال المصرف التقليدي بالتفصيل، ووضح بعد ذلك الطرق البديلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تساعد المصرف التقليدي على سرعة تنفيذ التحويل وتخفف من آثار إلغاءه.

<sup>103</sup> . المرجع السابق، ص 381.

1. التهيئة المبدئية:<sup>104</sup> وتعرف بأنها عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف، قبيل مرحلة التحول وأثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العملي وكذلك بكل ما يتعلق بعملية تنصيب أو إدخال الموظف الجديد في وظيفته بالإضافة إلى تزويده بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف المصرف ورسالته، ومراحل تحوله، والوظيفة المعدلة أو الجديدة وسياسات الأفراد.
2. تخطيط الموارد البشرية:<sup>105</sup> وهو عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم من ناحية أخرى. ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتقلل الأخطاء وتتلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى الأمام دون توقف.
3. إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح المصرف التقليدي بعد التحول، فإذا كان المصرف التقليدي قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف

<sup>104</sup>. المرجع السابق، ص 397.

<sup>105</sup>. المرجع السابق، ص 387.

من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط دون النظر إلى طبيعة اعتقاده وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله إذ إنَّ اعتقاد الموظف ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر هام جدا لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقا أمام استيعاب فكرة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الصفة تشمل غير المسلمين والمسلمين الذين لا يؤمنون - أو غير المقتنعين - بفكرة التحول وإمكانيته، إذ إنَّ وجود غير المقتنعين وغير المؤمنين بفكرة التحول داخل المصرف له نتائج سلبية ومزدوجة على المصرف أكبر بكثير ممن هم خارجه، ومن ذلك عدم القدرة على العمل كفريق واحد متجانس، وانعكاس صورة خارجية للمتعاملين مع المصرف تشكك في مصداقية أو جدوى التحول.

- التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين، وخاصة منتسبي الإدارة وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد والذي يتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، لهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

#### 4- متطلبات عامة للتحويل:

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية التحويل وذلك لما لهذه المتطلبات من أهمية تنعكس على طبيعة عمل المصرف ونشاطه، وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه المصرف بعد التحويل، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1. القيام بعمليات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة، وتركز هذه الندوات والإعلانات على أهمية التحويل وإيجابياته بحيث يتقرب الجمهور إعلان قرار التحويل بفارغ الصبر، الأمر الذي يساهم في جذب عملاء جدد، وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح التحويل منذ البداية والانطلاق نحو المصرفية الإسلامية بقوة وثبات.<sup>106</sup>
2. تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي بعد التحويل، مثل تعديل اسم المصرف وشعاره وإعلاناته ومواده الدعائية وغيرها من الأمور الشكلية بحيث تبرز التوجه الجديد للمصرف وتعبر عن تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
3. تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحويل بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي

<sup>106</sup>. انظر: محمد، مصطفى إبراهيم، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 173؛ أو الربيع، "تحول المصرف الربوي إلى إسلامي"، مرجع سابق، ص 557.

الإيجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة.

4. إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول، بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة، ويمكن الاستفادة بشكل أساسي بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

5. تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواءً باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية، أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض.<sup>107</sup>

<sup>107</sup> عبد الستار أبو غدة، "تحول البنك إلى مصرف إسلامي"، بحث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، 2002م، ص 327.

## ج- معوقات عملية التحول :

تواجه البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية<sup>108</sup>، وقد بذلت جهود كبيرة لتذليل هذه العقبات، وأنشئت مؤسسات على المستوى المحلي والإقليمي بل وعلى المستوى الدولي لدعم مسيرة المصرفية الإسلامية.

وتنقسم هذه المشاكل والمعوقات إلى قسمين، وهما على النحو الآتي :

القسم الأول: المعوقات الداخلية المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته<sup>109</sup> :

أولاً : ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية، لا سيما المتعلق بالمعاملات الشرعية.

ثانياً: عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها، حيث يعدّها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية.

ثالثاً: رغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة إنجاز المعاملة في أقل وقت ممكن.

<sup>108</sup> . محمد وفيق زين العابدين ، "قانون المصارف الإسلامية ضرورة شرعية .. ورؤية مستقبلية"، 2014، ص 30 .

<sup>109</sup> . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

رابعاً: بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها، لا لتجنب المعاملات الربوية مع

البنوك التقليدية، بل محض بُغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة .

خامساً: قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة

الاستثمارية، فضلاً عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم .

سادساً: ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية حتى باتت

الأخطاء والمخالفات جزءاً من إجراءات العمل.

سابعاً: ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.

ثامناً: عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية، وتأثرها بالنظام

المصري في الدولة وتوجهات المصرف ومجلس إدارته.

القسم الثاني: المعوقات الخارجية المتعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها

المصارف والمؤسسات الإسلامية<sup>110</sup> :

أولاً: عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال

الاقتصادي والمالي .

<sup>110</sup> . المرجع السابق ، ص 32.

ثانياً: المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي .

ثالثاً: مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى معاونين من الخبراء المختصين يبحث المسائل الفنية والحسابية.

رابعاً: الأعباء المالية الملقاة على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية. وهو ما جعل دولة مثل إندونيسيا تُقر في غضون عام 2009م قانوناً بإلغاء الازدواج الضريبي على المصارف الإسلامية الذي كان عقبة رئيسية أمام نمو تلك المصارف، كما حذا بتركيا لأن تصدر في غضون عام 2011م تشريعاً تمنح بموجبه إعفاءات ضريبية على صكوك الإجارة التي تُصدرها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

إضافة إلى ما تقدم، فإن قيام المصارف الإسلامية بمزاولة عمليات الاستثمار المباشر في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها من الأنشطة النوعية؛ يوجب منحها التمتع بالامتيازات والإعفاءات المقررة بموجب قوانين الاستثمار.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

تمهيد :

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومصادر البيانات، وكذلك طرق جمع البيانات، كما يتضمن اساليب جمع البيانات التي أستخدمها الباحث في هذه الدراسة .

#### أ- المنهج المستخدم في الدراسة :

أستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الكيفي ، ويقصد به المناهج التي تجعل هدفها الرئيس هو وصف الأشياء المادية أو المعنوية وأي شيء له آثار ظاهرة من خلال الوصف العلمي<sup>111</sup> . فالوصف العلمي يستند إلى التحليل ولا يكون وصفاً علمياً إلا أن يسبقه التحليل، كما أن الوصف العلمي يتطلب الارتباط بالواقع قدر الإمكان، عكس الوصف غير العلمي الذي يتسم بالخيال بقصد وبغير قصد ، ويستخدم المنهج الوصفي عادة في الدراسات التي تصف الماضي أو الواقع الموجود. وقد تستخدم الدراسات الوصفية الأسلوب الكيفي ( النوعي ) أو الكمي ( العددي ) أو الاثنين معا في الدراسة الواحدة<sup>112</sup> .

<sup>111</sup> . سعيد اسماعيل ، صيني ، "قواعد أساسية في البحث العلمي " ، ط2 ، شبكة الألوكة ، 2010 ، ص: 98 .

<sup>112</sup> . المرجع السابق ، ص: 99 .

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الكيفي لوصف الواقع وتحليله وذلك بدراسة ظاهرة، "متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا" وذلك من خلال دراسة ميدانية التي أجراها الباحث على مصرف الجمهورية فرع طبرق .

#### ب- مصادر البيانات:

هي تحديد مصادر المادة العلمية بدقة بحيث لا يختلف عليها اثنان. مثل الكتب، والدوريات ، والبرامج الإذاعية والتلفازية... ( تحديد مجتمع الدراسة والعينة في الدراسات الميدانية )<sup>113</sup> . ويراعى التمييز بين المصادر الأساسية أو الثانوية في ضوء الموضوع المحدد .

#### وتنقسم مصادر الدراسة إلى نوعين :

1- المصادر الأساسية: وتطلق على المراجع المبنية على الملاحظة أو المقابلة ،أو الاستنتاج منهما والنقل في حالة بقائها على هيئتها الأصلية. فيخرج منها الاستشهاد بفكرة أو قول أورده شخص نقلا عن شخص آخر فالأولى، الرجوع إلى الأصل حيث الفكرة أو النص مسجلة لأول مرة أو وضعه في صيغة المكتوبة بقلمه أو المسجلة بصوته<sup>114</sup> .  
وفي هذه الدراسة سيستخدم الباحث المقابلة، والملاحظة ،من خلال الكتابة وكذلك عن طريق التسجيل الصوتي ، التي لم تستخدم من قبله أي منه ،على محل الدراسة،وذلك

<sup>113</sup>.المرجع السابق، ص 232 .

<sup>114</sup>.المرجع السابق، ص 232 .

لوصول لمتطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية من خلال الدراسة الميدانية على مصرف الجمهورية طبرق .

2- **المصادر الثانوية:** أن كون المصدر ثانويا أمر نسبي ، والحقائق الثانوية ليست قليلة الفائدة

.<sup>115</sup> فما يرد فيها من تعليق وشروحات على النصوص الأصلية قد تكون مصادر

أساسية، باعتبارها تعليقات وشروحات لا غنى عنها لفهم النصوص (المصادر الأساسية)، أو بصفتها المادة التي تدور حولها الدراسة .

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بإستخدام المصادر الثانوية التي تعتبر مفسرة للمصادر الأساسية، وذلك عن طريق بعض الكتب، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والصحف والمجلات، وبعض من مواقع الإنترنت، التي لها علاقة بمتطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية.

ج- طرق جمع البيانات :

هي مجموعة الطرق والأساليب التي يصل الباحث من خلالها لجمع البيانات والمعلومات عن مشكلة البحث وهي:

اولا: **المقابلة:** وهي عملية تتم بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة أشخاص تطرح من خلالها

أسئلة ، ويتم تسجيل إجاباتهم على تلك الأسئلة المطروحة<sup>116</sup> .

<sup>115</sup> . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

<sup>116</sup> . منذر الضامن ، " أساسيات البحث العلمي " ، ط1، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 96 .

ولقد قام الباحث بإجراء المقابلة في هذه الدراسة ، مع كلا من :

- مدير مصرف الجمهورية ليبيا فرع طبرق .
- نائب مدير مصرف الجمهورية .
- رئيس قسم الحسابات بالمصرف .
- رئيس قسم المراجعة الإسلامية .

- أنواع المقابلة :

ويمكن تقسيم المقابلة إلى نوعين رئيسيين هما:

- المقابلة الفردية<sup>117</sup> : التي تتم بين الباحث والمفحوص (المستجيب) وتعتبر أكثر الأنواع شيوعاً لأنها تتم بين المقابل والمستجيب.
  - المقابلة الجماعية<sup>118</sup> : وتتم بين الباحث وعدد من الأفراد في مكان واحد ووقت واحد من أجل الحصول على معلومات أوفر في أقصر وقت وأقل جهد وغالباً يستخدم هذا النوع من المقابلات لإعطاء المعلومات أكثر مما يستخدم لجمعها.
- وكما قسمت المقابلة إلى<sup>119</sup> :

<sup>117</sup> . ذوقان عبيدات ، وآخرون ، " البحث العلمي - مفهومه أدواته أساليبه " ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1997 ، ص: 140 .

<sup>118</sup> . المرجع السابق .

<sup>119</sup> . منذر الضامن ، " أساسيات البحث العلمي " ، مرجع سابق ، ص: 102 .

● المقابلة المركبة : ويتم فيها تحديد الأسئلة الموجه للمستجيب تحديدا دقيقا.وهنا يمكن توجيه نفس الأسئلة للجميع المستجيبين على نفس النسق،ومن حسناتها أن المقابل لايجد صعوبة في تسجيل الملاحظات أثناء عملية المقابلة، نظرا لأن الإجابات محددة.وكذلك أراء المستجيب مفيدة .

● المقابلة غير المركبة : يشجع المقابل المستجيب الكلام بحرية بأقل مايمكن من توجيه وطبيعة الأسئلة لاتكون مقننة ولا مرتبطة.

ولقد قام الباحث في هذه الدراسة بإستخدام المقابلة الفردية ، والمقابلة المركبة مع عينة الدراسة ، من خلال طرح أسئلة محددة وتم الحصول على أجوبة محددة كذلك على تلك الأسئلة في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

ثانيا: الملاحظة :عرف الباحثين الملاحظة عدة تعريفات ، ولكن الباحث وجد بأن أنسب التعريفات هذا التعريف<sup>120</sup>، حيث ربطها بقرينة البحث العلمي كونها أحد طرق التي تجمع بواسطتها المعلومات والتي تمكن الباحث من الإجابة عن أسئلة البحث ثم قال : " فهي تعني الانتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعته ورصد تغيراته ليتمكن الباحث بذلك من وصف سلوك فقط أو وصفه وتحليله أو وصفه وتقويمه "

- أنواع الملاحظة :

<sup>120</sup> . صالح بن حمد ،العساف ،"المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية" ، دار الزهراء ، الرياض ، 2010م ، ص366 .

- الملاحظة وفقا لدور الباحث :

أشار إلى هذا التقسيم معظم كتب مناهج البحث العلمي حيث قسمت إلى قسمين :

- الملاحظة غير مشاركة: حيث يلعب فيها الباحث دور المتفرج أو المشاهد بالنسبة للظاهرة أو الحدث ، ولا يتضمن سوى النظر والاستماع إلى موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه <sup>121</sup>.
- ويعرفها العساف بقوله: "وهي التي تتم من قبل الملاحظ دون أي علم من قبل الملاحظين" <sup>122</sup>.
- الملاحظة المشاركة: "وهي التي يقوم فيها الباحث بدور العضو المشارك في حياة الجماعة" <sup>123</sup>، فالباحث هنا يلعب دورين دور العضو المشارك والباحث الذي يجمع البيانات عن سلوك الجماعة وتصرفات أفرادها
- ومما يجدر الإشارة إليه ما قام به بعض الباحثين من دخوله مستشفى الأمراض النفسية مدعيا المرض دون علم المرضى والأطباء من أجل تسجيل البيانات ، ومن تطبيقاتها أن يدخل الباحث ضمن الجماعات والعصابات والقبائل ، دون أن تعلم هويته .

<sup>121</sup> . المرجع سابق ، ص 34 .

<sup>122</sup> . العساف ، صالح بن حمد ، مرجع سابق ، ص 369.

<sup>123</sup> . غرايه ، غدزي وآخرون ، مرجع السابق ، ص 35 .

وقد قام الباحث أثناء الجانب العملي لهذه الدراسة بإستخدام الملاحظة المباشرة من خلال  
قوة اتصال الباحث بالسلوك الذي يود دراسته.

### ثالثاً: الوثائق :

الطريقة الأساسية الثالثة لجمع المعلومات هي تحليل الوثائق. تعتبر الوثائق التاريخية أو الحديثة  
مصدرًا مهمًا للبحث الكيفي . فمن خصائص المجتمع الحديث التوثيق .فالتقارير التي يكتبها  
المشرفون التربويون كل عام، والتوجيهات التي يبدونها في سجلات المدارس عند زيارتها، وما يكتبه  
المعلمون والخبراء من تقارير وبحوث وملاحظات، وما يصدر من تقارير وتوجيهات رسمية. بل ما  
قد يكتبه الطلاب في دروس الإنشاء أو في رسائلهم للمعلمين. كل هذه تعتبر وثائق مهمة  
للباحث ويستطيع من خلال دراستها وتحليلها التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.  
وقد قام الباحث خلال دراسته ،بجمع الوثائق المتعلقة بالمصرف محل الدراسة الميدانية مصرف  
الجمهورية بطبرق<sup>124</sup> .

### د- أسلوب تحليل البيانات :

الإسلوب الشائع في تحليل المحتوى<sup>125</sup> هو محاولة وضع فئات تصنيفية محددة الاطراف لنتم  
عملية التحليل بموجبها . وتكون هذه الفئات بالعادة بنود رئيسية وأخرى فرعية ناتجة عنها .فإذا كنا

<sup>124</sup>.أنظر الملحق رقم 1 من هذه الدراسة .

<sup>125</sup>. غرايه ، غدزي وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص : 173 .

بصدد تحليل محتوى أحد الكتب المدرسية لنرى مدى تحقيق ذلك المحتوى للأهداف العامة التدريسية ، فإن الفئات التصنيفية في هذه الحالة تكون عبارة عن كل الأهداف المعرفية ، والأهداف الوجدانية ، وبالعادة يتم تجزئة كل بند من هذه البنود الرئيسية إلى بنود فرعية ، كما يجري تجزئة البنود الفرعية إلى بنود فرعية من مستوى أقل حتى ييسر ذلك عملية التحليل والذي يتاح له دراسة أي من كتب القياس المشهورة سوف يلاحظ كيف تتم مثل هذه العملية ونفس الشيء يقال عند محاولة تحديد مستوى مقروئية كتاب ما، فهناك عدد من المعايير التي تم الاتفاق عليها ، والتي من شأنها أن تساعد في تحديد درجة المقروئية هذه .

وقد استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي و المناقشة التي ستكون بطريقة منطقية، عن طريق المقابلة الشخصية والملاحظة والوثائق ، سيتم تحليلها بواسطة التعبير اللفظي وتحليل البيانات وهي العملية التي تتكون بواسطتها المقابلة و الملاحظة الناجحتان وذلك عن طريق تطبيق خطة بحث بحيث يمكن الوصول منها على نتائج معينة .

• ومراحل تحليل البيانات هي :

- 1- مرحلة جمع البيانات .
- 2- مرحلة عرض البيانات واختصارها وتقديمها على هيئة أفكار محورية..
- 3- مرحلة تحليل البيانات ومناقشتها .
- 4- استخلاص النتائج وعرضها والتأكد من تطبيقها ووضع التوصيات والإقتراحات .

ومن خلال هذه الدراسة قام الباحث في مراحل تحليل البيانات بالآتي :

- في مرحلة جمع البيانات ،قام بجمعها الباحث ،عن طريق المقابلة والملاحظة الوثائق ، عن طريق الكتابة وعن طريق التسجيل الصوتي .
- أما في مرحلة عرض البيانات ،قام الباحث بكتابة الأجوبة من الأسئلة أثناء المقابلة ، ووضعها في أفكار محورية.
- قام الباحث بتحليل البيانات تحليلا دقيقا من خلال البيانات التي تحصل عليها من خلال عرض البيانات ومناقشتها .
- أما المرحلة الأخيرة في تحليل البيانات ، قام الباحث فيها بإستخلاص نتائج هذه الدراسة التي تحصل عليها من خلال عرض وتحليل البيانات وتطبيقها ومن ثم قام بوضع التوصيات والإقتراحات عن طريق ما تحصل عليه من عرض وتحليل البيانات .

#### هـ - هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول **الفصل الأول** يوضح الإطار العام للدراسة من خلفية الدراسة، و مشكلة، واسئلة الدراسة، وأهداف، وأهمية، وحدود الدراسة وعدد خمسة من دراسات السابقة المشابهة لهذه الدراسة ، **ومن الفصل الثاني:** وهو الإطار النظري للدراسة وفيه ثلاثة مباحث وهي على النحو التالي:

**المبحث الأول :** يتناول مفهوم و نشأة وتطور المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من خلال الجداول ، وبيان خصائص المصارف الاسلامية ، والفروق الجوهرية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية عن طريق جدول توضيحي ، وكذلك أوجه التشابه بينهما .

**المبحث الثاني :** يتناول تجارب بعض الدول الاسلامية في التحول نحو المصرفية الاسلامية،(تجربة السودان،ومصر،والامارات،والكويت ،والسعودية ،وماليزيا، واندونيسيا بلد الدراسة )، وقام فيه الباحث ببيان الايجابيات والسلبيات لكل تجربة ، وبيان نوع وطبيعة التحول في كل دولة،وفي القسم الثاني من هذا المبحث قام الباحث بعرض أشكال التحول وأساليبه .

**المبحث الثالث:** تناول هذا المبحث دوافع عملية التحول والتي من أهمها الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وأهم متطلبات عملية التحول، والمعوقات التي تواجه المصارف التقليدية عند قيامها بعملية التحول.

**والفصل الثالث :** الذي تناول منهجية هذه الدراسة ، من المنهج المستخدم في دراسته وهو المنهج الكيفي من خلال وصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع ومن ثم تحليلها، ومصادر البيانات من المصادر الاولية من الدراسة الميدانية على محل الدراسة وتوجيه الأسئلة لأصحاب الاختصاص في مشكلة الدراسة، والمصادر الثانوية من خلال الكتب ،ورسائل الماجستير الدكتوراه والمجلات، والدوريات ،وبعض من المواقع الالكترونية ، وطرق جمع البيانات من خلال المقابلة، والملاحظة، والوثائق ، وأسلوب تحليل البيانات من خلال اتباع خطوات تحليل البيانات، وذلك عن طريق جمع المعلومات

عن مشكلة الدراسة ومن ثم تصنيفها وتنظيمها ، ومن ثم عرضها وأختصارها ،ومن ثم تحليلها ،وفي المرحلة الأخيرة وضع النتائج حتى تظهرالدراسة بشكلها المطلوب .

#### و الفصل الرابع : وفيه أربعة مباحث :

في المبحث الاول: من هذا الفصل قام الباحث بذكر البيانات الأساسية للمصرف الجمهورية الرئيسي ومصرف الجمهورية فرع طبرق محل الدراسة الميدانية .

وفي المبحث الثاني : قام الباحث بعرض البيانات وتحليلها فيما يتعلق بدوافع عملية التحول بالمصرف محل الدراسة الميدانية.

وفي المبحث الثالث : قام الباحث بعرض البيانات وتحليلها عن متطلبات عملية التحول التي تحصل عليها من المقابلة مع العاملين بمصرف الجمهورية .

وفي المبحث الرابع : قام الباحث بعرض البيانات وتحليلها لعقبات عملية التحول وسبل التغلب عليها والتي تحصل عليها من العاملين بمصرف الجمهورية بطبرق ووضع جدول بعد تحليل لبيانات لكل سؤال من أسئلة الدراسة يبين ماوصلت له هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة.

وفي المبحث الخامس : بعد عرضها وتحليلها قام الباحث بمناقشة البيانات عن دوافع عملية التحول ومتطلبات التحول وكذلك عقبات عملية التحول وسبل التغلب عليها ،وقام الباحث بوضع

جدول يبين ماوصلت له هذه الدراسة والدراسات السابقة.

وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة : قام الباحث في هذا الفصل بإستخلاص النتائج من عرض البيانات وتحليلها التي تحصل عليها من عينة الدراسة الميدانية عن طريق المقابلة ، كما وضع الباحث عدد سبعة توصيات للدولة وعدد سبعة توصيات لمصرف الجمهورية وجميع المصارف التقليدية، وعدد ثلاثة من المقترحات للدراسة.



## الفصل الرابع

### عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

المبحث الأول : البيانات الأساسية عن مصرف الجمهورية في ليبيا:

من المناسب قبل عرض البيانات وتحليلها في هذا الفصل التحدث عن مصرف الجمهورية الرئيسي و فرع طبرق محل الدراسة بنبذة مختصرة، على النحو الآتي :

#### 1- مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي :

هو أحد المصارف العاملة في ليبيا، تأسس المصرف أساسا كفرع لبنك باركليز البريطاني في ليبيا، ليحمل اسمه الحالي في 22 ديسمبر 1970م حين صدر قرار بتأميمه بالكامل وجميع فروع داخل ليبيا ليحمل اسم مصرف الجمهورية.

- الدمج مع مصرف الأمة:

في 2007 قرر مصرف ليبيا المركزي دمج مصرفي الأمة والجمهورية في مصرف واحد تحت اسم مصرف الجمهورية. وصارت ميزانية المصرف الجديد بعد الدمج 8 مليارات دينار لبيي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدهم موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن

5,800 موظفة وموظف إضافة إلى 146 فرعاً له. كما أنه استناداً لحجم الأصول حل بين قائمة

البنوك العشرة الكبرى في شمال أفريقيا.<sup>126</sup>

- تقوم تجربة مصرف الجمهورية:

حيث يملك أصولاً بقيمة 30626.1 وبنسبة 32.9%، ومن حيث الودائع بلغت قيمتها

26055.4 بنسبة 33.3%، وإجمالي الإئتمان بقيمة 8643.5 وبنسبة 44.9% مليون

دينار ليبي<sup>127</sup>، كما يضم المصرف عدد (146) فرعاً موزعة في جميع أنحاء ليبيا. وقد تميز مصرف

الجمهورية بكونه أول مصرف ليبي تقليدي يخوض تجربة تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال البدء في

تقديم صيغة المراجعة للأمر بالشراء مع بداية السنة المالية 2009 مسيحي.<sup>128</sup>

## 2- مصرف الجمهورية فرع طبرق (محل الدراسة الميدانية) :

- نبذة مختصرة عن مصرف الجمهورية بطبرق :

نشأ مصرف الجمهورية بطبرق سنة 1951م، وكان وكان المصرف الإنجليزي واسمه بنك باركليز،

حيث احتلت طبرق من قبل الأنجليز عن طريق رومل، يوم 21. 6. 1942م، حيث كان ولازال

أساس العمل بالمصرف على النظام التقليدي إلى أن بدأ مصرف الجمهورية بطبرق في تقديم المراجعة

<sup>126</sup> مصرف الجمهورية في سطور - تاريخ الوصول 29 مايو-2009 .

<sup>127</sup> مصرف ليبيا المركزي، "ورقة حول: تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا"، خلال الفترة (2008 إلى 2014)، مرجع سابق، ص: 17\_19 .

<sup>128</sup> عبدالسلام عبدالله احمد، "تجربة مصرف الجمهورية في بيع المراجعة للأمر بالشراء"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010،

الإسلامية للأمر بشراء من خلال ثلاثة أنواع: مرابحة السيارات ، ومرابحة بيع الأثاث ، ومرابحة بيع المواد الكهرو منزلية ، ويتم إرسال تقارير في كل نهاية شهر عن كل بند من بنود المراجعة، إلى مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي بطرابلس<sup>129</sup> .

توقف مصرف الجمهورية عن المراجعة الإسلامية في 2013/9.5م، بسبب عدم إستقرار الوضع الأمني في البلاد، وكما ان احد أسباب التوقف عن بيع المراجعة الإسلامية للأمر بشراء الشكوك من الناحية الشرعية في المراجعة، وكذلك ارتفاع قيمة هامش الربح لمصرف الجمهورية فرع طبرق عن المصارف التقليدية العاملة بطبرق، ومنها المصرف التجاري، ومصرف الوحدة، الذين قدموا فيما بعد صيغة المراجعة للأمر بشراء ، كما بلغ رأس مال المصرف في شهر ديسمبر لسنة 2015 حوالي 262.000000 مئتان واثنان وستون مليون دينار لبي<sup>130</sup> وسيقوم الباحث ببيان ميزانية المصرف من صادرات وواردات، والأصول والخصوم لسنة 2015<sup>131</sup> .

- عنوان المصرف : يقع المصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق في وسط مدينة طبرق بشارع الخليج .

<sup>129</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف سابقا، بتاريخ 2015/7.28.

<sup>130</sup> . المرجع السابق .

<sup>131</sup> . أنظر: الملحق رقم 1، ص 170 .

- لمحة عن موظفين المصرف والزبائن: ويبلغ عدد الموظفين مصرف الجمهورية بطرق

(50)موظف،وكما بلغ عدد الزبائن الذين لهم حسابات بالمصرف في شهرديسمبر 2015

إلى 1500 حساب من بينها 150 حساب جاري للأجانب بدون تحويلات خارجية<sup>132</sup>.

الجدول رقم (6/1) يبين الإسم و العمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي لعينة الدراسة				
الإسم	المهنة	العمر	الخبرة	المؤهل العلمي
عبدالنبي عبد الونيس عبدالله	مدير المصرف	64	42	ثانوية عامة تخصص علمي
ابراهيم سعد موسى	نائب مدير	52	28	دبلوم دراسات مالية وإقتصادية
إدريس عيسى أبوبكر	رئيس قسم الحسابات	46	15	دبلوم دراسات مالية
عبد الباسط المهدي إدريس	رئيس قسم المراجعة الإسلامية	46	24	دبلوم دراسات مالية

المصدر: إعداد الباحث بإستناد على مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية بطرق، بتاريخ: 2015/1.11.

<sup>132</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة بمصرف الجمهورية بطرق ، بتاريخ : 12 - 2015/7 .

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات عن دوافع تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا مصرف الجمهورية بطرق :

بعد أن تعرفنا على مصرف الجمهورية بنبذة مختصرة ، سنقوم في هذه المبحث بالتعرف على عرض البيانات ومن ثم تحليلها من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على مصرف الجمهورية فرع طبرق وذلك على النحو الآتي:

أ- عرض البيانات :

- ماهي أهم الدوافع للتحول نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية فرع طبرق؟

وكانت الإجابة على النحو الآتي :

● السيد مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال المدير<sup>133</sup> أن مصرف الجمهورية بطبرق كما هو معروف بأن له تجربة المراجعة للأمر بشراء وكانت ناجحة الى أن كثرت الشكوك نحوها من الزبائن حول الناحية الشرعية للمراجعة، وارتفاع هامش الربح على الزبائن، وكذلك اختلاف هامش الربح لمصرف الجمهورية فرع طبرق مقارنة بالمصارف الأخرى ، كما ان مصرف الجمهورية بعد توقف المراجعة بالمصرف في 2013/9.5م، يريد ان يعمل من الجديد في تقديم المصرفية الإسلامية ليس بالمراجعة

<sup>133</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع مدير مصرف الجمهورية بطبرق ، بتاريخ: 11- 2016/1 .

فحسب انما بالمشاركة والمضاربة وصيغ أخرى ، ولاكن كما هو معلوم بأن الوضع الأمني في ليبيا هو من حال دون ان يستمر المصرف في المراجعة الإسلامية وهو ايضا ما يمنعنا حتى الآن من الفتح في نظام الشبايك الإسلامية ، وكما قال المدير أن أغلب الزبائن في المصرف يترددون علي المصرف بإستمرار وذلك لرغبتهم الكبيرة في فتح المراجعة للأمر بشراء، ومنهم من يريد التخلص من النظام الربوي الذي لازال يعمل به المصرف ، ومنهم من هو بحاجة لسيارة أو أثاث ولايمتلك قيمتها الآن ، وكما قال المدير بأننا دولة مسلمة وليس لدينا طوائف ولاديانات، لذلك يجعلنا نرغب التحول في أقرب وقت ممكن إمتثالا للأوامر الله سبحانه وتعالى وإجتنا نواهيه .

● السيد نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال نائب المدير<sup>134</sup> بأن أهم دافع للتحول نحو المصرفية الإسلامية في الوقت الحالي ، هو استقرار الوضع الأمني في ليبيا ، حيث ان ماتمر به ليبيا في الوقت الحالي قد يمنعنا حتى من العمل بالنظام الحالي الذي هو تقليدي ، فما بالك بأن نغير للنظام الإسلامي الذي يحتاج كثير من الوقت والجهد والإمكانيات وقبل كل ذلك ، الأمن والأمان نحن نعرف بأن نظام المصرف غير شرعي وفيه شكوك كثيرة ونحن لدينا رغبة كبيرة جدا للتحول نحو المصرفية الإسلامية خوفا من الله سبحانه وتعالى ولأننا نعرف بان الربا هي أكبر الكبائر، ولكننا بعدما

<sup>134</sup>. مقابلة أجراها الباحث مع نائب المدير ، بتاريخ 9- 2016/1 .

صدر قرار من الدولة ، بأن لكل مصرف يرغب في التحول يستطيع ان يحول نفسه وحب علينا التحول لانه لم يعد صعبا كما في السابق، ولكننا في إنتظار استقرار الوضع الأمني أولا.

● رئيس قسم المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية بطبرق:

قال رئيس قسم المراجعة<sup>135</sup> مما لاشك فيه بأن أهم دافع يجعلنا نرغب في التحول نحو المصرفية الإسلامية ، هو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال حضر التعامل بالربا في جميع المعاملات المصرفية ، ولاكن ماتمر به لييبا في الوقت الحالي من عدم استقرار في الوضع الامني ، يجعل من الصعب الوصول للتحول لان في عدم وجود الأمن لا يستطيع احد حتى الذهاب لعمله ،ومن المعروف بأن مصرف الجمهورية فرع طبرق كان قد قدم المراجعة الإسلامية في السابق ، ومنذ توقف تلك المراجعة الى وقتنا هذا ولازال معظم الزبائن يتسألون عن متى سيقوم المصرف بتقديم المراجعة الإسلامية مرة أخرى ، بأنواعها الثلاثة : مراجعة السيارات ، ومراجعة بيع الأثاث ، ومراجعة بيع المواد الكهرو منزلية .

● السيد رئيس قسم الحسابات بمصرف الجمهورية فرع طبرق :

وقال رئيس قسم الحسابات بالمصرف سابقا بأن مصرف الجمهورية يرغب في التحول وخصوصا عندما أصدرت الدولة قوانين بجواز التحول لكل مصرف يرغب التحول بنفسه<sup>136</sup>، ولدى مصرف الجمهورية بطبرق رغبة جامحة في التحول ، لأن المصرف في السابق كان

<sup>135</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف، بتاريخ: 2016/1.10 .

<sup>136</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم الحسابات بالمصرف ، بتاريخ 10- 2016/1 .

يقدم المراجعة الإسلامية في تقديم السيارات للزبائن، ومنتجات إسلامية من أثاث و مواد كهرو منزلية، والمراجعة توقفت بالمصرف منذ شهر نوفمبر لسنة 2013 وقال رئيس قسم الحسابات بالمصرف سابقا بأن مصرف الجمهورية يرغب في التحول وخصوصا عندما أصدرت الدولة قوانين بجواز التحول لكل مصرف يرغب التحول بنفسه، ولدى مصرف الجمهورية بطرق رغبة جامحة في التحول ، ومن أهم ما يجعلنا نرغب في التحول الآن هو التوقف عن الربا التي حرمها الله والتي هي من أكبر الكبائر، لأن المصرف في السابق كان يقدم المراجعة الإسلامية في تقديم السيارات للزبائن، ومنتجات إسلامية من أثاث و مواد كهرو منزلية، والمراجعة توقفت بالمصرف منذ شهر نوفمبر لسنة 2013 ، وتلقينا عدة اتصالات من الفرع الرئيسي بطرابلس بشأن الإستمرار، ولكننا رفضنا ذلك بسبب الوضع الأمني الذي تمر به بلادنا الآن.

- ماهو تأثير الدول التي حولت مصارفها التقليدية إلى مصارف إسلامية على رغبة

مصرف الجمهورية للتحول؟

وكانت الإجابة على النحو الآتي :

- السيد مدير مصرف الجمهورية بطريق :

قال مدير<sup>137</sup> ان النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية بالعالم عامة وفي الدول الإسلامية خاصة ، يجعلنا نرغب في التحول لاننا بفضل الله دولة كثافتها السكانية صغيرة وامكانياتها كبيرة، وليس بما ديانات ولا طوائف مقارنة بالدول الاخرى التي حولت مصارفها الى مصارف إسلامية ، وهذا مايدل بأن عملية التحول ليست صعبة ، لكن يجب انتظار استقرار الوضع الأمني باليبييا حتى نبدأ بذلك في أقرب وقت ممكن .

- السيد نائب مدير مصرف الجمهورية بطريق :

قال نائب المدير<sup>138</sup> مما لاشك فيه ومن خلال اطلعنا على أخبار المصارف الإسلامية وتطورها ، تبين لنا بأنها في تطور كبير وبشكل ملحوظ وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008 والأرباح التي حققتها ، إن هذا التطور يدفعنا للتحول نحو المصرفية الإسلامية في أقرب وقت ممكن وذلك لأن دولة ليبيا لاتقل شأن عن تلك الدول من جميع النواحي .

- السيد رئيس قسم المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية بطريق :

قال رئيس قسم المراجعة الإسلامية<sup>139</sup> ان تجارب الدول التي حولت مصارفها التقليدية الى مصارف تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية ، تدفعنا للتحول نحو المصرفية الإسلامية ،

<sup>137</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع مدير مصرف الجمهورية بطريق ، بتاريخ: 2016/1.11 .

<sup>138</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع نائب المدير ، بتاريخ: 2016/1 -9 .

<sup>139</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف، بتاريخ: 2016/1.10 .

وذلك النجاح الذي حققته في السنوات الأخيرة ، حتى انها كانت حل في الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008.

● السيد رئيس قسم الحسابات بمصرف الجمهورية فرع طبرق :

قال رئيس قسم الحسابات بالمصرف<sup>140</sup> بأن تحول أغلب المصارف التقليدية في العالم نحو المصرفية الإسلامية ، هو ما يدفعنا اليوم للتفكير للتحول نحو المصرفية الإسلامية ليس في هذا المصرف فحسب وانما جميع المصارف العاملة في ليبيا ، لأن النجاح والعوائد الذي حققته تلك المصارف يعتبر كبير ملفت وهذا ما دفع اغلب الدول الأوروبية للتحول نحو المصرفية الإسلامية فما بالك بدولة مثل ليبيا التي في دستور الدولة تنص بأن القرآن شريعة المجتمع إضافة الى ذلك بأن بلادنا غنية الحمد لله والتحول فيها لا يحتاج الا للإستقرار الوضع الأمني بالبلاد فقط .

ب\_ تحليل البيانات:

بعد أن قام الباحث في الفقرة السابقة بعرض البيانات عن دوافع عملية التحول سوف يقوم

لباحث في هذه الفقرة بتحليل تلك البيانات وذلك على النحو الآتي :

<sup>140</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم الحسابات بالمصرف ، بتاريخ 10- 2016/1.

يرى بعض المراقبين<sup>141</sup> أن تحوّل عدد من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في السنوات القليلة الماضية مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن الخدمات المالية والمصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبخاصة الفوائد "الربا في أدبيات الاقتصاد الإسلامي"، وزيادة أعداد العملاء الذين يرون حُرمة التعامل بفوائد البنوك التقليدية، وتحولهم إلى البنوك الإسلامية .

ويرى آخرون أن دوافع هذا التحول لها أبعاد ربحية وتجارية بحتة، نتيجة النجاحات الملحوظة للبنوك الإسلامية، وارتفاع معدلات الربحية وعوائد عمليات التمويل مقارنة بعوائد التمويل التقليدي. إضافة لأسباب فنية، منها رغبة البنوك التقليدية في القيام بعمليات الاستثمار بدلا من العمل في مجال الوساطة المالية "الإقراض والاقتراض"، والحصول على فائدة محددة أو ما يسمى بـ"المتاجرة بالديون". في حين أن العمليات المصرفية للبنوك الإسلامية تمتد إلى نشاط الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير، بجانب الوساطة المالية، أي أنها "بنوك شاملة .

حيث كان الناس يسلمون على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأغراض شتى، ولم يكن النبي عليه الصلاة والسلام يسألهم: أسلمتم لله أم للدنيا؟ وذلك لأن الإسلام يقود صاحبه إذا اتبعه إلى إحسان العمل وإخلاص النية، فعن جابر -رضي الله عنه- بإسناد صحيح أن وفد ثقيف لما بايعوا النبي -صلى الله عليه وسلم- اشترطوا ألا صدقة عليها ولا جهاد، فقبل منهم النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقال: "سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا".

<sup>141</sup>. أحمد الليثي، "الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي"، مقالة منشورة بعنوان: مقالة عن تحول البنوك التقليدية، 2007.

لأن هذا صد عن سبيل الله وعن التوبة من الكبائر. وقاعدة الشرع هي تيسير طريق التوبة بكل ما يمكن، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "ومن تدبر أصول الشرع علم أنه يتلطف بالناس في التوبة بكل طريق"، فمهما صاحب عملية التحول من ثغرات أو نواقص فمصيورها إن شاء الله إلى الزوال.

- عليه فإنه يتضح لنا في هذه الدراسة من خلال المقابلة التي أجراها الباحث ان تحليل البيانات على النحو الآتي :

- 1- أن أهم دافع يجعل من مصرف الجمهورية بطرق يرغب في التحول نحو المصرفية الإسلامية، هو التخلص من أعماله الربوية، والإيمان بجمرة التعامل بالفائدة المصرفية، وهذا يعني أن الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، هو الدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشرعية الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشرعية الإسلامية وخاصة الربا.
- 2- ومن ثم يأتي دافع النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية خاصة وفي دول العالم عامة، حيث أن الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008 تعتبر من أهم الدوافع التي جعلت المصرفية الإسلامية تتطور بشكل كبير وملحوظ على الصعيد العالمي والإسلامي، حيث وصل حجم الصيرفة الإسلامية في مصر<sup>142</sup> إلى أنها فاقت 100 مليار

<sup>142</sup>. أنظر: تجارب التحول من هذه الدراسة، ص51.

جنيه بنهاية العام 2013، ويُتوقع نمو الأصول المالية الإسلامية بما لا يقل عن 10 % خلال السنوات القليلة القادمة ، كما استحوذت البنوك الإسلامية المساهمة العامة على ما نسبته نحو 13.6% من إجمالي أصول المصارف العاملة بالدولة البالغ عددها 49 مصرفاً والبالغ قيمة أصولها حوالي تريليونين و323 مليار درهم بنهاية عام 2014 ، ان تجربة السعودية في التحول للمصرفية الإسلامية ، تعتبر السعودية من أفضل نماذج التحول من حيث العدد واسلوب التدرج ، حيث أن عدد المصارف التقليدية 11 بنك 3 منها تحولت بالكامل، والآخرى جميعها تقدم المنتجات الإسلامية، أما في إندونيسيا إرتفع حجم الأصول في المصارف التي تقدم منتجات إسلامية حيث كان في سنة 2010م، 100.3 ترليون روبية وأصبح 278.9 ترليون روبية في سنة 2014م دليل على نجاح المصارف الإسلامية في الدولة.

3- وايضا هناك دافع لا يقل أهمية عن الدافع السابق، وهو بأن الدولة الليبية اصدرت قوانين اجازت فيها لكل مصرف يرغب بأن يغير من نظامه الربوي يستطيع ذلك وذلك يرجوع للمصرف الرئيسي ومن المعروف بأن التحول يكون في الفرع اسهل وأسرع من الرئيسي لان ذلك يعتبر من التدرج في التحول ،وهو يعتبر افضل أنواع التحول كما اثبتت الدراسات

السابقة<sup>143</sup>.

<sup>143</sup>. أنظر الى تجربة السعودية في التحول نحو المصرفية الإسلامية ، من هذه الدراسة ، ص 65 .

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات لمتطلبات التحول نحو المصرفية الإسلامية بليبيا

مصرف الجمهورية بطبرق :

أ- عرض البيانات :

- ماهي أهم المتطلبات للتحول نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية فرع طبرق ؟

وكانت الإجابة على النحو الآتي :

• مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال السيد المدير بان المصرف<sup>144</sup> يريد توفير جو آمن ويجب أن يستقر الوضع الأمني في البلاد ، لان ما تمر به بلادنا الحبيبة هذه الأيام يمنع الدولة والمصرف من التحول نحو المصرفية الإسلامية ، لأن الموظفين بالمصرف إذا لم يتحصلوا على جو ملائم للعمل لايمكنهم الإستمرار حتى في عملهم في النظام التقليدي فما بالك أن يغيرو النظام التقليدي إلى إسلامي،لأنه ومن المعلوم بأن التحول يحتاج الى مجهودات جباره لكي تتم عملية التحول على أكمل وجه، كما أصدرت الدولة قوانين بشأن الغاء الفوائد الربوية بكل المعاملات المصرفية في سنة 2012، وعليه كان يجب علينا عدم التعامل بالفائدة ، وهذا مما يسهل علينا عملية التحول ،وقال المدير ان المصرف يريد أن يكون له مراقب شرعي خاص بالمعاملات المصرفية، يقوم بمراقبة الإجراءات التي يقوم بها المصرف ، ويقوم بتثريد وتوعية الموظفين بالمصرف بالأعمال غير الشرعية ،وقال المدير بأن المصرف يرغب في اقامة

<sup>144</sup>. مقابلة اجراها الباحث مع مدير مصرف الجمهورية بطبرق ، بتاريخ : 2015/1.11.

حملات إعلامية حتى يتم معرفة خطورة المعاملات الربوية والغائها فورا، لأن رغبة الشعب تؤثر كثيرا في التحول نحو المصرفية الإسلامية، ولدى المصرف نخبة جيدة من الموظفين الذين لديهم الدراية الجيدة بعمل المصارف الإسلامية،<sup>145</sup> وخصوصا بعد تجربة المراجعة سابقا، ولكن المصرف يريد تكثيف الدورات للموظفين لكي تكون لهم الدراية الكاملة بعمل المصارف الإسلامية حتى يسهل ذلك من عملية التحول، ولدى الزبائن الرغبة في فتح المراجعة من جديد<sup>146</sup>، وذلك لما فيها من تسهيلات وإستفادة لهم، وايضا تقديم منتجات اسلامية أكثر مثل (المشاركة والمضاربة، والإجارة المنتهية بالتملك)، ولكن الزبائن يريدون تلك المنتجات بالطريقة الشرعية، دون أن يكون فيها اية شكوك كما حدث في المراجعة الإسلامية بالمصرف سابقا.

● السيد نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال نائب المدير<sup>147</sup> بأن أهم ما يحتاجه المصرف لكي تتم عملية التحول هو رجوع الأمن وإستقرار الأوضاع في ليبيا، لان ماتمر به بلادنا الحبيبة الآن هو وضع صعب جدا، والإستقرار في ليبيا ربما يحتاج لوقت طويل حتى يستقر إلى ذلك الوقت يمكننا البدء في تحويل المصرف الى مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، سواء كان ذلك التحول جزئي أو كلي وفق الخطة مستقبلية، وأضاف نائب المدير بعد ذلك أنه يجب علينا التحول نحو المصرفية الإسلامية وذلك من

<sup>145</sup> . المرجع السابق .

<sup>146</sup> . المرجع السابق .

<sup>147</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع نائب المدير ، بتاريخ: 9- 2016/1 .

أجل التخلص من الأعمال غير الشرعية وتطبيق شرع الله سبحانه وتعالى، وللقيام بذلك يجب أن يكون بالمصرف مراقب شرعي يقوم بمراقبة المعاملات داخل المصرف ويبين ماهو شرعي وماهو مخالف للشرعية ويقوم ايضا بترشيد الموظفين حتى يصبح لهم وعي بالأعمال الشرعية والأعمال المخالفة للشرعية الإسلامية، وكما ان الدولة ومصرف ليبيا المركزي سمحوا للمصارف التجارية في ليبيا بالتحول لمن يرغب بالتحول بناء على شروط محددة والتي من أهمها الرجوع للمصرف الرئيسي بالنسبة للفرع الذي يرغب بالتحول ومن هنا أصبحت عملية التحول للمصرفية الإسلامية متاحة وغير صعبة حيث أن دعم الدولة للتحول يعتبر من أهم الخطوات للتحول نحو المصرفية الإسلامية لدينا نخبة جيدة من الموظفين الذين يمتلكون خبرة طويلة في العمل بالمصارف التجارية إلا ان تلك الخبرة تعتبر ضعيفة في المصرفية الإسلامية لما فيها من فروق كبيرة مع المصرفية التقليدية ، حيث أن الذين لهم دراية بعمل المصارف الإسلامية اكتسبوا تلك المعرفة من خلال تجربة المراجعة التي كان يقدمها المصرف في السابق لآكن ذلك لا يكفي عندما يصبح المصرف يقدم، المضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك .

● السيد رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف :

قال رئيس قسم المراجعة الإسلامية<sup>148</sup> أن أهم متطلبات المصرف للتحول نحو المصرفية الإسلامية هو الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية من حيث التخلص التام من اي عمل فيه شكوك من

<sup>148</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف، بتاريخ: 2016/1.10 .

الناحية الشرعية في المعاملات التي يقدمها المصرف لعملائه ، كما قال بأن تجربة المراجعة للأمر بشراء التي كان يقدمها المصرف حققت نجاح كبير وجذبت الكثير من الزبائن للمصرف إلى أن دخلت الشكوك من الناحية الشرعية في عدم ملكية مصرف الجمهورية للسيارات،ومما عقد الموضوع أكثره عدم استقرار الوضع الأمني في البلاد حيث أن مصرف الجمهورية فرع طبرق هو من رفض العمل مرة أخرى بعدما طلب من المصرف الرئيسي العودة للعمل أكثر من مرة وذلك للتوفر السيولة والميزانية التي تغطي العمل مرة أخرى بالمراجعة الإسلامية للأمر بالشراء،لأن مصرف الجمهورية يرى بأنه في هذه الأيام صعب جلب سيارات والتأمين عليها للسوء الأوضاع الأمنية في البلاد كما ان رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف قال ايضا بأن معي في قسم المراجعة الإسلامية نخبة جيدة من الموظفين الذين يتقنون العمل بالمراجعة الإسلامية من خلال الخبرة التي اكتسبوها من تجربة المراجعة للأمر بالشراء،وهذا مايسهل عمل المصرف في عملية التحول للمصرفية الإسلامية .

● السيد رئيس قسم الحسابات بالمصرف :

قال السيد رئيس قسم الحسابات بالمصرف <sup>149</sup> أن اهم ماتتطلبه عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية فرع طبرق هو توفر الأمن في بلادنا ، وكذلك علينا نحن كمسلمين في ليبيا يحكمنا مذهب واحد وهو المذهب الإمام مالك أن نسعى للتحول للمصرفية الإسلامية والتخلص من الأعمال الربوية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في ليبيا، كما انه لدينا

<sup>149</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم الحسابات بالمصرف ، بتاريخ 10- 2016/1.

الإمكانيات التي تمكننا من التحول للمصرفية الإسلامية ولأن المصرف سبق له العمل في تجربة المراجعة الإسلامية وهذا مايسهل علينا العملية التحول وفق لخطة معدة مسبقا من المصرف للتحول في المستقبل القريب، وكما قال رئيس قسم الحسابات بالمصرف بانه لايعلم كيف تتم المحاسبة الإسلامية والفرق بينها وبين المحاسبة التقليدية، وكما قال ايضا اننا نحتاج إلى دورات في هذا المجال حيث لم يسبق لنا ان أخذنا دورة في الصيرفة الإسلامية ، وقال ايضا للتحول يجب توعية الشعب عامة وزبائن المصرف خاصة من خلال اقامة حملات إعلامية تستهدف توعيتهم بعمل المصارف الإسلامية ومدى خطورة الربا في ديننا الحنيف .

#### ب\_ تحليل البيانات :

لقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين، والناس أجمعين، أن يذكروا نعمه عليهم، فقال تعالى مخاطباً المؤمنين: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة/11]. وقال: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [فاطر/3]. وإن من أعظم نعم الله التي يجب أن نذكرها ونُذكر بها: نعمة الأمن.

#### 1- أهمية نعمة الأمن:

مما يدل لذلك أمور، منها:

أنّ نعمة الأمن أعظم من نعمة الرزق:

ولذلك قُدمت عليها في الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الشَّمْرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَصْطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة/ 126].

فبدأ بالأمن قبل الرزق لسببين:

**الأول:** لأن استتباب الأمن سبب للرزق، فإذا شاع الأمن واستتبَّ ضرب الناس في الأرض، وهذا مما يدر عليهم رزق رهم ويفتح أبوابه، ولا يكون ذلك إذا فُقد الأمن.

**الثاني:** لأنه لا يطيب طعام ولا يُتفتح بنعمة رزق إذا فقد الأمن.

فمن من الناس أحاط به الخوف من كل مكان، وتبدد الأمن من حياته ثم وجد لذة بمشروب أو مطعوم؟!

ولقائل أن يقول: فلماذا قدم الرزق على الأمن في سورة قريش؟

فالجواب: أن هذه السورة خطاب للمشركين، وعند مخاطبة هؤلاء يحسن البدء بالقليل قبل الكثير، وباليسير قبل العظيم.. ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون\* الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون﴾ [البقرة: 21-22]. فبدأ بخلقهم قبل خلق

السموات والأرض، وخلقهما أكبر من خلق الناس. قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: 57].

ونعمة الأمن أعظم من نعمة الصحة. قال الرازي رحمه الله: "سئل بعض العلماء: الأمن أفضل أم الصحة؟ فقال: الأمن أفضل، والدليل عليه أن شاة لو انكسرت رجلها فإنها تصح بعد زمان، ثم إننا تقبل على الرعي والأكل. ولو أنها ربطت في موضع وربط بالقرب منها ذئب فإنها تمسك عن العلف ولا تتناوله إلى أن تموت، وذلك يدل على أن الضرر الحاصل من الخوف أشد من الضرر الحاصل من ألم الجسد"<sup>150</sup>.

- وعليه : فإن من أهم متطلبات التحول ،هي رجوع الأمن واستقرار الوضع في الدولة ، وبعدها تصبح عملية التحول سهلة للغاية ، لان الامن قدم في القرآن الكريم عن الرزق في عدة آيات كما ذكرنا في السابق.
- ثم المتطلبات القانونية ،التي لا تعتبر متطلب للمصارف في ليبيا عامة ومصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق خاصة ، لأن كما ذكرنا سابقا بان الدولة الليبية ، أصدرت قوانين تمنع التعامل بربا أخذًا وعطاءً ، وأجازت ايضاً لأي مصرف يرغب بتحويل أن يحول نفسه بنفسه بشروط أقرتها الدولة الليبية<sup>151</sup>.

<sup>150</sup> . الإمام فخر الدين الرازي، "التفسير الكبير"، دار الكتب العلمية بيروت ، سنة النشر 2004، ص 107 .

<sup>151</sup> . أنظر: المجلس الإنتقالي الليبي ، " أحكام خاصة بالصيرفة الإسلامية " المادة مائة مكرر(1) وحتى المادة مائة مكرر(9)، 16.5-2012، ص 12-19 .

- ومن بعد المتطلبات السابقه تاتي المتطلبات الشرعية ، التي تعتبر أهم المتطلبات للتحويل نحو المصرفية الإسلامية ، حيث أن الرغبة لدى العاملين بمصرف الجمهورية لتخلص من الأعمال الربوية موجودة ، ولكن ليتحقق ذلك يجب توافر مراقب شرعي لأن عمل المراقب هو التحقق من المعاملات التي تحدث بالمصرف ما إذا كانت شرعية أم لا وهذا يعتبر من أهم المتطلبات لكي لا توجد شكوك في المعاملات ولكي يكتسب المصرف ثقة العاملين به والزبائن ايضا ن حيث أن تجربة المراجعة التي مر بها المصرف في السابق اثارت شكوك أدت إلى عدم ثقة الزبائن بالمصرف.
- ومن ثم المتطلبات الادارية التي تعتبر جزء لا يتجزء من نجاح عملية التحويل نحو المصرفية الإسلامية ، حيث أن مصرف الجمهورية لديه موظفين جيدين وموثوق بهم ، الا أن هذا لا يكفي حيث أن اغلب الموظفين ليس لهم دراية بمصارف الإسلامية، وهذا بسبب عدم توفير دورات تدريبية من الفرع الرئيسي للموظفين العاملين بمصرف الجمهورية طبرق ، حيث ان الذين لهم دراية بعمل المصارف الإسلامية ، هم قسم المراجعة الإسلامية سابقا ، وسبب درايتهم ممارستهم للصيغة المراجعة الإسلامية ، وهذا لا يكفي حيث ان نفس الموظف ينليس لهم دراية بصيغ التمويل الأخرى وهذا لا يكفي في حالة تقديم المصرف لصيغ أخرى فإنك ستحتاج لموظفين آخرين ام انك ستضطر لغقامة دورات لهم لمعرفة تلك الصيغ ، بدل من

هذا كله ، يجب إقامة الدورات من الآن ، حتى يكون المصرف جاهز اداريا في حالة تحول

المصرف ولا تكون قلة خبرة الموظفين عائق يطيل عملية التحول .

ومن بعد تلك المتطلبات ايضا يجب ان يقوم المصرف بحملات إعلامية لتوعية الشعب

بخطورة الربا، في المدارس والثانويات، والمحطات التلفزيونية، لأن معرفة الشعب بذلك يساعد المصرف

في التحول من خلال الحملات الإعلامية .

كما يجب تدريس التخصصات الشرعية عامة وتخصص الإقتصاد الإسلامي خاصة

بجامعات الليبية ، حتى تتوافر خبرات في المستقبل ولأن ذلك يكون نتاجه مراقبين شرعيين

وموظفين لهم دراية جيدة وكبيرة بعمل المصارف الإسلامية من خلال الشهادات التي حصلوا عليها

، من دراستهم لتخصص الإقتصاد الإسلامي والتخصصات الشرعية ، وهذا مما يسهل عملية

التحول ويجعل منها عملية تحول ناجحة لتوافر الخبرات وموارد بشرية مؤهلة للعمل بالمصرف

الإسلامي .

المبحث الرابع: عرض وتحليل البيانات عن عقبات عملية تحول مصرف الجمهورية بليبيا فرع

طبرق وماهي الحلول للتغلب علي هذه العقبات :

أ- عرض البيانات :

1- ماهي المعوقات الداخلية التي يواجهها مصرف الجمهورية بطبرق وتمنعه من التحول نحو

المصرفية الإسلامية؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال عينة الدراسة، عى النحو التالي :

● مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال السيد مدير مصرف<sup>152</sup> أن المعوقات التي يواجهها المصرف في الداخل تتمثل في عدم وجود مراقب شرعي مستقل بالمصرف حيث ان المراقب الشرعي لا يتبع المصرف نفسه، اي أنه يتقاضى راتبه من هيئة الأوقاف ومن المفترض ان يكون المراقب الشرعي من ضمن قوة المصرف ومعين من هيئة الرقابة الشرعية من مصرف ليبيا المركزي ويجب ان يتقاضى راتبه مثل الموظفين العاملين بالمصرف، وكذلك يعاني المصرف داخليا من حيث عدم دراية أغلب الموظفين بعمل المصارف الإسلامية وماالفرق بينها وبين المصارف التقليدية لعدم وجود دورات تعليمية بعمل المصارف الإسلامية، وعدم وجود نظام محاسبي ملائم لنظام المحاسبة الإسلامية يعتبر عقبة في طريق التحو للمصرفية الإسلامية .

● نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

<sup>152</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع مدير مصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ: 2016/1.11

قال السيد نائب مدير المصرف<sup>153</sup> أن من عوائق التحول نحو المصرفية الإسلامية هو عدم دراية أغلب الموظفين بفقهاء المعاملات الشرعية والمصرفية، وما هو المحرم وما هو الشرعي في المعاملات التي يقدمه المصرف للزبائن الا في المراجعة الإسلامية وذلك للتجربة التي مر بها المصرف سابقا، وان عدم وجود مراقب شرعي مستقل بالمصرف يعتبر عائق كبير للمصرف لأنه يقوم بدورة بيان المعاملات الشرعية وغير الشرعية للموظفين الذين ليس لديهم دراية بذلك حتى لا يقعوا في الخطأ وبذلك يكتسبوا المعرفة بما هو شرعي وما هو غير شرعي في المعاملات التي يقدموها للزبائن داخل المصرف .

● رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف :

قال السيد رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف<sup>154</sup> أن المعوقات التي تواجه مصرف الجمهورية بطريق هي عدم معرفة الموظفين بمصرف الجمهورية بطريق بعمل المصارف الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية التي يقدمها المصرف للزبائن وحكم كل منها ، وتابع السيد رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف أنه عدم وجود مراقب شرعي مستقل بالمصرف يعتبر من أهم العوائق الداخلية للتحول نحو المصرفية الإسلامية بطريق، لما له من أهمية في ترشيد المعاملات التي يقدمها الموظفين داخل المصرف ومراقبتها وتوجيههم لما هو صحيح من الناحية الشرعية حتى يكتسبوا الخبرة منه و لا يقعوا في الخطأ مرة أخرى ، وكذلك عدم ملائمة النظام المحاسبي

<sup>153</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع نائب مدير مصرف الجمهورية بطريق، بتاريخ : 2016/1.9

<sup>154</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية بطريق، بتاريخ : 2016/1.10.

للمصرف بحيث لنظام المحاسبة الإسلامية يعتبر عائق كبير يحول دون التحول نحو المصرفية الإسلامية .

● رئيس قسم الحسابات بالمصرف :

قال السيد رئيس قسم الحسابات بالمصرف<sup>155</sup> أن من عقبات التي تقف في وجه المصرف للتحول نحو المصرفية الإسلامية هو وقال أيضا ان الغاء النظام الحالي للمصرف والذي هو تقليدي ، يجعل المصرف ينهار ويسبب الفوضى، والتخوف من سلبيات التحول وانصراف العملاء عن البنك ولان المصرف به عدد 1500 حساب وهناك منهم من لم يسدد قيمة القروض، والمراجعة سواء كانت بيع السيارات أو الأثاث، والمواد الكهرو منزلية ،عدم وجود قوانين، خاصة بتقديم المنتجات الإسلامية ، حيث انه عند تقديمها تخضع للقانون الذي ينظم عمل البنوك التقليدية ، وهذا ما يجعل من عملها غير مرغوب فيه بشكل كبير، لما يثره من شكوك من حيث أن المصارف الإسلامية تخضع لنفس قانون المصارف التقليدية، واضاف قائلا مع علمي بأن النظام الذي نعمل به مخالف للشريعة الإسلامية الا انه ليست لي دراية بالمحاسبة الإسلامية لعدم حصولي على دورات في هذا المجال انا ولا أي أحد من الموظفين الذي يعملون في قسم الحسابات بالمصرف ، كما أن عدم وجود مراقب شرعي بالمصرف هو عائق كبير بالمصرف لانه يساعد كثيرا في معرفة ماهو مباح شرعا وماهو مخالف بالنسبة للأئتمه المحاسبية

<sup>155</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم الحسابات بمصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ : 2016/1.10.

المصرف خاصة وبالمعاملات المصرفية كلها داخل المصرف لما له من دراية وخبرة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المصرفية .

## 2- ماهي المعوقات الخارجية التي يواجهها مصرف الجمهورية بطبرق؟

• السيد مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال السيد مدير مصرف الجمهورية<sup>156</sup> أن أهم المعوقات الخارجية التي تقف في طريق المصرف وتمنعه من التحول نحو المصرفية الإسلامية هو عدم الاستقرار الأمني الذي تمر به ليبيا هذه الأيام من حروب داخلية في أغلب مدنها بما فيها العاصمة، يمنع المصرف المركزي من اتخاذ قرارات للتحول، ويمنعنا نحن أيضا من اتخاذ قرار كهذا لما فيه من خطورة بسبب عدم توفر الأمن لما تحتاجه عملية التحول من امكانيات وجلب سيارات ومواد منزلية وكهرومنزلية، وكذلك يحتاج لجو أمن ووضع مستقر ، وايضا عدم الوعي الديني لأغلبية الشعب وخاصة فيما يتعلق بعمل المصارف الإسلامية، وكذلك عدم وجود قانون مستقل يحكم المعاملات المصرفية الإسلامية دون التقليدية حيث أن المصارف الإسلامية مازالت تسير عملها وفق لقانون المصارف التقليدية، عدم توحيد هامش الربح في تجربة المراجعة الإسلامية بين المصارف التجارية العاملة بليبيا أدى إلى انعدام الثقة وهو من أحد اسباب توقف المراجعة الإسلامية للأمر بشراء بالمصرف في 2013، حيث ان هامش الربح بمصرف الجمهورية بطبرق كان أكثر من أي مصرف آخر وهذا ما أثار شكوك كبيرة أدت الى انعدام الثقة بالمصرف ، كما قال المدير بأن إختلاف

<sup>156</sup> . مقابلة أجراها الباحث مع مدير مصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ: 2016/1.11

الفقهاء حول بعض الفتاوى المتعلقة بالمراجعة الإسلامية للأمر بالشراء من داخل البلاد وكذلك من خارجها من علماء السعودية تحدث ضجة ادت الى عدم رغبة العديد من الزبائن في التعامل مع هذه المصارف والتي من ضمنها مصرف الجمهورية فرع طبرق .

● نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال السيد نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق<sup>157</sup> أهم المعوقات الخارجية بالمصرف والتي تقف عقبة للتحويل نحو المصرفية الإسلامية هي عدم الإستقرار في البلاد وعدم توفر الأمن الذي تمر به بلادنا الآن يمنعنا احيانا من الذهاب لعملنا الحالي فما بالك بأن نقوم بالتحويل والذي هو عملية بطبيعة الأمر تحتاج للأمن أولاً ثم الجهد ووقت كبير، كما ان المصرف يحتاج الى القيام بدورات توعوية للزبائن والقيام بحملات اعلامية لتوعية الشعب بعمل المصارف الإسلامية وذلك لأن عدم معرفة الشعب بعمل المصارف الإسلامية يصعب من عملية التحويل ، ويجب اصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية تفصل عملها عن عمل المصارف التقليدية ، حتى لا يختلط الحلال بالحرام وحتى لا تثار الشكوك من الناحية الشرعية اتجاه المصرف .

● رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف :

قال السيد رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف<sup>158</sup> أن المعوقات الخارجية بالمصرف هي وضع البلاد الأمني الآن ولما تمر به بلادنا هذه الأيام من حروب وازمات سياسة وإقتصادية يمنع

<sup>157</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ : 2016/1.9

<sup>158</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ : 2016/1.10.

المصرف في الوقت الحالي من التحول نحو المصرفية الإسلامية بأي شكل من الأشكال ، لانه وبدون تحقيق الأمن لا يمكننا اتخاذ أي خطوة جديدة اتجاه عملية التحول ، كما انا عدم دراية اغلب الزبائن بعمل المصارف الإسلامية هو بذاته عائق لما يواجهه الموظفين من تساؤلات وتوجيه التهم والشكوك لهم من قبل من ليس لهم دراية كما حدث في تجربة المراجعة في السابق ، ولان المصرفية الإسلامية ليس لها قانون مستقل ينظم معاملاتها داخل المصرف ويفصلها عن عمل المصارف التقليدية كما هو قائم الآن يعتبر من أكبر العوائق التي تواجهها المصارف الإسلامية وكذلك لها تأثير كبير على مصرف الجمهورية بطرق في حالة البدء في عملية التحول .

● رئيس قسم الحسابات بالمصرف

قال السيد رئيس قسم الحسابات بالمصرف<sup>159</sup> ان الاوضاع التي تمر بها ليبيا الآن سياسيا واقتصاديا هو من أكبر المعوقات التي يواجهها مصرف الجمهورية وتحول دون التفكير في التحول نحو المصرفية الإسلامية في الوقت الحالي ، لأننا بدون أمن لن نستطيع حتى القيام بعملنا الحالي فمما بالك بإتخاذ قرار مثل عملية التحول الذي يحتاج الى الكثير والكثير بعد الأمن، واضاف ايضا عدم وجود قانون يفصل عملنا عن عمل المصارف الإسلامية هو عائق كبير في عملية التحول ، ولما مر به المصرف في السابق خلال تقديمه لتجربة المراجعة الإسلامية من عدم دراية من الزبائن بكيفية المراجعة بالرغم من شرح كفيته أكثر من مرة وانها تحتاج للتتبع خطوات بالترتيب لكي تكون بالطريقة الشرعية إلا انهم يصرون على عدم الدراية والاستعجال في تلك الخطوات لكي تتم

<sup>159</sup> .مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم الحسابات بمصرف الجمهورية بطرق، بتاريخ : 2016/1.10.

المراحة سريعا لتحقيق رغباتهم الشخصية ونسيان أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك ، اي ن عدم وعي الشعب بعمل المصارف الإسلامية يعتبر عقبة تقف في طريق التحول نحو المصرفية الإسلامية.

### 3- كيف يتم التغلب على المعوقات التي يواجهها مصرف الجمهورية فرع طبرق ؟

بعدها تم في المباحث السابقة عرض بيانات دوافع ومتطلبات وعقبات عملية التحول ، سنقوم في هذه الفقرة بعرض بيانات كيف يتم التغلب على المعوقات التي يواجهها مصرف الجمهورية فرع طبرق، على النحو الآتي :

- مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

يقول السيد مدير مصرف الجمهورية بطبرق<sup>160</sup> للتغلب على عقبات التحول يجب أن يستقر وضع البلاد أولا من الناحية الأمنية ، لأنه وكما ذكرنا في السابق لا يمكن القيام بالعمل بدون آمن فما بالك بإتخاذ التحول نحو المصرفية الإسلامية الذي يعد أمر يتطلب العديد من الإجراءات والإمكانات، وكثير من الوقت ، فيجب أن يكون على أساس صحيح من الأول ، وأضاف المدير انه يجب عقد دورات مكثفة للعاملين بالمصرف ، في العلوم الشرعية والعلوم المصرفية الإسلامية ، ويجب توفير هيئة شرعية مستقلة بالبلاد ، ويجب تخصيص مراقب شرعي بمصرف الجمهورية طبرق، حتى يقوم بمراقبة جميع المعاملات بالمصرف، وتصحيح ما كان به خطأ من الناحية الشرعية ، ولكي يعلم من لم تكن له دراية

<sup>160</sup> مقابلة أجراها الباحث مع مدير مصرف الجمهورية بطبرق ، بتاريخ 2016/1.12

جيدة بالمعاملات المصرفية الإسلامية من الموظفين بالمصرف بما هو محرم وماهو الشرعي المباح، اي أنه وعن طريق المراقب يتم توعية الموظفين الذين ليس لهم دراية كافية بالمعاملات المصرفية من الناحية الشرعية، ويقول نائب المدير يجب بعد ذلك توعية المجتمع بعمل المصارف الإسلامية وخطورة الربا، وكيف يمكن التغلب عليها والتحول من المصرفية التقليدية القائمة على الربا إلى المصرفية الإسلامية القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية بإتباع ماأمر به الله وإجتناّب ما نهى عنه ، وقال المدير لا بد من تدريس العلوم الشرعية الإسلامية في الثانويات والجامعات، لان ذلك يساعد في توعية المجتمع ويساعده كذلك في معرفة خطورة الربا وكيف يمكن التغلب عليه أو التخلص منها، وقال المدير ايضا لا بد من محو الشكوك الشرعية من ذهن الزبائن ، كما حدث في السابق في تجربة المراجعة الإسلامية بالمصرف ، فإن الشكوك من الناحية الشرعية هي التي أدت إلى اعدام الثقة بالمصرف من قبل الزبائن، وقال المدير ايضا ، مما زاد في الشكوك هو أن هامش الربح لدى مصرف الجمهورية بطبرق، كان أعلى من هامش الربح في المصارف الأخرى ومنها المصرف التجاري بطبرق، وهذا ما ادى الى انعدام الثقة بالمصرف .

● نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق :

قال السيد نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق<sup>161</sup> ان اهم الحلول للتغلب على عوائق عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية هو رجوع الأمن والأمان بالبلاد لكي نتمكن من البدء في التحول مباشرة اي أن توفر الأمن يمكننا من التحول لان مصرف ليبيا المركزي موافق على التحول لاي مصرف

<sup>161</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع نائب مدير مصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ : 2016/1.9

يريد ان يحول نفسه بنفسه ، واطاف ايضا أن إعطاء دورات تدريبية في عمل المصارف الإسلامية للموظفين بالمصرف لكي تصبح لهم دراية بعمل المصارف الإسلامية هو من أبرز الحلول للتغلب على عوائق عملية التحول، وكذلك وجود مراقب شرعي مستقل بمصرف الجمهورية بطبرق ووجود قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية ويفصل بينها وبين المصارف التقليدية من أهم الحلول للتغلب على العوائق التي تمنع عملية التحول بنجاح .

● رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف :

قال السيد رئيس قسم المراجعة الإسلامية بالمصرف<sup>162</sup> أن أهم الحلول للتغلب على عقبات عملية التحول هو استقرار الأوضاع الأمنية بليبيا ورجوع الأمن للبلاد كلها لانه بدون أمن لايمكن ان تقوم قائمة لاي مشروع جديد وخاصة فيما يتعلق بتحول نحو المصرفية الإسلامية في مصرف الجمهورية بطبرق، وكذلك يجب تعيين مراقب شرعي بالمصرف لكي يقوم بترشيد العمليات المصرفية الإسلامية نحو الإتجاه الصحيح والشرعي وتوجيه العاملين بالمصرف نحو العمل الشرعي ومعرفة ماهو محرم في المعاملات المصرفية ، ويجب ايضا تدريب العاملين من خلال دورات تدريبية بالداخل وبالخارج لمعرفة الأعمال المصرفية الإسلامية وتأهيلهم التأهيل اللازم قبل عملية التحول لكي تتم عملية التحول بالشكل الصحيح والمطلوب وهذا مايمكننا من التغلب على عوائق التي تواجهها عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية بطبرق، كما انه يجب توعية الشعب والذي منه زبائن المصرف من خلال الإعلام والمحطات التلفزيونية بخطورة الربا وتعريفهم بعمل المصارف الإسلامية والفرق بينه وبين عمل

<sup>162</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية بطبرق، بتاريخ : 2016/1.10.

المصارف التقليدية وكذلك عمل ندوات ومؤتمرات بالجامعات تتحدث عن كيفية عمل المصارف الإسلامية .

● رئيس قسم الحسابات بالمصرف :

قال السيد رئيس قسم الحسابات بالمصرف<sup>163</sup> أنه لكي يمكننا التغلب على عوائق عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية بطريق هو توفير جو من الأمن وإستقرار الوضع الأمني بالبلاد ورجوع هيئة البلاد التي ضاعت بسبب الحروب الداخلية بليبيا هذه اهم الحلول التي تجعلنا نتحول في أقرب ممكن ومن بعدها يجب علينا تأهيل العاملين بمصرف الجمهورية بطريق بإقامة دورات تدريبية وتعريفهم بعمل المصارف الإسلامية وايضا وضع نظام محاسبي بالمصرف ملائم لنظام المحاسبي الإسلامي بالمصرف ، وتعيين مراقب شرعي يعمل بالمصرف ويكون مستقل اي يتبع موظفين المصرف يعين من مصرف ليبيا المركزي عن طريق هيئة الرقابة الشرعية للمصارف بليبيا،ويجب وضع قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية ويفصل بينها وبين عمل المصارف التقليدية كما يحدث الآن .

<sup>163</sup> . مقابلة اجراها الباحث مع رئيس قسم الحسابات بمصرف الجمهورية بطريق، بتاريخ : 2016/1.10.

ب\_ تحليل البيانات :

### 1- عقبات عملية التحول بمصرف الجمهورية بطرق :

وسنقوم في هذه الفقرة بتحليل البيانات للعوائق الداخلية والخارجية التي يواجهها مصرف الجمهورية

بطرق،على النحو الآتي :

- **العقبات الداخلية التي يواجهها مصرف الجمهورية بطرق للتحول نحو المصرفية الإسلامية :**
  - العقبات الإدارية :عدم دراية اغلب الموظفين المصرف الا بصيغة واحدة وهي المراجعة الإسلامية،يعتبرعقبة وذلك لأن التحول نحو المصرفية الإسلامية لايرتكز على صيغة واحدة وكذلك التحول الجزئي يجب ان تتوافر فيه أكثر من صيغة من صيغ التمويل الإسلامي ، حيث ان تنوع الصيغ يوفر رغبة جميع الزبائن بالمصرف،عدم توافرمنتجات إسلامية بديلة لكل المنتجات التقليدية مثل أعمال الخزينة،حيث ان عدم ملائمة النظام المحاسبي للمصارف التقليدية بالمصارف الإسلامية يعتبر ايضا عقبة في عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية ، والتخوف من سلبيات التحول وانصراف العملاء عن البنك.
  - العقبات الشرعية : ومن أهمها للمصرف هو عدم توافر مراقب شرعي لدى المصرف،والرقابة الشرعية بالمصارف<sup>164</sup> هي التي تمارس المهنة المصرفية وفق فنونها وأساليبها المصرفية ونظمها

<sup>164</sup>. محمد عبد الحميد البعلبي، "الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية" ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى ، ص12.

الشرعية وتتقبل الودائع من الناس، ونعرفها بأنها: مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقاً لقاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية.

ولذلك عدم وجود مراقب شرعي مستقل بذاته بالمصرف يعتبر عائق من عوائق عملية التحول، وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين المعيار الشرعي رقم (4) الذي ينظم كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها وتخصصاتهم ونطاق عملهم والتقارير الصادرة عنهم، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها. وحيث ان عمل المراقب يجب ان يكون مستقل عن عمل المصرف اي المراقبين الشرعيين يجب الا يتقاضوا اجورهم من المصرف نفسه لأن ذلك يجعل هناك ارتباط بينهم وبين العاملين بالمصرف لأن ذلك قد يؤدي الى قيام علاقات تؤدي الى الوساطة فيما بعد، واختلاف الفتاوى فيما يتعلق بعملية التحول يعتبر ايضا عقبة تحول تتحول دون نجاح عملية التحول وهذا ما يعانيه اغلب المصارف والتي منها مصرف الجمهورية بطبرق .

● **العقبات الخارجية التي يواجهها مصرف الجمهورية للتحول نحو المصرفية الإسلامية :**

- العقبات السياسية: التي تمر بها بلادنا الحبيبة هذه الأيام من عدم استقرار بالأوضاع الأمنية وماتواجهه في المرحلة الإنتقالية ومن المعلوم بأنه لكل دولة تمر بحرب تحتاج الى وقت لكي

تستعيد امنها وقوتها واقتصادها ، وهذا ما يمنع المصرف في التحول في الوقت الحالي، حتى يستقر الوضع بالبلاد وتستعيد لبيبا امنها واستقرارها ، الى ذلك الوقت فان المصرف لا يستطيع التحول .

- العقبات القانونية : وهي تتمثل في عدم وجود قانون مستقل للمصارف الإسلامية حيث أن المصارف الإسلامية لازالت حتى الآن تخضع لقوانين المصارف التقليدية، وهذه تعتبر من أكبر العقبات التي تواجه جميع المصارف الإسلامية، مع انه توجد مساعي كثيرة لوضع قانون يسير عمل المصارف الإسلامية وفصل تبعيتها لقانون المصارف التقليدية ، الا ان ذلك القانون لم يتم اصداره حتى الآن .
- ضعف الوعي الديني لأغلبية الشعب وخاصة فيما يتعلق بعمل المصارف الإسلامية، وعدم درايتهم بعمل المصارف الإسلامية والأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية ، وعدم توعية الشعب من خلال الحملات الإعلامية من طرف الدولة في المؤسسات التعليمية والمحطات التلفزيونية بالدولة .

## 2\_ سبل التغلب على عقبات عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية :

- يجب ان يستقر الوضع الأمني بليبيا في اقرب وقت ممكن حتى يتمكن المصرف من البدء في عملية التحول، لان المصرف بدون امن لا يستطيع حتى القيام بأعماله التقليدية ، فما بالك بالتحول الذي يحتاج للأمن بالدرجة الأولى ثم الوقت وجهد كبير .

- تطبيق المعيار الشرعي رقم (4) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الذي ينظم كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها وتخصصاتهم ونطاق عملهم والتقارير الصادرة عنهم، وذلك لضمان إلتزام المصارف بليبيا عامة ومصرف الجمهورية فرع بطبرق بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها تعيين مراقب شرعي مستقل في مصرف الجمهورية بطبرق حتي يتمكن من تصحيح المعاملات ومراقبتها والتدقيق الشرعي فيها حتى لا يقع المحضور، ويتمكن من توعية الموظفين العاملين بالمصرف بما هو مباح وما هو محرم شرعا.
- يجب الإسراع في وضع قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية ، وعدم اخضاع اعمال المصرف الإسلامي للقوانين المصرف التقليدي كما يحدث الآن، هذه المشكلة لايعاني منها مصرف الجمهورية بطبرق فقط وانما يعاني منها جميع المصارف الإسلامية بالعالم .
- يجب عقد دورات للعاملين بالمصرف لمعرفة عمل المصارف الإسلامية،ومعرفة جميع صيغ التمويل الإسلامي، حيث أن مصرف الجمهورية بليبيا يعتبر أكبر المصارف في ليبيا في الأصول والأرباح ،هذا لايمنعه من اتخاذ قرارات بإعطاء دورات في الداخل والخارج للموظفين العاملين بمصرف الجمهورية بطبرق ، حتى ينمي قدراتهم وأفكارهم بمعرفة عمل المصارف الإسلامية لتصبح عملية التحول بالشكل المطلوب .
- يجب تدريس التخصصات الشرعية وخاصة الإقتصاد الإسلامي بالجامعات الليبية لإستخراج كفاءات من شأنها تغييرالمصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا .

- تحديد هامش الربح من قبل مصرف ليبيا المركزي لجميع المصارف العاملة بليبيا، حتى لا يتسبب ذلك في انعدام الثقة في المصارف كما حدث في السابق في اختلاف هامش الربح بين مصرف الجمهورية والمصرف التجاري بطبرق .

- ومن خلال الملاحظة داخل المصرف محل الدراسة تبين للباحث الأتي:

البنية التحتية للمصرف غير جيدة حيث أن هذا الامر غريب لأن مصرف الجمهورية بليبيا كما ذكرنا في السابق يعتبر أكبر مصرف تقليدي في ليبيا ويمتلك أكبر ميزانية و ارباح مقارنة بالمصارف الأخرى، فلماذا يجب عليه دعم مصرف الجمهورية بطبرق، بالصيانة من الداخل والخارج، ليصبح المصرف في مظهر جيد، مما يؤدي الى راحة الموظفين والزبائن، وهذا المطلب يضاف إلى المتطلبات الإدارية للتحويل نحو المصرفية الإسلامية بمصرف الجمهورية فرع طبرق .

## المبحث الخامس : مناقشة البيانات :

### تمهيد :

بعد ما قمنا في المباحث السابقة بعرض وتحليل البيانات لهذه الدراسة سنقوم في هذا المبحث بمناقشة تلك البيانات من خلال بيان اهم النقاط الموجودة فيها ، ومن ثم وضعها في جدول لبيان أهم ماتوصلت له الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة في ظاهرة التحول نحو المصرفية الإسلامية .

### أ- مناقشة بيانات دوافع التحول لمصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق :

حيث تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في موضوع التحول نحو المصرفية منة حيث الدوافع ،من خلال هذه الدراسة تبين وجود دوافع قانونية من حيث تشجيع وموافقة الدولة لأي مصرف يريد التحول نحو المصرفية الإسلامية ،حيث في الدراسات السابقة جميعها كان أهم دافع لها تعظيم الأرباح ، ومن ثم الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، ولكن في هذه الدراسة ،تبين للباحث بأن أهم دافع للتحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية هو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والدوافع القانونية ،ثم تجارب الدول التي حولت مصارفها التقليدية إلى مصارف إسلامية ،والجدول التالي يبين ماوصلت له الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة على النحو الأتي :

الجدول رقم (7/1) يبين دوافع التحول في الدراسات السابقة ودوافع هذه الدراسة		
عنوان الدراسة	اسم الباحث	الدوافع الأساسية
"تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"	مریم رستم (2014)	الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
"الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"	السرحي (2010)	- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح. - المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاوله استرجاع من فقدتهم.
"أثر التحول للمصرفية"	العطيات والحكيم	- السعي نحو تعظيم الأرباح.

<p>- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.</p>	<p>(2010)</p>	<p>الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها"</p>
<p>السعي نحو تعظيم الأرباح. - الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.</p>	<p>العطيات (2007)</p>	<p>"تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"</p>
<p>- السعي نحو تعظيم الأرباح . - الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. - محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية.</p>	<p>مصطفى (2006)</p>	<p>"تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية "</p>
<p>- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. - الدوافع القانونية: من حيث دعم الدولة وإصدارها قوانين</p>	<p>موسى (2016)</p>	<p>"متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا"</p>

<p>للمصارف التقليدية في ليبيا التي ترغب في تحويل نفسها بنفسها من خلال شروط وضعتها لها للتحويل إلى مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .</p> <p>- نجاح تجارب الدول التي حولت بنوكها التقليدية إلى المصارف الإسلامية.</p>		
--	--	--

المصدر إعداد: الباحث .

#### ب- مناقشة بيانات متطلبات التحويل لمصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق :

وتميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة فيما يتعلق بمتطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية ، في هذه الدراسة تمكن الباحث من إكتشاف متطلبات جديدة لم يتم التعرف عليه في الدراسات السابقة وهي (المتطلبات السياسية ) وهي توفير الأمن والإستقرار في البلاد لكي يتمكن المصرف من التحويل والتي من غيرها لا يمكن

الشروع في عملية التحول ولا إتخاذ اي خطوة للتحول نحو المصرفية الإسلامية بإضافة إلى البنية التحتية للمصرف يجب توفير بنية تحتية جيدة للمصرف لان بنيته سيئة ، حيث انه في جميع الدراسات السابقة كان أهم متطلباتها للتحول ، ( متطلبات قانونية ، وشرعية، وإدارية ، ومتطلبات عامة للتحول والتي منها ،تدريس تخصص الإقتصاد الإسلامي في الجامعات، وإقامة حملات إعلامية عن التحول ) ،والجدول التالي يبين ماوصلت اليه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة في متطلبات التحول، على النحو الأتي :

الجدول رقم (8/1) يبين أهم متطلبات التحول في هذه الدراسة والدراسات السابقة		
عنوان الدراسة	اسم الباحث	أهم المتطلبات
"تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"	مریم رستم (2014)	1- المتطلبات القانونية للتحول. 2- المتطلبات الشرعية للتحول 3- المتطلبات الإدارية للتحول.
"الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"	السرحي (2010)	1- التخطيط العلمي. 2- الإلتزام الشرعي . 3- الإعداد المناسب للكوادر البشرية. 4- تطوير النظم والسياسات

<p>1- متطلبات قانونية .</p> <p>2- متطلبات شرعية .</p> <p>3- متطلبات إدارية .</p> <p>4- متطلبات عامة للتحويل .</p>	<p>العطيات والحكيم (2010)</p>	<p>"أثر التحويل للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها"</p>
<p>1- متطلبات قانونية.</p> <p>2- متطلبات شرعية .</p> <p>3- ومتطلبات إدارية.</p> <p>4- ومتطلبات عامة للتحويل (القيام بجملات إعلامية -وتدريس تخصص الإقتصاد الإسلامي بالجامعات -تغيير النظم المحاسبية لنظم ملائمة للمحاسبة الإسلامية- وتغير مسمى المصرف لمسمى يدل بأنه يعمل بنظام الإسلامي.</p>	<p>العطيات (2007)</p>	<p>"تحويل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"</p>
<p>1- المتطلبات السياسية .</p> <p>2- المتطلبات الشرعية .</p>	<p>موسى (2016)</p>	<p>"متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف</p>

<p>3- المتطلبات الإدارية .</p> <p>4- ملائمة النظام المحاسبي بالمصرف بنظام المحاسبة الإسلامية والقيام بحملات إعلامية وتدریس التخصصات الشرعية بما فيها الإقتصاد الإسلامي والعلوم المالية والمصرفية الإسلامية .</p> <p>5- إعادة إعمار المصرف من خلال إعداد البنية التحتية المناسبة حتى تساعد على راحة الموظفين والزبائن.</p>		<p>الإسلامية في ليبيا"</p>
---	--	----------------------------

المصدر: من إعداد الباحث .

### ج- مناقشة بيانات عقبات التحول لمصرف الجمهورية بليبيا وسبل التغلب عليها :

من خلال عرض وتحليل البيانات التضح بأن هذه الدراسة تميزت عن غيرها من الدراسات السابقة في التحول نحو المصرفية الإسلامية ، بوجود (عقبات خارجية سياسية )، والتي تعتبر أكبر عقبة في وجه التحول نحو المصرفية الإسلامية ، وذلك لأنه بدون إستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد لا يمكن التقدم خطوة واحدة نحو عملية التحول، إضافة للعقبات الشرعية ، والإدارية،

والقانونية، وحيث انه في الدراسات السابقة تم التعرف على (عقبات شرعية، وإدارية، وقانونية)،

والجدول التالي يبين ماوصلت له الدراسة في عقبات التحول مقارنة بالدراسات السابقة ن على

النحو الآتي :

الجدول رقم (9/1) يبين العقبات في هذه الدراسة والعقبات في الدراسات السابقة		
عنوان الدراسة	اسم الباحث	العقبات
"تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"	مرتم رستم (2014)	1- عقبات خاصة بالتحول بشكل عام (كلي أوجزئي). 2- عقبات خاصة بالتحول الكلي . 3- عقبات خاصة بالتحول الجزئي .
الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح	السرحي) (2010)	1- معوقات إدارية. 2- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية. 3- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.
أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها	العطيات والحكيم (2010)	1- المتطلبات القانونية للتحول. 2- المتطلبات الشرعية للتحول. 3- المتطلبات الإدارية للتحول. 4- متطلبات عامة للتحول.

<p>1- عقبات قانونية .</p> <p>2- عقبات شرعية .</p> <p>3- عقبات إدارية .</p> <p>4- عقبات عامة للتحويل (تزامن تنفيذ متطلبات التحويل قد يؤدي الى وجود اعباء على الموظفين ولذا يجب توزيع المهام لكي لا يحدث ذلك - صعوبة التكيف السريع مع اليات ومتطلبات التحويل وذلك لحدثة التجربة - التعرض لإنتقادات من قبل المعارضين لظاهرة التحويل - التأثير بالهجمة الشرسة على المجتمعات الإسلامية وإتهامها بتصدير الإرهاب .</p>	<p>العطيات (2007)</p>	<p>تحويل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية</p>
<p>1- معوقات إدارية .</p> <p>2- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية.</p> <p>3- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسيات.</p> <p>4- معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات</p>	<p>مصطفى (2006)</p>	<p>تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية</p>

<p>المصرفية الفراغ التشريعي لنظم الرقابة المصرفية.</p>		
<p>1- العقبات الخارجية السياسية . 2- العقبات الداخلية الشرعية . 3- العقبات الخارجية القانونية . 4- العقبات الداخلية الإدارية . 5- عدم توعية الشعب من الدولة من خلال إقامة حملات إعلامية ومؤتمرات في المؤسسات التعليمية والمحطات التلفزيونية ، وعدم تدريس لتخصصات الشرعية بما فيها تخصص العلوم والمالية والمصرفية الإسلامية في الجامعات الليبية .</p>	<p>موسى أحمد (2016)</p>	<p>متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا</p>

المصدر إعداد: الباحث .

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات والمقترحات

#### أ- نتائج الدراسة :

من عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها في الفصل الرابع من هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج على النحو الآتي :

1- إن الدوافع الأساسي الذي دفع مصرف الجمهورية بطبق للتحويل نحو المصرفية الإسلامية هي الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن الأعمال الربوية التي يقوم بها المصرف، وذلك بأمثال لأوامره سبحانه وتعالى وإجتناّب ما نهى عنه ، ومن ثم الدوافع القانونية من خلال التعديلات للقوانين الخاصة بالمصارف الإسلامية التي أصدرتها الدولة في سنة 2012 في تنظيم عمل المصارف الإسلامية ، وبما فيها أن لأي مصرف له الحق في تحويل نفسه بنفسه ولكن بشروط ، وهذا الدافع هو من يشجع المصارف في ليبيا للتحويل نحو المصرفية الإسلامية حيث أنه من أهم خطوات التحويل هو موافقة الدولة على عملية التحويل لكي تتم بالشكل

الصحيح وبدون عوائق، ثم النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية بالدول الإسلامية خاصة وفي العالم عامة .

2- إن أهم متطلبات التحول نحو المصرفية الإسلامية في ليبيا هي المتطلبات السياسية من حيث تحقيق الآمن بالدولة التي تريد أن تحول مصارفها الى مصارف إسلامية ، حيث أن هذا المطلب هو من أهم المتطلبات لتحويل مصرف الجمهورية بليبيا فرع طبرق ، ومن بعدها تأتي المتطلبات الشرعية ، بضرورة تعيين مراقب شرعي بمصرف الجمهورية فرع طبرق ، ومن ثم المتطلبات القانونية من خلال وضع قوانين مستقلة للمصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث أنه الى الآن لا يوجد قانون بالعالم ينظم عمل المصارف الإسلامية ، ومن ثم تأتي المتطلبات الإدارية من حيث عدم دراية أغلب الموظفين العاملين بمصرف الجمهورية بطرق بعمل المصارف الإسلامية، وتوفير نظام محاسبي ينظم عمل لمصارف الإسلامية، ويمكن الاستفادة بشكل أساسي بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ثم دور الإعلام وتدريب تخصص الإقتصاد الإسلامي بالجامعات الليبية، وبإضافة إلى اعداد بنية تحتية جيدة للمصرف حتى يصبح المصرف بالشكل المطلوب والمريح للموظفين والزبائن .

3- أن أهم العقبات التي تقف في وجه مصرف الجمهورية فرع طبرق هي العقبات السياسية الخارجية والتي من خلالها لا يمكن للمصرف ان يفكر حتى مجرد التفكير في التحول بسبب

الخوف وعدم الأمن الذي يشعر به الموظفون الزبائن على حد سواء، ثم يأتي من بعدها العقوبات الشرعية الداخلية والتي تتمثل في عدم وجود مراقب شرعي مستقل بمصرف الجمهورية بطرق، ومن ثم العقوبات القانونية الخارجية والتي تتمثل في عدم وجود قانون خاص بالمصارف الإسلامية يفصل بين عملها وعمل المصارف التقليدية والتي يعاني منها جميع المصارف الإسلامية في العالم، ومن ثم العقوبات الإدارية الداخلية من خلال عدم معرفة أغلب الموظفين بمصرف الجمهورية بطرق بعمل المصارف الإسلامية وماهي الأحكام الشرعية في عمل المصارف الإسلامية، ثم عدم توعية الشعب من الدولة من خلال إقامة حملات إعلامية ومؤتمرات في المؤسسات التعليمية والمحطات التلفزيونية، وعدم تدريس التخصصات الشرعية بما فيها تخصص العلوم المالية والمصرفية .

ب\_ توصيات الدراسة :

- توصيات للدولة :

1- توفير الأمن للمصارف العاملة بليبيا، للقيام بعملها على أكمل وجه ، بما في ذلك الإسراع في التحول نحو المصرفية الإسلامية في أقرب وقت ممكن، وذلك للتخلص من الأعمال المصرفية غير الشرعية التي تقوم بها المصارف العاملة بليبيا .

2- وضع خطة إستراتيجية للتحول نحو المصرفية الإسلامية، وذلك بإختيار الأسلوب الأمثل للتحول وهو التدرج وأسلمة جميع المؤسسات المالية بما فيها المصارف العاملة بليبيا .

- 3- تنوع في تقديم المنتجات الإسلامية لأن ذلك يحقق الرضا للزبائن في المصارف العاملة في ليبيا ، والتي من أهمها بعد المراجعة ( المشاركة والمضاربة، والإستصناع، وبيع السلم، والإستثمار، والإجارة المنتهية بالتمليك ) حسب رغبة الزبائن، وذلك لكسب الزبائن وتعظيم الأرباح للمصرف .
- 4- توعية الجمهور بخطورة الربا ومزايا وأهمية المصارف الإسلامية وحثه على ضرورة التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي من خلال كافة السبل المتاحة.
- 5- الاستفادة من تجارب التحول للمصرفية الإسلامية واختيار الأنسب منها والأكثر ملائمة للمجتمع الليبي.
- 6- القيام بتدريس تخصص الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في كافة الجامعات الليبية.
- 7- التركيز على الإعلام و إقامة المؤتمرات والندوات للتعريف بعمل المصارف الإسلامية ومعرفة التحول واستراتيجياته.
- 8- الاستفادة وتطبيق المعايير والظوابط التي تقدمها المؤسسات الداعمة للمصرفية الإسلامية وهي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.

- توصيات لمصرف الجمهورية بطرق خاصة والمصارف التقليدية عامة :

- 1- يجب تجنب المعاملات الحرام مهما كانت المتغيرات المادية، فالله طيب لا يقبل إلا طيباً، فقد استؤمتم على أموال المسلمين لتشغلوها في الحلال الطيب، وحتى تتحقق البركة من الله عز وجل، وكونوا دعاة إلى تطبيق شرع الله في المعاملات، ودرعاً حامياً للمصارف الإسلامية وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة.. فهذه ضرورة شرعية اختارها الله لكم، وأساس ذلك قوله تبارك وتعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) آل عمران: 110.
- 2- الإيمان الصادق بأن العمل في مثل هذه المؤسسات ليس وظيفة تقليدية، وإنما عبادة لله وتضحية من أجل تطبيق الشرعية الإسلامية.
- 3- المثابرة على الالتزام بالقيم الأخلاقية والمثل العليا والسلوكيات المستقيمة في التعامل مع الناس جميعاً لأن العاملين بالبنوك الإسلامية يمثلون نماذج لخلق المسلم في مجال المعاملات، فهم دعاة للإسلام وسفراء للمصارف الإسلامية قبل أن يكونوا موظفين.
- 4- على مجالس الإدارات والإدارات العليا في المصارف الإسلامية أن تهيئ المناخ المناسب للعاملين بالمصرف من حيث الحرية والأمان واحترام الذات وعدم بنس الحقوق وتوفير الحاجات الأصلية حتى ينطلق العاملون نحو إتقان العمل وتحسين الجودة وتحقيق الخير لأنفسهم وللمصرف للمجتمع وللناس أيضاً.

5- يجب تجنب المعاملات الحرام مهما كانت المغريات المادية، فالله طيب لا يقبل إلا طيباً، فقد استؤمتم على أموال المسلمين لتشغلوها في الحلال الطيب، وحتى تتحقق البركة من الله عز وجل.

6- المدوامة على تنمية الكفاءة الفنية وإتقان العمل والقيام بالخدمات المصرفية وغيرها على الوجه الأحسن لمواجهة المنافسة والتحديات من البنوك التقليدية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عمل أن يتقنه"

7- كونوا دعاة إلى تطبيق شرع الله في المعاملات، ودرعاً حامياً للمصارف الإسلامية وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة.. فهذه ضرورة شرعية اختارها الله لكم، وأساس ذلك قوله تبارك وتعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) سورة آل عمران: 110.

#### ج- إقتراحات الدراسة :

- 1- تقييم تجربة المراجعة الإسلامية للأمر بشراء في ليبيا "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية".
- 2- تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في إندونيسيا "دراسة الحالة على المصارف العاملة في أندونيسيا".
- 3- الحكم الشرعي في المصارف الإسلامية التي تعمل جنب بجنب مع المصارف التقليدية.

## المصادر و المراجع

- ابن ماجه في سنته ، كتاب التجارات ، باب تغليظ الربا . وصححه الحاكم ووافقه الألباني ، أنظر :
- الألباني ، محمد ناصر الدين، "صحيح الترغيب والترهيب " . مكتبة المعارف .الرياض . ط 5 .  
(ب.ت)، 180/2.
- ابو غدة، عبد الستار. *تحويل البنك إلى مصرف إسلامي*. إصدار شركة التوفيق دلة البركة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث . دار عكاظ للطباعة والنشر. جدة. 2002م .
- ابو غدة، عبد الستار، "الاسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي فيا المصارف الإسلامية" . بحث منشور في حولية البركة. مجموعة دلة البركة. جدة. العدد الرابع. 2002.
- ابوحميرة، مصطفى علي واسويسي، نوري محمد، "تحويل المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية". دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني . طرابلس. ليبيا. 2010.
- اصدارات هيئة المعايير الإسلامية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية،.البحرين . 2002م.

احمد ،عبدالسلام عبدالله ، "تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للأمر بالشراء" ، ورقة

مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010.

اوراق " المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي " .المنعقد في الكويت في المدة من 6 - 8 جمادى الآخر

1403هـ / مارس 1983م.

اوراق " مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي " . في دورة مؤتمره

الثاني: المنعقد في جدة في المدة من 10-16 ربيع الآخر 1406هـ / ديسمبر 1985م.

اوراق "مجمع البحوث الإسلامية" الذي عقد بالقاهرة عام 1385هـ / 1965 م .

اوراق "مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي" . في مكة المكرمة. دورته التاسعة

المنعقدة في الفترة من 12-19 رجب عام 1406هـ / 1986م.

اوراق"المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي" .المنعقد في مكة المكرمة عام 1396 هـ /

1976 م.

البخاري محمد بن إسماعيل ، الأدب المفرد ، باب من لا يشكر الناس ، مذيل بأحكام الألباني ، وقال

عنه الألباني: صحيح في ذيل الكتاب ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار البشائر الإسلامية ،

بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1409هـ - 1989 م.

بريش، عبد القادر و حمو، محمد، (تحول البنوك التقليدية الربوية) للمصرفية الإسلامية- الحظوظ

وامكانيات النجاح- . بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي و

بديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية.الجزائر. 2009.

البعلي ، عبد الحميد محمود ،"تقييم تجربة المؤسسات الإسلامية " . ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول

للمؤسسات المالية الإسلامية .بعنوان " المصارف الإسلامية النموذج الامثل ".2001.

البعلي ،عبد الحميد محمود ، "الأخلاق المهنية في المؤسسات المالية الإسلامية". اللجنة

الاستشارية العليا .الديوان الأميري .الكويت.موقع اللجنة ،www.sharea.gov.kw،

ص 17 وما بعدها .

البعلي، عبد الحميد محمود، " نحو إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي والقانوني" . اللجنة الاستشارية

العليا لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية. الديوان الاميري. الكويت.

بُنُّ حجر، الحافظ العسقلاني ،" فتح الباري بشرح صحيح البخاري " .دار المعرفة .بيروت لبنان.

1373 هـ .ج 4 .

البنك المركزي المصري.بيان بفروع المعاملات الإسلامية . الرقابة على البنوك، في 2004/80/30م.

البنك المركزي اندونيسيا، مخطط التنمية الشريعة المصرفية اندونيسيا- جاكارتا: 6-7 .2002.

تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الاسلامية ودرجة إنجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة

الماضي. عمان. الاردن. 2008.

التميمي، يونس إبراهيم، "المصارف الإسلامية". اتحاد المصارف العربية". بيروت. ط1، 1989م .

جستينية، درويش صديق وآخرون. "تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال

المصرفية": بالتطبيق على النظام المصرفي الباكستاني. جده. مركز النشر العربي. جامعة الملك عبد

العزیز. 1998م .

حافظ، عمر زهير، (1996)، " رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية" . مجلة

الأموال . العدد الأول.

حسان، حسين حامد، " خطة تحول البنك التكميدي إلى بنك اسلامي - تجربة مصرف الشارقة

الوطني". بحث مقدم المؤتمر " دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار والتنمية. كلية

الشريعة. جامعة الشارقة. دولة الامارات العربية المتحدة. 2002.

حمدان محمود، فاضل مرشد، "المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الاسلامية". رسالة ماجستير

غير منشورة،. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2005.

حنون، محمد حسن، "الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، دراسة

مقارنة". ط 1. 2005.

خبراء: توازن النظام المالي العالمي مرهون بمتنامي أعمال المصرفية الإسلامية"، 2010، المجلة

الاقتصادية، العدد 6193، مقال منشور على الموقع :

[http://www.aleqt.com/2010/09/25/article\\_446308.html](http://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446308.html)

خوجة، عز الدين، "المخاطر والتحديات والرؤيا المستقبلية للمصرفية الإسلامية". ندوة المخاطر في

الخدمات المصرفية الإسلامية المعهد المصرفي. الرياض. 24-25 مارس 2004م.

الرازي، فخر الدين ، " التفسير الكبير". دار الكتب العلمية بيروت . سنة النشر 2004.

الربيعة، سعود محمد. المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته. ط1. الكويت. من منشورات

مركز المخطوطات والتراث والوثائق. 1412هـ.

رستم ، مريم سعد ، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية". رسالة دكتوراه

منشورة . نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية . جامعة حلب سوريا . 2014.

الزحيلي ، محمد " التدرج في التشريع والتطبيق في الشريعة الإسلامية ". اللجنة الاستشارية العليا

لاستكمال تطبيق الشريعة . الديوان الأميري . الكويت . ط1 . 2000.

زين العابدین ، محمد وفیق ، " قانون المصارف الإسلامية ضرورة شرعية ورؤية مستقبلية " . دار

السلام للطباعة والنشر. مصر. ط1. 2014.

شبرا، محمد عمر. "نحو نظام نقدي عادل". القاهرة . مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي.  
1990م.

الشريف، فهد الشريف. "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية": المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد  
الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. 30 / 5 - 2 / 6 / 2005م.

صحيفة العرب ،نجاح المصارف الإسلامية يستقطب البنك التجاري الكويتي. العدد: 9522. نشر في  
2014/04/08.

صوالحي،يونس ، وإدريس ، وآخرون، "موقع الاقتصاد الإسلامي". من خلال الرابط التالي:  
<http://www.giem.info/article/details/ID/606#.Ve8ayhGqqko>

صيني ، سعيد اسماعيل ، "قواعد أساسية في البحث العلمي " ، ط2 ، شبكة الألوكة ، 2010.

الضامن ، منذر، " أساسيات البحث العلمي " . ط1. عمان . دار المسيرة للنشر والتوزيع. 2007 .

طنطاوي ، محمد سيد ، (فتوى دار الإفتاء المصرية رقم 1989/515 م ) . في 14 رجب عام  
1409 هـ / فبراير 1989م.

العبادي، عبدالله، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية . دار السلام. مصر. 1994.

عبيدات ، ذوقان وآخرون ، " البحث العلمي - مفهومه أدواته أساليبه " . دار أسامة للنشر والتوزيع  
الرياض . 1997.

العساف، صالح بن حمد، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية". دار الزهراء. الرياض. 2010م.

العطيات، زين خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية". ط1. من منشورات دار النفائس للنشر والتوزيع. الأردن. 2009.

العطيات، زين خلف والحكيم، منير سليمان، "أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية و توظيفها"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا. 2010.

الغامدي، محمد سعيد. مصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: تجربة بنك الجزيرة، جده.

الغامدي، محمد سعيد، "كيف يمكن أن يتحول بنك تقليدي إلى المصرفية الإسلامية". نشرة دورية تصدر عن بنك الجزيرة. المملكة السعودية. ٢٠٠٥.

غرايه، غدزي وآخرون، "أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية". الجامعة الأردنية. الأردن. 1977م.

فتوى مجلس علماء اندونيسيا . بحظر التعامل بالربا والفائدة . في 24 يناير 2004.

فليح حسن، خلف، "البنوك الإسلامية". جدارا للكتاب العالمي". عمان. ط١. ٢٠٠٦.

قانون البنوك رقم 28 لعام 2000 وتعديلاته. المادة رقم 16: النظام الأساسي وعقد التأسيس.

الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي الأردني: [www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo).

القرآن الكريم

كتاب دوري، ضوابط الموافقة على فتح بنوك أو فروع إسلامية. بدون تاريخ.

لعونية، بن زكورة، و لخضر، عدوكة، "مكانة الأدوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي

الجزائري". مقاله منشورة على موقع الاقتصاد الاسلامي العالمي على هذا الرابط :

<http://www.giem.info/article/details/ID/581#.VhfwyxGqqko>

ليندسي، تيم، "بين التقوى والحكمة": الدولة الشرعية وتنظيم الخدمات المصرفية الإسلامية في

إندونيسيا سيدني مراجعة قانون. 34: 107-127.

المادة الرابعة من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 30 لسنة 2003، قانون بنك الكويت المركزي.

والمنشور في الجريدة الرسمية لحكومة الكويت. الكويت اليوم. العدد 618. تاريخ 2003/6/1.

مجلة أخبار اليوم الجزائرية، مقالة بعنوان : البنوك الإسلامية تتحدى الربا .. نجاح عالمي .. وعقبات

في الجزائر. مستقلة تصدر عن شركة أخبار اليوم للطباعة و النشر و التوزيع. 1/أكتوبر 2014، من

خلال الرابط التالي :- <http://akhbarelyoum.dz/ar/200235/117227-2014>

[10-01-225224](http://10-01-225224)

مجلد الفتاوى الشرعية. البنك الأهلي التجاري. إصدار يونيو 2000.

المجلس الإنتقالي الليبي، " أحكام خاصة بالصيرفة الإسلامية " المادة مائة مكرر(1) وحتى المادة مائة

مكرر(9)، 2012-16.5

المرطان، سعيد بن سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية

للمصارف التقليدية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. مكة المكرمة، جامعة أم القرى

5/30 - 2005/6/2 م.

المرطان، سعيد بن سعد، الصيرفة الإسلامية رؤيا مستقبلية: ندوة المخاطر في الخدمات المصرفية

الإسلامية ( المعهد المصري. الرياض. 24-25 مارس 2004 م.

المرطان، سعيد بن سعد، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري.

ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة. المغرب. الدار البيضاء. 5-8 مايو 1998 م.

المسفر، طارق خالد، "ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحويل البنوك التقليدية إلى

إسلامية". مقال منشور في مجلة المستثمرون. العدد رقم . الموقع الإلكتروني للمجلة:

.www.mosgcc.com

مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان . باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد .

مصطفى، إبراهيم محمد . "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية". رسالة

ماجستير غير منشورة . الجامعة الأمريكية المفتوحة . قسم الإقتصاد الإسلامي . القاهرة . 2006 .

معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي". من خلال الكتاب الإلكتروني الرابط :

[http://www.almaany.com/ar/dict/ar-](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA)

[ar/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA)

[./D8%AA](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA)

مقالة بعنوان : " آراء ليبية بعد حظر الربا بالمصارف " ، منشورة على موقع ليبيا المستقبل ، 15-

2013/1 .

منتدى التمويل الإسلامي :منتدى المؤسسات المالية الإسلامية :المصارف الإسلامية . ومن

خلال هذا الرابط : <http://islamfin.go-forum.net/t579-topic> .

الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية: من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

بالقاهرة. الجزء الأول. 1982م.

نص فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالازهر، الموقع من شيخ الازهر د.محمد سيد طنطاوي في 27

رمضان 1423هـ . 2002/2/4م

نهاد، نادر، "مقومات نجاح المصارف الاسلامية في سورية " دراسة مقارنة بين المصارف  
الاسلامية والمصارف التقليدية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم  
الاقتصادية والقانونية المجلد (30). العدد (3). 2008.

النووي ، محي الدين ، المنهاج شرح صحيح المسلم بن الحجاج " . ترقيم وتخريج محمد فؤاد عبد  
الباقي . تحقيق عرفان حسونة . دار إحياء التراث العربي . بيروت. المجلد الثاني.  
الهوراي، سيد محمود، ما معنى بنك إسلامي؟. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة. 1982.



الملحق رقم (1) : الاصول والخصوم بمصرف الجمهورية لسنة 2015 :

رقم الحساب	الوصف	الدين	رقم الحساب	الوصف	الدائن
106,088,479,479	100	حسابات عارية دائمة	46,070,010,478	100	حسابات عارية مدببة
18,497,014	102	حسابات التوفير	2,189,579,026	102	حسابات التوفير المدببة
1,010,189,010	203	رأس المال والاحتياطيات			
	203	المخصصات			
	900	تخصيب العقار (المرحمة)			
400,085,229	2	ارباح وخسائر	179,984,492	900	ارباح وخسائر
	3	الحسابات التوفيق			
	4	حسابات التوزيع	582,510	24	الربح
	5	حسابات العقول بالعملة ذهبية		25	الاحتياطيات
4,755,254,011	6	فرواق العقار المتعلق		26	القائمة العقار
	7	اوراق الدفع		27	صناديق الخزائن
	8	مبيعات العقول الذهبية		28	الارباح الخاسرة
	9	قوائم مستطقة ولم تدفع		29	وحدات لطلاب مدرسة ليبيا
	10	التقارير		30	مبيعات مطبوعة
	11	حسابات لدى المراسمين		31	اوراق التحويل
	11	ارباح وخسائر (نصف جولة)		10	حسابات لدى المراسمين
	12	الاحتياض التعاوني		11	ارباح وخسائر (نصف جولة)
42,652,257	13	قوائم على البنوك المستفيدة		32	ارباح وخسائر (نصف جولة)
	14	الادارة العامة نظام قديم		33	ارباح وخسائر مستفيدة
	15	الادارة العامة نظام قديم		34	مبيعات مطبوعة
	16	الادارة العامة نظام قديم		14	مبيعات مطبوعة
	17	قوائم اموال خاصة تحت التحويل	4,894,132,604	35	الادارة العامة نظام قديم
	18	قوائم معلقة على التطوير العمومي		36	مبيعات مطبوعة
	19	قوائم معلقة على التطوير العمومي	509,317,688	37	مبيعات مطبوعة (مقابلة)
	20	قوائم التوزيع	615,151,846	38	مبيعات مطبوعة (مقابلة)
	21	خصوم المراسمين		39	مبيعات مطبوعة (مقابلة)
	22	ارباح الخاسر		40	مبيعات مطبوعة (مقابلة)
237,699,816,560	22	الادارة العامة نظام قديم		22	مبيعات مطبوعة (مقابلة)
	23	حسابات لدى المراسمين الخاصة	126,277,546,411	23	مبيعات مطبوعة (مقابلة)
	43	حسابات التوزيع			
	45	معارف مستفيدة ولم تدفع			
	46	مباراة المقاسمة	188,686,452,301	46	مباراة المقاسمة
370,822,757,556		مجموع	370,822,757,556		مجموع
	50	التزام الاعيانات والتكاليف		50	التزام الاعيانات والتكاليف
	51	التزام الاعتمادات		51	التزام الاعتمادات
	52	التزامات لدى البنوك		52	التزامات لدى البنوك
	53	التزام مقاسم البنوك المدفوعة		53	التزام مقاسم البنوك المدفوعة
	54	التزام مستندات برجم التحويل		54	التزام مستندات برجم التحويل
	59	مركبة العقارات عملة اجنبي		58	التزام العقول المدببة (مقابلة)
370,822,757,556		المجموع	370,822,757,556		المجموع

تجديدها من الأمانة العامة بحسابات الفرع العامة مطلقا  
 لتضمينها بالاحتساب العام للفرع من التاريخ المبين هنا وأن  
 الأمانة العامة ومكتبها ليسا عليهما مسؤولية ولا دفع السور  
 الحكومية لأمانة حسابات الأمانة العامة عند تم دفعها وإنما  
 مسئولون بأن قيمة العمليات بهذه الحسابات معتمدة اعتمادا عليها  
 وأنها مستفيدة من وضع الوثوق وأن وضع الأوراق الأمانة تجاه  
 البنوك المعلقة قد تم اتخاذها

- الإيرادات والمصروفات بمصرف الجمهورية بطريق لسنة 2015

رقم الحساب	الوصف	المبلغ	البيان
90001	أولى الإيرادات	950,226,835	
90002	عوائد مبيعات		
90003	فوائد التقييم		
90004	فروق العملة المتوقعة	35,487,000	
90005	الفوائد المتوقعة	69,292,920	
90006	بريد ورسول وهاتف ( إيرادات )		
90007	تلفونية ( إيرادات )		
90008	الإيرادات الخارجية		
	مجموع الإيرادات	1,054,966,765	
90009	مجموع الفوائد المتوقعة		
90010	فوائد مبيعات		
	مجموع الإيرادات بعد طرح الفوائد المتوقعة	1,054,966,765	
90011	تجديد المصروفات الإدارية		
90012	رسوم عملة مبيعات	-740,000	
90013	إيجار ومخاربات		
90014	مجموع مدفوعات الموظفين	-17,299,940	
90015	مصرفات التأمين		
90016	رسوم تليفونية	-34,478,840	
90017	المصرفات المتراكمة		
90018	أجور ورسوم وحوافز	-4,638,000	
90019	بريد ورسول وهاتف ( مصروفات )	-20,300,000	
90020	تلفونية		
90021	مصاريف وأجور وتكاليف	-927,004,512	
90022	مصرفات ميزان	-356,000	
90023	تلفونية ( مصروفات )	-23,227,000	
90024	مصرفات عمير وهاتف	-140,000	
90025	مصرفات أخرى للموظفين	-166,029,269	
90026	مصرفات الترفيه		
90027	مصرفات مرصعة	-10,000,000	
90028	التأمينات		
90029	مصاريف أمير الموظفين		
90030	تأمينات		
90031	مصاريف الترفيه	-630,000	
90032	مصاريف الترفيه	-330,000	
90033	مصاريف التأمين	-29,757,700	
	مجموع المصروفات الإدارية	-1,234,951,261	
	الإجمالي بعد طرح المصروفات الإدارية	-179,984,496	
90034	لوائيم الإدارة العامة		
90035	مصاريف الترفيه التي تدارر العامة	-179,984,496	
	المطرف على كل من المصاريف		

## الملحق رقم (2): ملخص مقترح لخطة تحول فرع تقليدي إلى فرع إسلامي:

(الفترة الزمنية للتحول مدة سنة واحدة)

الكود	الأنشطة والمهام	المدة بالأيام	تاريخ بداية التحول	تاريخ الانتهاء	المسئول عن التنفيذ	التكاليف المتوقعة
01	مرحلة الإعداد والتحضير (قبل التحول):	90	1/1	3/31		
01/1	الحصول على موافقة السلطات النقدية (الترخيص بتحول الفرع)	60	1/1	2/29		
01/2	اختيار فريق التحويل	10	3/1	3/10		
01/3	الاجتماع بالفريق وتحديد المهام	20	3/11	3/31		
1	المرحلة الأولى: تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع	90	4/1	6/30		

		4/30	4/1	30	1- جمع البيانات عن الفرع المطلوب تحويله:	1/1
		4/ 10	4/1	10	زيارة موقع الفرع	/1/1 1
					الهيكل التنظيمي للفرع	/1/2 1
					القوى العاملة الحالية والوصف الوظيفي	/1/3 1
					متوسط حجم العمليات اليومية (لسنة سابقة)	/1/4 1
					شرائح العملاء (حجم وعدد)	/1/5 1
					الحسابات الجارية	
					حسابات التوفير	

					الودائع لأجل	
					القروض ( تجارية، شخصية، موظفين)	/1/6 1
					التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)	/1/7 1
					الحسابات المكشوفة	/1/8 1
					صناديق الاستثمار	/1/9 1
					الآلات والمعدات والأثاث المتوافر بالفرع	1/10 1/
		4/30	4/20	10	تقارير جودة الخدمة ( تقارير الأخطاء، الجودة، الإنتاجية)	1/11 1/
		4/30	4/30	1	تصوير الفرع فوتوغرافيا(من الداخل)	1/12

1/	والخارج)					
الكود	الأنشطة والمهام	المدة بالأيام	تاريخ بداية التحول	تاريخ الانتهاء	المسئول عن التنفيذ	التكاليف المتوقعة
1/2	2- تحليل البيانات وعمل التوصيات:	30	5/1	5/30		
/2/1 1	تحديد التغييرات المطلوبة	10	5/1	5/10		
/2/2 1	التعرف على قاعدة عملاء الفرع					
/2/3 1	تحديد المنتجات التقليدية المطلوب استبعادها أو تحويلها					
/2/4 1	تحديد الاحتياجات من الكوادر البشرية	10				

				10	تحديد الاحتياجات من الأجهزة والأثاث	/2/5 1
					إعداد جدول تقييم المهارات الحالية	/2/6 1
					تقييم أدلة نظام المعلومات الإدارية	/2/7 1
		6/30	6/1	30	3- تخطيط التطبيق:	1/3
					تحديد إطار التطبيق	/3/1 1
					تحديد وترتيب أنشطة ومهام التحويل	/3/2 1
					تحديد الفترة الزمنية للتحويل وتحديد الموارد	/3/3 1
		9/30	7/1	90	المرحلة الثانية: تنفيذ خطة التحويل:	2

		7/30	7/1	30	1- الإعلان عن التوجه الإسلامي للفرع:	2/1
					إعلان قرار التحول للمجتمع وإخطار العملاء كتابيا بالتحول	/1/1 2
					توزيع المطويات داخل الفرع	/1/2 2
					تغيير الياقطة الخارجية للفرع	/1/3 2
					تغيير الرسالة الهاتفية بسنترال الفرع	/1/4 2
					الاتصال بعملاء الفرع المحول	/1/5 2
		9/30	7/1	90	2- تدريب وتطوير العاملين	2/2
					مراجعة نتائج جدول تقييم المهارات	/2/1

					الحالية	2
					تحديد الاحتياجات التدريبية	/2/2 2
					إعداد خطة التدريب في ضوء الاحتياجات	/2/3 2
					تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية	/2/4 2
		7/30	7/1	30	3- إجراءات تعديل أنظمة الحاسب الآلي:	2/3
					تعديل شارة الفرع لتتبع إدارة الخدمات الإسلامية	/3/1 2
					تغيير رموز الحسابات حسب المنتجات الإسلامية	/3/2 2
					طباعة تقارير المرجعة بعد التحويل	/3/3

						2
					طباعة ميزان مراجعة الفرع	/3/4 2
التكاليف المتوقعة	المسئول عن التنفيذ	تاريخ الانتهاء	تاريخ بداية التحول	المدة بالأيام	الأنشطة والمهام	الكود
		7/30	7/1	30	4- إجراءات تعديل نظم الرقابة والمحاسبة:	2/4
					تحويل الحسابات غير المتوافقة شرعياً لأحد الفروع التقليدية	/4/1 2
					فتح حسابات جديدة للعملاء متوافقة شرعياً	/4/2 2
					إعداد قيود الإقفال لتصفية الحسابات غير المتوافقة مع الشريعة	/4/3 2

					إيقاف التعامل في تجارة المعادن والاستثمار والعملات غير المطابقة لمتطلبات الشريعة	/4/4 2
					التأكد من تطابق ميزان المراجعة بعد التحويل	/4/5 2
		7/30	7/1	30	5- صيانة وتجهيز الفرع	2/5
					عمل الإصلاحات الداخلية والخارجية بالفرع المحول	/5/1 2
					توفير وتركيب الأجهزة والمعدات والأثاث المطلوب	/5/2 2
					تزويد الفرع بالمطبوعات والمطويات والفتاوى وأدلة العمل المتوافقة مع أحكام الشريعة	/5/3 2
		12/30	10/1	90	المرحلة الثالثة: المتابعة والتقييم (ما	3

					بعد التحول)	
					مراجعة التقارير الواردة من الجهات المختلفة بالبنك	3/1
					الاتصال بمدير الفرع وعمل الزيارات الدورية	3/2
					رفع التقارير بنتائج الزيارات	3/3
					عمل زيارات بعد مدة كافية من التحول	3/4
	فريق التحول	12/30	1/1	360	الإجمالي	

المصدر : مصطفى إبراهيم محمد "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية" ، رسالة ماجستير ،

غير منشورة ، الجامعة الأمريكية المفتوحة ، قسم الإقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، 2006 ، ص170.

## السيرة الذاتية للباحث

## البيانات الشخصية :

الإسم : موسى أحمد عبدي عمر	مكان وتاريخ الميلاد : مدينة سرت ليبيا، 1 ديسمبر/1986.
الجنسية : ليبي	الحالة الاجتماعية : متزوج+1
العنوان : سرت ليبيا شارع الإتحاد الإفريقي 561.	المدينة : سرت
رقم الهاتف : 00218923350215	البريد الإلكتروني : sert39@yahoo.com

## المؤهلات العلمية :

شهادة الثانوية : ٢٠٠٥م (مدرسة عقبة بن نافع ، سرت ليبيا ، تخصص العلوم الإقتصادية)،  
التقدير : جيد .

شهادة البكالوريوس : ٢٠٠٩م ( من أكاديمية الشرطة ، طرابلس ليبيا ، ليسانس العلوم  
الأمنية والقانونية)، التقدير : جيد .

شهادة الماجستير : ٢٠١٦م ( من جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية ، مالنج إندونيسيا  
، الإقتصاد الإسلامي ، التقدير : ممتاز .

## شهادات أخرى :

- دبلوم العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2015م، مؤسسة صناع القرار الدولية للتنمية البشرية كندا ، أقيمت بأندونيسيا مدينة ماننج .
- دبلوم القانون الدولي ، 2015م، مؤسسة صناع القرار الدولية للتنمية البشرية كندا ، أقيمت بأندونيسيا مدينة ماننج .
- ندوة دولية، 2015م، بعنوان "الإستراتيجية في التربية الإسلامية الوسطية بالمؤسسات التربوية الرسمية ، أقيمت بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالماننج اندونيسيا .
- ندوة دولية، 2015م، بعنوان "تقوية الكفاءة اللغوية " أقيمت بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالماننج اندونيسيا .
- ندوة علمية ، 2015م، بعنوان " الإقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة ، أقيمت بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالماننج اندونيسيا .

## الهوايات :

الرياضة - الإنترنت .